الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري– تيزي وزو

قسم علوم الانسانية

تخصص تاريخ و حضارات بلاد المغرب القديم

# المؤسسة العسكرية الرومانية في بلاد المغرب القديم خلال العصر الامبراطوري الثاني (285م-476م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص حضارة في بلاد المغرب القديم

اعداد الطالبة: ليدية تحلولت

تحت اشراف: د. كريمة نور الدين

قائمة أعضاء لجنة المناقشة

| الإسم و اللقب | الصفة | الجامعة الأصلية |
|---|---|---|
| د. سيد ادريس يوسف | رئيسا | جامعة مولود معمري تيزي وزو |
| د. كريمة نور الدين | مشرفة | جامعة مولود معمري تيزي وزو |
| د. محند أكلي إخربان | مناقش | جامعة مولود معمري تيزي وزو |

السنة الدراسية: 2025/2024

# شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خير المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أود أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى الدكتورة كريمة نورالدين، أستاذتي المشرفة، على دعمها اللامحدود وتوجيهاتها القيمة طوال فترة إعداد هذا البحث. لقد كانت لها بصمة واضحة في كل خطوة من خطوات عملي، حيث لم تتوانَ عن تقديم المشورة والإرشاد، مما كان له الأثر الكبير في صقل أفكاري وتحقيق هذا الإنجاز.

لقد كانت أستاذتي نورالدين مثالاً في التفاني والاحترافية، وكان لها دور كبير في تنمية مهاراتي العلمية والبحثية. أشكرها على صبرها، وتوجيهاتها الحكيمة التي ساعدتني على الوصول إلى هذه المرحلة بنجاح.

كما اقدم الشكر للأساتذة الكرام لجنة المناقشة .

كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى عائلتي الكريمة، التي كانت دائما مصدر الدعم والإلهام وشجعتني في كل خطوة من خطوات دراستي.

لكم جميعاً مني أسمى آيات الشكر والتقدير.

# الاهداء

إلى روح والدي العزيزين، اللذين علماني معنى الحياة والصبر، وكنتُ دائماً أراهما في كل خطوة من خطواتي. إلى أمي الحبيبة، التي كانت وما زالت مصدر الحنان والدعم وشجعتني في كل مرحلة من مراحل دراستي.

إلى إخوتي الأعزاء: نسرين، فازية، نهاد، مهدي، سميرة، ليزا، حكيم، الذين كانوا دائمًا إلى جانبي في اللحظات الصعبة قبل السعيدة، وقدموا لي من الحب والاهتمام ما لا يوصف.

إلى كل فرد من عائلتي الكريمة، الذين كان لهم الفضل الأكبر في دعمي وتحفيزي للوصول إلى ما أنا عليه اليوم.

هذا العمل هو ثمرة كل تضحياتكم.

إلى كل من آمن بي وشجعني، وأخص بالشكر أستاذتي الدكتورة نورالدين على إشرافها ودعمها المستمر.

**ليدية**

# مقدمة

**مقدمة :**

مثلت المؤسسة العسكرية الرومانية علي مدار قرون العمود الفقري للإمبراطورية الرومانية في توسعها و حفاضها علي هيبتها في أقاليم مترامية الأطراف. وقد شكلت بلاد المغرب القديم بموقعها الاستراتيجي وخصوصياتها الجغرافية و الاجتماعية ،أحد أهم مسارح الوجود العسكري الروماني خارج أوروبا. وفي ضل التحولات العميقة التي شهدتها الإمبراطورية خلال العصر الإمبراطوري الثاني ابتداء من سنة (285م الي 476م ).اصبح من الضروري إعادة النظر في طبيعة هذا الوجود العسكري .

ومن هذا المنطلق كان اختياري لهذا الموضوع استجابة لرغبة علمية في فهم دور الجيش الروماني في ادارة ببلاد المغرب القديم ،مدفوعا بعدة اعتبارات علمية ومنهجية ،أولا يرتبط الموضوع لفترة تاريخية مفصلية شهدت تحولات عميقة علي المستويات العسكرية و السياسية و الاجتماعية داخل الإمبراطورية الرومانية ،وخصوصا في أطرفها الغربية منها بلاد المغرب القديم.

ثانيا لوحظ وجود فراغ نسبي في الدراسات الاكاديمية التي تناولت بتركيز خاص تفاعل الجيش الروماني مع الواقع الجغرافي والاجتماعي لبلاد المغرب القديم، ثالثا تمثل المؤسسة العسكرية الرومانية مدخلا مهما لفهم أليات سيطرة روما وأسباب تراجعها .

تكمن أهمية موضوع البحث في دراسة المؤسسة العسكرية الرومانية في بلاد المغرب القديم حيث التعرف من خلاله علي مختلف الجوانب البنيوية و التنظيمية و التاريخية للجيش الروماني ،انطلاقا من نشأته مرورا بإصلاحاته العسكرية كما تتمثل أهمية أيضا في إلقاء الضوء علي ملامح ضعف الجيش الروماني لبلاد المغرب القديم، وأسباب ضعف الإمبراطورية الرومانية وسقوطها.

فامن الناحية الزمنية من(285م_476م) تعتبر مرحلة مهمة في التاريخ الروماني بحيث تعد مهمة إذ نتعرف من خلالها علي الثورات التي بدأت تنفصل عن جسم الإمبراطورية الرومانية بإعلانها التمرد وسرعان ما تتحول إلي ثورات ما زاد من الغزو الخارجي يستهدف

الي الحد منفوذ روما. مما استدعي من الإمبراطورية التركيز علي الجانب العسكري أكثر من أي وقت مضى .

ومن هذا المنطلق فان إشكالية بحثي تتمحور حول: المؤسسة العسكرية الرومانية في العصر الامبراطوري الثاني في الفترة الممتدة من 285م _476م.

وللإجابة علي هذه الإشكالية التي تندرج في اطار دراسة الجيش الروماني اعتمد نا علي خطة البحث التالية بحيث قمنا بتقسيم الدراسة الي ثلاثة فصول مكملة لبعضها البعض إضافة الي مقدمة وانهينا البحث بخاتمة احتوت علي مجموعة من الاستنتاجات .

فكان الفصل الأول تحت عنوان "الجيش الروماني ببلاد المغرب القديم " الذي حاولت من خلاله التطرق علي إنشاء الجيش الروماني و المتمثلة في المرحلة العصر الإمبراطوري و إضافة إلي اصلاحات الجيش الروماني ،وكذلك تنظيم و تقسيمات الجيش الروماني .

ودرست في الفصل الثاني "واقع الجيش الروماني في " بلاد المغرب القديم" فتناولت من خلاله الي التاريخ العسكري في بلاد المغرب القديم خلال العصر الإمبراطوري الثاني ثم انطلقت لدراسة طبيعة علاقة قبائل بلاد المغرب القديم مع الجيش الروماني وتأثيرها عليها وإضافة إلي أثر الخصائص الجغرافية و التضاريسية القديم في فاعلية الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم .

أما الفصل الثالث و الأخير تناولت فيه " ملامح ضعف الجيش الروماني ببلاد المغرب القديم" ولقد تطرقت إلي مراحل التراجع العسكري للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم كذلك أسباب وعوامل ضعف الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم ، وفي الأخير تداعيات السياسية العسكرية الرومانية علي سكان بلاد المغرب القديم .

وقد اعتمدت في هذه الدراسة علي المنهج التاريخي الوصفي, لمعالجة سير الأحداث من مصادر، التي أفادني في نشأة الجيش الروماني.

أما المنهج التحليلي الذي يقوم علي استخلاص المادة العلمية و تحليلها تحليلا دقيقا، أفادني في معالجة بعض المعطيات المتعلقة بأسباب وعوامل ضعف الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم و تداعيات السياسية العسكرية الرومانية .

ولتحقيق هذه الدراسة اعتمدت علي المصادر و المراجع الكتابية منها العربية و الأجنبية التي كانت بوفرة ومنها

- كتاب "تاريخ الرومان " ابراهيم نصحي، الذي أفادني في دراسة نشأة الجيش الروماني ، وفي معلومات أخري في هذا العمل
- كتاب الحويري محمد محمود "رؤية في سقوط الإمبراطورية الرومانية" الذي ساعدني في دراسة أسباب وعوامل ضعف الجيش الروماني .

وتجدر الإشارة الي أن هذه المصادر و المراجع أفادتني كثيرا ومكنتني من الإجابة علي بعض التساؤلات .

ومن الصعوبات التي واجهتني في دراسة موضوع البحث ، مشكلة جمع المادة التاريخية و ضيق الوقت.

## الفصل الأول: الجيش الروماني في شمال إفريقي القديم

### المبحث الأول: نشأة الجيش الروماني

### المبحث الثاني: إصلاحات في الجيش الروماني

### المبحث الثالث: تنظيم وتقسيمات الجيش الروماني

**المبحث الأول: نشأة الجيش الروماني :**

مر الجيش الروماني بمراحل هامة في تاريخ الإمبراطورية الرومانية منذ نشأة روما إلى غاية سيطرتها على حوض البحر المتوسط في خلال العهد الملكي يرتكز في تكوينه على طبقة الآباء التي تسمى **برتيس** ( **Partas** ) * حيث كان في روما قديما كل عشيرة أو قبيلة من القبائل التي تقطن روما تجهز حوالي مئة مقاتل وتسمى وحدة منينية أو محدة مائة من المشاة وعَشرة فرسان، وعندما بلغ عند القبائل ثلاثين قبيلة كان تعداد جيش روما ثلاثة آلاف جندي مشاة وثلاثمائة فارس ويطلق عليهم مجتمعين اسم الفيلق **(légion)** .[1]

مرت الدولة الرومانية بثلاث مراحل رئيسية منذ تأسيسها في عام 753 ق.م حتى سقوطها في عام 476 م، ومن أهم هذه المراحل هي العهد الملكي لو العهد الجمهوري وأخيرا العهد الإمبراطوري، وهي على النحو التالي.[2]

**1. الجيش الروماني خلال العهد الملكي 753 ق.م – 509 ق.م:**

كانت روما خلال العهد الملكي ذات نظام قبلي أو عشائري ينضوي سكانها تحت ثلاثة قبائل كبري تسمى( **Tribus** ) وكل قبيلة مقسمة إلى عشرة وحدات تسمى تيتس يسمى سكانها السابينيسين والثانية هي قبيلة لوغوس يسمى سكانها الاتروسكيين والهدف الرئيسي من هذا التقسيم هو أن تؤدي كل قبيلة نصيب من احتياج روما من مال و جنود وكان لكل قبيلة رئيسا أو نقيبا يسمي تريبينوس **(Tribunus)** * مهمته جمع الرجال وتجنيدهم وجمع المال المفروض عليها من طرف الملك لذلك يبدو أن الجيش الروماني في هذا العصر

[1] رستو فتزاف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي – ترجمة (ت) زكي علي، محمد سليم، سالم، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، 1957 م، ص 72 .

[2] إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان ، ج 1 ، مكتبة أنجلوه المصرية ، القاهرة، 1983 ،. ص 99.

*– بارتيس ( paras ) تنظيمات دائمة تضم أفرادًا يشتركون في أفكار أو مبادئ سياسية معينة، وتسعى إلى المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخابات، بهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير في السياسات العامة.

* التريبينوس ( Tribunus) منصب مهم في المجتمع الروماني، سواء في المجال العسكري أو السياسي. تطور هذا المنصب عبر العصور، وكان هـ أدوار مختلفة في الفترة الملكية، الجمهورية، والإمبراطورية

تشكل من أفراد هذه القبائل الثلاث التي كانت تقطن روما ، وكانت كل وحدة من الوحدات العشرة التي تتألف منه كل قبيلة تسهم بـ 100 رجل و 10 فرسان والملك هو من يقود الجيش بنفسه و يعقد المعاهدات ولكنه لا يستطيع أن يقرر الحرب لوحده لأن هذا القرار كان بيد مجلس الجماعات الذي يضم 30 وحدة تنطوي تحت القبائل الثلاثة السابقة.[1]

وكان تسليح الجيش في هذه الفترة يتألف من خوذة و ذرع و زرد وحربة وسيف قيصر، كان سلاح الفرسان أهم قوة ضاربة للجيش الروماني في العصر الملكي، والذي يتألف من شباب البطارقة وأتباعهم لأنهم كانوا أحسن تدريباً و أوفر مالا وأقدر من غيرهم على تزويد أنفسهم بالخيول و الأسلحة اللازمة ، وكانوا يذهبون إلى القتال إمَا في العربات أو على صهوات الجياد ، ولكن حيث تبدأ المعركة يترجلون ويحاربون على أقدامهم مثل المشاة ولا يستخدمون العربات و الجياد إلا في أعمال المطاردة ، ولم يعرف الجيش الروماني في هذا العصر، و خاصة مشاته التدريب الصارم الذي عرفه فيما بعد، ولا يوجد في هذا الجيش من الضباط الانقباء القوات التي أسهمت بها كل قبيلة من مشاة (Tribue Militum) و الفرسان [2] (Tribue Celerum) .

تم إحداث تصنيف جديد للمواطنين الرومان في عهد الملك سرفيوس* (578- 534 ق.م) وهو تصنيف اجتماعي عسكري حيث صنف سكان روما الأحرار حسب ثرواتهم غير منقولة (العقارات)الى خمس طبقات ، و قسمت كل طبقة إلى مئتان (Cantorien) وكانت هذه الطبقة على شكل التالي:[3]

[1] إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان ، ج 1 ، مكتبة أنجلوه المصرية ، القاهرة، 1983 ،. ص 99.

[2] العمر بديع ، الجيش الروماني في الفترة الرومانية، (31 ق. م - 284 م ) رسالة ماجستير في التاريخ القديم 2010 م ، ص51

[3] بديع العمر ، المرجع السابق، ص 51

* سيرفيوس توليوس(Servius Tullius) الملك السادس في قائمة ملوك روما السبعة الأسطوريين، حكم وفق التقاليد التاريخية بين حوالي 578 ق.م - 535 ق.م. تميز عهده بإصلاحات سياسية وعسكرية عميقة شكلت أساس النظام الاجتماعي الروماني لاحقًا.

- **الطبقة الأولى** :احتكرت على الأثرياء حكرا علي مجموعة الفرسان الذين قسموا إلى ثمانية عشر كونتوريا (Centuria ) * تم تأتي بعدها خمسة طبقات مقسمة حسب الثروة والدخل التي يمتلكها كل فرد ضمن تلك الطبقات فيقسمون إلى وحدات المشاة تأتي أسفلهم طبقة تسمى الفقراء المعدمون ( Capite sensi) و هي الطبقة التي لا تمتلك أي ثروة أو أي نوع من أملاك الأراضي وغيرها، لذلك كانوا يمشون مع الجيش بدون أن يقدم إليهم أي نوع من السلاح كما كان شرط الخدمة الإجبارية يستثنيهم في بداية الأمر ويرجع تيتوس ليفيوس (Titus Livius)* استحداث نظام الكونتوريا ( * Centuria) إلى الملك سيرفيوس تيليوس( Sirvius Tulius)*[1].
- **الطبقة الثانية** : ضمت هذه الطبقة عشرون مئينا، نصفهم من الشبان النصف الأخر من الشيوخ و تتراوح هؤلاء بين مائة ألف وخمسة سبعون ألف أس .
- **الطبقة الثالثة** : نظمت هذه الطبقة أيضًا عَشرون مينا والنسبة نفسها من الشباب والشيوخ أما ثرواتهم فيجب ألا تقل عن خمسين ألف أس .
- **الطبقة الرابعة** :ضمت هذه الطبقة أيضا عشرون مئينا والنسبة نفسها من الشباب والشيوخ أما ثرواتهم فيجب أن لا تقل خمسة و عشرون ألف أس.
- **الطبقة الخامسة** :ضمت هذه الطبقة ثلاثون مئينا والنسبة نفسها خمسة وعشرون ألف أس أما ثرواتهم فيجب ألا تقل عن اثني عشرة آلف و خمسمائة أس*.[2]

---

[1] رباح عيساوي ، الرتب العسكرية للجيش الروماني في المقاطعتين افريقية البروقنصلية خلال العهد الإمبراطورية الأعلى 27 قم لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث ، تاريخ تخصص بلاد المغرب القديم ، ص18

[2] بديع العمر ، المرجع السابق، ص 52

* تيتوس ليفيوس (Titus Livius) ، المعروف باسم ليفي (59 ق.م – 17 م)، هو أحد أشهر المؤرخين الرومان في العصر الإمبراطوري. وُلد في مدينة باتافيوم (باتافيا، الآن بادوفا في إيطاليا)، وعاش خلال عهد الإمبراطور أغسطس، الذي كان أحد داعميه.

* أس : هو نقد برورنز ي ، وهناك عدة انواع منه وهبوا نقد ثقيل وتم استخدامه في روما ضد منتصف القرن 5 ق م وحتى منتصف القرن الرابع قم

*– كونتوريا Centuria (جمع: Centuriae) كانت واحدة من أهم الوحدات العسكرية والسياسية في التاريخ الروماني، وتعود جذورها إلى الإصلاحات التي قام بها الملك سيرفيوس توليوس (القرن السادس ق.م).

إن هذه التقاليد سارية في تشكيل الجيش الروماني حتى نهاية النصف الأول من القرن الخامس قبل الميلاد و لقد أحدثت تغييرات في عدد أفراد الجيش و تكتيكاته بحيث أن الجيش أصبح يتألف من 3000 ألاف راجل وثلاثين مئينا(Centuria )* أي ثلاثين وحدة عدد أفراد كل منها مائة و 600 مائة فارس أوست مئينات (enturiae) و في هذا الوقت كان تكوين وحدات الفرسان مقصورة على البطارقة وغالبية المشاة منهم ومن أتباعهم لأنه في الدولة الرومانية الباكرة كان البطارقة أحسن تدريبا و افر مالا وأقدر من غيرهم على تزويد أنفسهم بالخيول والأسلحة اللازمة.[1]

## 2. الجيش الروماني في العهد الجمهوري 509 ق .م – 27 ق.م :

الحكم آل الذي الجمهوري هو و جديد بعهد روما سنة 509 ق.م دخلت سكي أترو ملك وطرد اخدتر الملكي النظام على القضاء بعد حماية على قادرا قوي جيش إعداد العصر هذا ي روما على فرض لذلك الرومانية التوسعية ملامح عدة تظهر وبدأت القناصل إلى فيه ستخضعها. التي الأقاليم [2]

وكذلك القيام ببعض الفتوحات السياسية فإنه لم يكن قادرا على تلبية متطلبات لسياسة التوسعية التي انتهجتها زوما في هذه المرحلة لذلك يجب على روما إعداد جيش قادرًا على تأمين هذه السياسة التوسعية حيث أصبح من أولوياتها في إعداد جيش جديد يناسب مع عدد أفراده وكذا المساحات التي ستخضع لها[3]

ونظرا ما الحقي بهذا الجيش من اخطار وحروب لضمان الامن يشبه الجزيرة الإيطالية حيث اصبح أداة الجيش الروماني مهمة جدا و الذي عرف تكامل معداته وتنوع في استراتيجياته.

تبعا واتساع نطاق حروبها وعجز البطارقة عن النهوض بأعباء الحرب لا يتناسب مع أعدادهم فاضطرت روما إلى زيادة عدد المواطنين الذين ألقي على عاتقهم عبئ الخدمة العسكرية ، حيث ازداد المشاة الكاملي العدة في النصف الثاني من القرن الخامس قبل

[1] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ص 9

[2] الطيب بوساحة ,نشات وتطور الجيش الروماني من العهد الملكي إلى الإمبراطوري ( التركيبة والتجنيد ) مجلة الأحياء مجلد 21 ، العدد 28 ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، باتنة ، 1 جانفي 2021 .

[3] بديع العمر، المرجع السابق، ص 53.

الميلاد كما أصبح عدد المشاة أربعين مشيئة أي أربعة آلاف مقاتل وعدد الفرسان ستة مئينات أي ستمائة فارس وفى هذا الوقت أعيد تنظيم المشاة من جديد فأصبحوا ينتظمون في صفوف مترامية تؤلف كتلة صلبة متلاحمة (Phalamse) على غرار ما كان مألوفا في الجيوش الإغريقية.[1]

أما الحروب مع الاتروسكيين زيد عدد الجيش قبل أخر القرن الخامس قبل الميلاد إلى 6000مقاتل ممن تتراوح أعمارهم بين السابعة عشر (17) و الخامس وأربعين (45) وكانوا يدعون الشبان (lumiores) وبذلك أصبح الجيش العامل يتكون من 60 مئينا من المشاة الحاملي العدة إلى جانب ستة مئينات من الفرسان وأيضًا المواطنين الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة والأربعين (46) و الستين (60).[2]

وكذلك يسمون الشيوخ (senior) فانه شكلت منهم ستون (60) مئينا أخرى ، وكان لا يعهد لهؤلاء المواطنين إلا بأعمال الحراسة فقط ، بذلك تستطيع القول بأن الجيش الفعلي الذي كان يشارك في المعارك أصبح تعداده ست وستون (66) مئينا.[3]

والجيش المرابط من 60 مئينا ويبدو أنه في هذا الوقت أصبحت الدولة هي التي تزودهم بالقبول للمسجلين في مئينات الفرسان ذوي خيول الدولة (équités equo publics) ونتيجة الحاجة الماسة إلى عدد كبير من الفرسان أثناء الحرب مع مدينة فياي سمح للقادرين من أصحاب الثروة بالتطوع للخدمة في الجيش على صهره جيادهم الخاصة وأصبح يطلق عليهم الفرسان ذوي الخيول الخاصة[4] (équites equo suo)و equites (privato equo)

[1] بديع العمر، نفس المرجع ، ص 54.

[2] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 160.

[3] بديع العمر، المرجع السابق، ص 55.

[4] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 160.

حيث دخلت روما في الربع الأول من القرن الرابع قبل الميلاد في الحرب مع الشعوب الغالية التي كانت قد استقرت في سهل وادي البو وكانت هذه المعركة بين الطرفين على ضفاف نهر آليا أحد دعا فذ نهر التيبر سنة 387 ق.م وانهزمت فيها الجيوش الرومانية.[1]

و بسبب هزيمة روما أمام غالة في واقعة آليا في عام387 م تزيد عدد المشاة إلى 8400راجل وعدد الفرسان إلى 1800 فارس وبذلك أصبح الجيش العامل يتألف من 84 مئينا من المشاة تنتظم في فرقتين ومن ثمانية عشر مبينا من الفرسان.[2]

وكذلك رفع عدد الجيش حيث أصبح أربع وثمانين (84) أما بالنسبة لإصلاحات نظم الجيش وطريقة تسلحه.[3] وإضافة إذ ذلك انقسمت الفرقة إلى ثلاثة أقسام أمامي (Principes)، الأوسط – (Rastati) والخلفي (Triaril) و توضح هذه الأقسام أمام قوة المشاة الخفيفي العدة (Velites) و تتألف من رماة المقالع.[4]

يتكون مقاتلي القسم الأمامي من جنود تقليلي التسليح، و يسلح كل مقاتل بحر بتين وسيف . وأن يسلح كل مقاتل في صفوف القسمين أوسط و الخلفي هذين القسمين بحرية طويلة.[5]

حيث أحدثت روما تغيير الأهم في تكتيكية الجيش وهو إستبدال المئينيات التي تتألف منها الجيش الروماني بأقسامه الثلاث (أمامي ، الأوسط، الخلفي) إلى وحدات تكتيكية منفصلة تسمى السرايا وتتألف كل وحدة منها 60 أو 120 مقاتلاً.[6] وكانت الفرقة تتألف من ثلاثين بسرية في ثلاثة خطوط والخط الأول من عَسْر شراذم مزودة برماح قصيرة ، ,خلفا يصطف في الخط الثاني بين فرجات الأوليين عشر شراذم أخرى من جنود مدربين ، وأخيرا في الخط الثالث ، شراذم السلاح الثقيل من ألفا المحاربين تخوض هذه القوات المعركة تدريجيا

[1] بديع العمر، المرجع السابق، ص 54.
[2] إبراهيم نصحي ، المرجع السابق، ص 160.
[3] المرجع نفس، ص 161.
[4] بديع العمر، المرجع السابق، ص 56.
[5] إبراهيم نصحي ، المرجع السابق، ص 160-161.
[6] بديع العمر، المرجع السابق، ص 55.

والصدف الساحقة من شراذم السلاح الثقيل تبيد الخطات الأول والثاني يقدم تبث لايف وصفا رائعًا لهذا التكتيك على الإتقان.[1]

حيث كانت روما في أواخر القرن الخامس تتبع نظام الطبقات الاجتماعية وكان على طبقة الأولى الأغنياء أن يؤمنوا لأنفسهم أسلحة تشبه أسلحة الإغريق وهي الترس المستدير والخوذ الاتبكية و الدرع والرمح ، أما الجنود الطبقات فكانوا يحملون الترس المستطيل والصدارة بدلاً من الدرع.[2]

في القرن الخامس قبل الميلاد قسمت مواطنها على أساس ثرواتهم العقارية وقدراتهم على تجهيز أنفسهم للقتال إلى ثلاث فئات (clames ) و مفرداتها (classis) قسمت كل فئة منها إلى مئينيات نصفها من الشبان ونصفها من الشيوخ على نحو ما مر بنا في معرض الحديث عن زيادة قوة الجيش بمناسبة الحرب مع فياي الفئة الأولى تضم 80 مئينا (40) من الشبان و 40 الشيوخ و الفئة الثانية تضم 20 مئينا (10+10) والفئة الثالثة والأخير تضم كذلك 20 مئين (10+10) وبذلك كان يوجد 120 مئينا نصفها للجيش المرابط ونصفها للجيش العامل ، وهو الذي كان يضاف إليه ستة مئينات من الفرسان فتكون المجموع الكلي 126 مئنا.[3]

لكن بعد معركة أليا ضد الغال زاد الرومان الفئات الثلاثة السابقة الذكر إلى خمسة فئات ، فكانت الفئة الرابعة تضم 20 (عشرون) مئينا (عشرة من الشبان وعشرة من الشيوخ).[4]

[1] دياكوف، كوفاليف، الحضارات القديمة، الجزء الثاني، دار علاء الدين، دين، دمشق، 2000، ص 472.

[2] بديع العمر، المرجع السابق، ص 56.

[3] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 162.

[4] العمر البديع ، المرجع السابق، ص 55.

تألفت تشكيلات المشاة الخفيفي العدة من الشبان الفئتين الرابعة والخامسة وأضيفت إلى هؤلاء جميعا خمس مئينات أخرى كان أحدهما يتألف من أفقر المواطنين (prolétarii) الذين لم يمتلكوا أنقاب الفئة الخامسة وكانوا يدعون للقتال في حالة الضرورة القصوى.[1]

كذلك أربعة مئينات أخرى تتألف من العمال (fabri) و الموسيقى (cornicinnes) الذين كانوا يصحون الجيش و بذلك أصبح المواطنين الرومان يؤلفون مائة وثلاثة وتسعون مئينا تنقسم على الشكل الاتي.[2]

ثمانية عشر مئينا (18) فئة وكانوا خارج الفئات الخمسة جميعا وثمانين (80) فئة أولى وعشرون مئينا و مع فئة ثالث و20 فئة رابعة و 30 فئة خامسة و خمس مئينان.[3]

حيث تتألف من أفقر المواطنين والعمال الذين كانوا يرافقون الجيش الروماني، و هكذا كانت أحوال وأوضاع الجيش الروماني أواخر القرن الرابع.[4]

كلفت هيئة جديدة من الحكام بإجراء التسجيل الإحصائي تألفت من شخصين يدعيان قنسورس (censoris )*، و بعد إتمام عملية التسجيل المواطنين إلى فئات و مئينيات كانت المئينات تدعى في تشكيلاتها العسكرية بقيادة ضباطها وقادة أولويتها، وبما أن اجتماع هذه المئينات في تشكيلات عسكرية ، كان عن الأمة الرومانية مجتمعه على هيئة جيش (exorcitus) و لما كان غير مسموح للجيش بالاجتماع داخل روما ، فإن المئينيات كانت لا تدعى للاجتماع إلا في ساحة التدريب العسكري المعروفة باسم ساحة اله الحرب مارس (campus martin) * خارج سور روما المقدس ( Pauomoum) [5]

---

[1] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 162.

[2] العمر البديع ، المرجع السابق، ص 56.

[3] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 163.

[4] بديع العمر، المرجع السابق، ص 56.

[5] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 163 .

*- **قنسورس ( censoris)** أنشأت روما وظيفة القنسورية نحو سنة 443 ق.م مع ظبط عملية إحصاء الموظفين الرومان و ممتلكاتهم و بدوره الإحصاء كان يجرى كل خمسة سنوات فانه في بداية كل إحصائية كانت جمعية المئينات تنتخب قنسورين ليتولى منصبها لكنهما كان لا يشغلانها الا لمدة ثمانية عشر شهرا فقط و كانت أهم مهام القنسورين هي تسجيل كل المواطنين الرومان و ممتلكاتهم تبعا لقبائلهم و توزيعهم على الفئات و المئينات المختلفة .

بقى الرومان يوزعون على مئينات الفرسان و مئينيات الفئات و فقط لكبار الهلاك من أيض والماشية (iumonta) والعبيد ( servi)، حتى نهاية القرن الرابع قبل الميلاد لأن نهاية هذا القرن وعلى الأغلب خلال قنسورية أبيوس كلاوديو سنة 312 ق.م.[1]

حيث أصبح هذا التوزيع على أساس القيمة النقدية لثروة المواطنين وتبعا لذلك أصبح أعضاء الثروة المنقولة في عداد جمعية المئينات تشأنهم في ذلك أصحاب الأراضي والماشية والعبيد لكن بقي التصنيف على ما هو عليه، أن أوجد الحاكم سرفيوس تلويس (Sirvius tulius) جميع المواطنين في البلاد الخاضعة لروما .[2]

لا يعوفون الكثير عن التغيرات التي طرأت على الجيش الروماني في القرنين الثالث و الثاني قبل الميلاد، ولكن إستنادا إلى المؤرخ يولييوس فإن الجيش الروماني في نهاية القرن الثالث كان يتألف من أربعة فرق وكانت كل فرقة (legio) تشمل أربعة ألاف و مائتين جندي من المشاة منظمين في ثلاثة صفوف وفقًا للثروة والسن على النحو التالي.[3]

- **الصف الأول** : وهي مجموعة الصف الثابت تتشكل من 600 مقاتل و يعرفون باسم ( Ttiriniu)
- **الصف الثاني** : يتألف ممن يعرفون بإسم (Primicips) أي الزعماء المتقدمون وعددهم ألف و مائتان مقاتل .[4]
- **الصف الثالث** : يطلق عليهم بإسم (Rastati) أي بالرماح الرماية وعددهم ألفا ومائتا مقاتل.[5]

حيث تتألف هذه الصفوف من المشاة ثقيلي العدة ، ثم يأتي بعدها (Velites) وهم المشاة خفيفي العدة ثم يلحق بهذه الفرقة وحدة فرسان ( Ala) تتألف من مائتين فارس

[1] نصحي إبراهيم ، المرجع السابق ، ص –ص 161-163.

[2] بديع العمر، المرجع السابق، ص 59.

[3] المرجع نفسه، ص 56.

[4] بديع العمر , المرجع السابق ، ص 220.

[5] طيب بوساحة، المرجع السابق، ص 867.

منقسمين على عشرة فصائل، أما التكتيكات الفرقة فكانت كل فرقة تنقسم على عشرين سرية (Manipulus) موزعة بين صفوف الثلاثة حيث أعاد ماريوس تنظيم الجيش وغير تسلحه و تدريبه وأسلوب قتاله فيجب توضيح النقاط والبيان، الوضع الذي أصبح عليه بعد الإصلاحات التي أدخلها على نظام الجيش وعندما جاء ماريوس إلى الحكم ألغى نظام تشكيل الجيش القائم على أساس وكانوا على التساوي، الجنود وتسلحوا سلاح واحد تمثل بالسيف والحرية الطويلة (Pilum) وأصبحت الفرقة تتألف نظريًا من ستة آلاف جندي وانقسمت على عشرة وحدات (Cohors) وحلت الوحدة محل السرية (Manipulus) ورغم كل التغيرات التي أدخلها ماريوس إلى النظام الجيش الروماني إلا أنه من غير المرجح ، أن ماريوس هو من استحدث نظام الوحدة المشاة (Ccohoros )بدلا من السرايا (Manipulus) في المناورة والقتال لأن الوحدات (Chars) كانت النظام المألوف منذ أمد بعيد في قوات حلفاء اللاتينيين و الايطاليين.

و من هنا يمكن ان نستنتج إذن ان روما منذ القرن الثالث قبل الميلاد قد أدركوا بأن السرية كانت أصغر من أن تصلح دائما كوحدة قتالية فأخذوا يخربون مي حيث إلى أخر نظام استخدام الوحدات(Cohors) بدلا من السرايا في القتال والمناورة إلى خطأ ماريوس الخطوة الحاسة في هذا الاتجاه وجعله النظام الأساس للفرق الرومانية ولعل الرومان استمروا في استخدام هذا الأسلوب حتى بداية العصر الإمبراطوري عند ما جاء أغسطس وأسس النظام الإمبراطوري.[1]

[1] بديع العمر، المرجع السابق، ص ص 62-63.

### 3. مرحلة العصر الإمبراطوري الأول (27 ق.م- 284 م):

عرف التاريخ الروماني عصر جديدا، يتولي الامبراطور اوكتافيوس المقاليد حكم والذي اعتاد المؤرخون على تسمية بالعصر الإمبراطورية رومانية. [1]

وفى هذا العصر دخلت روما في المرحلة الأخيرة من أجل التوسع والهيمنة واتبعت نظام جديد هو النظام الإمبراطوري.[2]

ولم تبق الإمبراطورية الرومانية محافظة على النظام الأوغسطي على مدار تاريخها و لكن شهدت تعديلات جذرية في النظم والدين غير من قوامها تغيير بعيدا ، ولذلك فأتفق المؤرخون على تقسيم إمبراطورية الرومانية إلى مرحلتين متميزتين :

- **العصر الإمبراطوري الأول:** تشمل القرن الثالث الأولى من27 ق.م إلى 284 م.

- **العصر الإمبراطوري الثاني** : تشمل الفترة منذ 284 م و هي بداية حكم الإمبراطور دقلديانوس الذي يعتبر مؤسس الفترة الثانية في الإمبراطورية ، على أن هناك من المؤرخين من يعتبيرون عام 324م بداية أيضا العصر الإمبراطوري الثاني من الإمبراطورية وفي بداية حكم الإمبراطور قسطنطين الذي أعلن المسيحية ديانة رسمية ضمن الديانات الأخرى الموجودة في الدولة.[3]

أدرج المؤرخون على تسمية القرن الأخير من عهد الجمهورية الرومانية عصر الثورات ، و مراد هذه التسمية إلى أن هذا القرن بدأ في عام 133 ق.م.[4]

في حرب أهلية ذاقت خلالها الجمهورية الرومانية ويلات الحرب الدمار الذي استطاع أن يوقف نزيف تلك الحرب ليسمح الحاكم الوحيد في روما و لابد عليه من إحلال السلام

[1] م. رستوفتزاف ، المرجع السابق ، ص 69.

[2] بديع العمر ، المرجع السابق ، ص 69.

[3] احمد غانم ، حافظ ، الإمبراطورية الرومانية "من المنشأة أي الانهيار، دار المعرفة الجامعية معيَّة ، الإسكندرية ،2007 م ، ص 26.

[4] إبراهيم نصحي ، المرجع السابق،الجزء 2، ص 7.

في كل أرجاء الإمبراطورية لذلك توجب عليه الجمع بين السلطتين السياسية والعسكرية و التفكير في بناء جيش قوي ودائم لضمان السلم في الإمبراطورية.[1]

عالج أوكتافيوس إصلاح نظام الدولة الرومانية من جذوره، مستفيدًا من العِبرة في مصير يوليوس قيصر، الذي اغتيل نتيجة سياساته العدوانية تجاه أنصار الجمهورية. ولتجنّب مصير مشابه، ركّز أوكتافيوس أولًا على استعادة السلام والاستقرار داخل الدولة قبل تنفيذ أي تغييرات جوهرية. وقد مثّلت هذه الإستراتيجية خطوة ذكية، مكّنته من التنقّل بمرونة داخل المشهد السياسي وكسب الدعم الضروري لإصلاحاته، مما أتاح له إعلان بداية عهد جديد عُرف لاحقًا بـ"السلام الأوغسطي"، الذي مهّد لمرحلة من السلم وإعادة التوازن في الدولة الرومانية.[2]

في خضم الحروب الأهلية التي مزّقت أوصال الدولة، أدرك أغسطس أن نجاح أي مشروع إصلاحي يستند بالضرورة إلى عنصرين أساسيين: أولًا، التعمير، باعتباره الدعامة الحيوية لإعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار، وثانيًا، الجيش المحترف القائم، باعتباره القوة المحركة لحماية هذا السلام. وقد تمحور هذا النظام الجديد حول شخصية أغسطس، القائد الأعلى للجيش، الذي حمل لقب "قيصر أغسطس ابن الإله (Imperator Caesar Augustus Divi Filius).

فالجيش كان ضرورة استراتيجية لضمان السلام الخارجي، والأمن الداخلي، وبثّ الطمأنينة في أرجاء الدولة. ولم يكن من الممكن ترسيخ نظام مستقر من دون وجود جيش قوي ومخلص، يخضع لقائد يحظى بولاء الجنود واعتراف الشعب ومجلس الشيوخ على حدّ سواء.[3]

[1] الطيب بوساحة، المرجع السابق، ص 898.

[2] بديع العمر، المرجع السابق، ص 64.

[3] م. رستوفتزاف، المرجع السابق، ص 42.

من ناحية أخرى، كشفت الحروب الأهلية عن ضرورة وجود جيش دائم يسود فيه النظام والاستقرار، لكن فعاليته لا تتحقق بالكامل إلا إذا كانت مقاليد القيادة بيد زعيم يحظى بولاء الجيش ويُعترف له بالزعامة. غير أن هذه الزعامة لا يجب أن تكون مفروضة فقط بالقوة، بل ينبغي أن تحظى أيضًا بشرعية سياسية من الشعب الروماني ومجلس الشيوخ، إلى جانب القبول الشخصي من الجنود والضباط، الذين يجب أن يثقوا به ويحبو,[1]لكن برغم هذا الواقع العملي، لم يعد القائد يُختار من قِبل الجيش كما كان في السابق من حيث الشكل، ما خلق إشكالية جديدة تتعلق بقيادة الجيش ومصدر شرعيتها. ومن هنا برز التناقض العميق في تطوّر النظام الروماني: فبينما فرضت الوقائع وجود قائد أوحد يتولى مقاليد الأمور، ظل الإطار السياسي القديم قائمًا شكليًا، مما كشف الحاجة المُلحّة لإعادة تنظيم نظام الدولة بما يتوافق مع الواقع الجدي.[2]

وجد أغسطس في الحل الثاني بغيته، فوقع اختياره عليه حيث وجد أنماط مجال لإخضاع الجيش ثابتة لنفوذ مجلس الشيوخ لان عندما يحدث ذلك سوف تعود الحروب الأهلية و سيفشل مشروعه فوجد الحل الوحيد هو بقائه على رأس الجيش قائد أعلي [3] له و ألا يسمح لأي خص أن يشاركه على قدم المساواة في هذه الحكم و على ذلك فان مهمة السياسة التي اضطلع بها اكتافيوس تنطوي على إعادة الحالة التي تكون قائمة قبل الحروب الأهلية على ما كانت عليه بل كان يرمي إلى توطيد الأوضاع التي جاءت بها الحروب الأهلية ثم العمل على إصلاحها و تنظيمها من جديد.[4]

[1] بديع العمر، المرجع السابق، ص 65.

[2] م. رستوفتزاف، المرجع السابق، ص 72.

[3] بديع العمر، المرجع السابق، ص 66.

[4] م. رستوفتزاف، المرجع السابق، ص 73.

و القوة هي أساس الأمن الداخلي والسلام الخارجي فلا بد أن تلقي نظرة كبيرة على الجيش الإمبراطوري الذي كان قوام السلام الروماني، و أداته الطبيعة والركيزة التي قامت عليها روما.[1]

لم يكن تشكيل هذا الجيش مسألة بسيطة أو مهمة يسيرة، بل كان عملًا دقيقًا يتطلّب مراعاة مقتضيات الوضع القائم آنذاك. فامتداد رقعة الإمبراطورية الرومانية، وتنوّع شعوبها، ووجود أمم متمرّدة على حدودها، دفعت الإمبراطور أوكتافيوس إلى ابتكار حلول جديدة تتناسب مع هذه التحديات. وقد تميّز النظام الإمبراطوري في هذا المجال عن العهد الجمهوري بوضوح، حيث لم يعد وجود الجيش مرتبطًا بظروف طارئة أو أحداث استثنائية، كما كان في زمن الجمهورية، بل أصبح جيشًا دائمًا ومتكاملًا يُعدّ من صميم النظم الجديدة التي أسّسها أوكتافيوس.. [2]

فقد انتهى العمل بنظام الخدمة العسكرية الإلزامية العامة الذي كان معمولًا به منذ عهد القائد ماريوس، لكونه أصبح يُنظر إليه كإجراء تعسفي وظالم بحق الشعب الروماني. وبالتالي، برز الجيش في العهد الإمبراطوري كجهاز مستقل ومتخصص، لا يخضع لمزاج الظروف، بل يرتكز على احتراف دائم وتنظيم مؤسسي يخدم تطلعات الدولة الجديدة..[3]

أصبحت مهمة الجيش الإمبراطوري في عهد أوغسطس مزدوجة: المحافظة على الأمن داخل الأقاليم، والدفاع عن حدود الإمبراطورية من التهديدات الخارجية. وقد حافظ أوغسطس على الفرق الرومانية لتشكّل النواة الأساسية للجيش، لكنه عمل على تنظيم الخدمة العسكرية بشكل أكثر دقة. فوضع نظامًا واضحًا يحدّد شروط الخدمة من حيث الراتب، ومدة الخدمة، وحقوق التقاعد , كما أنشأ أوغسطس قوة جديدة تُعدّ من ركائز الجيش الإمبراطوري، وهي "الحرس الإمبراطوري" الذي كان بمثابة الذراع العسكرية المقربة من شخص

[1] بديع العمر، المرجع السابق، ص 66.

[2] ايمار اندريه و ابوايه جانين، تاريخ الحضارات العام 'روما و إمبراطوريتها) ترجمة فريد واعر و يوسف داعر م2، منشورات عويدات، بيروت، 1964، ص 276.

[3] بديع العمر، المرجع السابق، ص 67.

الإمبراطور. إلى جانب ذلك، اعتمد على قوات احتياطية تتشكل من سكان الأقاليم التابعة للإمبراطورية، لتكون دعمًا إضافيًا عند الحاجة، مما أضفى طابعًا مؤسساتيًا واستراتيجيًا جديدًا على الجيش الروماني..[1]

**المبحث الثاني: إصلاحات في الجيش الروماني:**

**1. إصلاحات غايوس ماريوس 107 ق م :**

مرت روما بفترة صعبة استمرت حوالي ثلاث سنوات خلالها واجهت العديد من التحديات ، لكن خلال تلك الفترة ، ظهر رجل يدعى **ماريوس*** ، و الذي يعتبر منقذ روما.

أعاد ماريوس تنظيم الجيش الروماني بشكل جذري فغير طريقة تسليحه و تدريبه وأسلوب قتاله ونظامه المتأذيين، أدت هذه التغيرات إلى تحول كبير في قوة الجيش الروماني ، وأصبحت روما قادرة على مواجهة التحديات التي واجهتها.[2]

من أهم انجازات ماريوس إصلاحه لنظام التجنيد الروماني، اذ كانت الحكومة الرومانية تواجه صعوبات في تجنيد عدد كافي من الجنود بسبب النظام القديم الذي كان يقتصر على المواطنين الأثرياء الذين يملكون الموارد المالية اللازمة للتسليح.

أدرك ماريوس أن هذا النظام لم يعد فعالا، ففتح أبواب التجنيد أماما الفقراء ، مما أدى إلى زيادة عدد الجنود بشكل كبير أصبح ماريوس منقذ روما بفضل هذه الإصلاحات التي جعلت الجيش الروماني أكثر قوة و أكبر عددا، كان نظام التجنيد القديم في ورما يقتصر على المواطنين الأثرياء الذين يملكون الموارد المالية اللازمة للتسليح ، كان هذا

[1] بديع العمر، المرجع السابق، ص 68.

[2] أحمد علي عبد اللطيف، التاريخ الروماني "عصر الثورة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1945م، ص 54.

النظام يمنع الفقراء من الخدمة في الجيش الروماني على الرغم من أن هذا النصاب كان قد هبط إلى حد كبير.[1]

كان الاعتماد على التطوع بدلاً من التجنيد الإجباري في بعض الحملات الرومانية قد أدى إلى تحول الخدمة العسكرية من واجب وطني إلى وسيلة لكسب الرزق أدى هذا إلى تزايد أعداد المواطنين الفقراء أو العاطلين عن العمل الذين اختاروا الخدمة العسكرية كمهنة بدلاً من العمل في مهن أخرى، وذلك لضمان دخل ثابت، بدلا من الرغبة في تسرحيهم بعد انتهاء الحملات ، أصبح المجندون الرومان يفضلون البقاء في الخدمة العسكرية لسنوات عديدة ، خاصة بعد أن لاحظ غايوس ماريوس أهمية تدريبهم بشكل جيد حيث وضع أساس الدفاع المتين عن حضارة البحر المتوسط من خلال هذه الخطوة، التي حولها الجيش الروماني إلى قوة قوية ومهنية.[2]

لم تقتصر أهمية التغيرات اللي أدخلها غايوس ماريوس على الجيش فحسب، بل امتدت إلى هيكل السلطة الحكومية ونظام الدولة الرومانية، فقد أدى إنشاء جيش محترف إلى تحول كبير في الولاء حيث لم يعد الجنود يعتمدون على روما للحصول على رواتبهم أو ترقياتهم أو تسريحهم ، بل أصبحوا مرتبطين بماريوس بشكل مباشر أدت هذه العلاقة إلى حصول ماريوس على القنصلية خمس سنوات متوالية (104- 100 ق.م) وهو أمر غير مسبوق في التاريخ الروماني.[3]

بعد ماريوس ، أصبح الجيش الروماني منقسما بين إتباع مختلف القادة مثل سولا و بومبي و قيصر ، و هذا الانقسام أصبح مصدر قلق و خطر مستمر على الحكومة

[1] أحمد علي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص ص 54-55.

*ماريوس: تم تسمية الشهر على إسم إله الحرب الروماني MARIUS ماريوس وكان يعتقد أنه يجلب الحض لبدا الحروب فيه وكانت موعذم الأعياد الرومانية الخاصة به تتم بشهر مارس لذا سمية هذا الشهر على إسمه كما أنا ثمة أعياد له في أكتوبر وهو موسم الحملات العسكرية ونهاية موسم الزراعة

[2] أحمد علي عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 55.

[3] المرجع السابق، ص 56.

الرومانية ، مع أنهم كانوا أجهزة قتال فعالة و كفيلة بتامين حدود الإمبراطورية ، و لكن مع صعود أكتافيوس إلى السلطة ، أعاد إحياء شعور الواجب نحو الدولة بين الرومان. [1]

**2. إصلاحات العائلة اليوليوكلاودية 100م:**

عندما عاد أكتافيوس من فتوحاته في الشرق عام 29 ق.م وجد نفسه في موقف صعب ، كان جيشه ضخما، يضم نصف مليون جندي، بينما كان العالم قد استسلم تحت قدميه، لم تكن هناك حاجة إلى هذا العدد الهائل من الجنود، و كان عليه أن يجد حلا لتقليص حجم الجيش دون أن يضعف سلطان روما.[2]

و قام بتقليص عدد الفرق الرومانية من ستين فرقة إلى ثمانية و عشرين فرقة، تمكن من حل مشكلة هذا الجيش الضخم من خلال إرجاع 300.000 جندي إلى مواطنهم بعد مكافأتهم، أو توطينهم في مستعمرات جديدة.

تفاخر أغسطس بأنه وفر مساكنا لجنوده المسرحين من أمواله الخاصة، و ليس عن طريق مصادرة بعد عودة أكتافيوس بالقوة.[3]

قام أكتافيوس باختيار نقباء الفرق من الفرسان و المتواضعين من طبقة الشيوخ، مما أدى إلى تحسين كفاءة القيادة وتقليل الفساد.

فصل الجيش عنى السياسة ، و حرم على الجيش التدخل في السياسة مما أدى إلى فصل واضح بين الشؤون العسكرية و المدنية، وحافظ على استقرار الدولة.

إذن أدت إصلاحات أكتافيوس إلى تحسين كفاءة الجيش الروماني و تقليل الفساد و جعل الجيش أكثر استقرار فعالية.

[1] احمد علي عبد اللطيف المرجع السابق، ص 57.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 43-44.

[3] احمد علي عبد اللطيف المرجع السابق، 45 .

### 3. صلاحات العائلة الأنطونية القرن الأول117 – 138 م

لقد كان هدريانوس، جنديا بكل عواطفه و لذا لم ينسى الجيش أبدا، بل كان دائما في مخيلة و على قائمة الإصلاح، حيث ادخل عليه برنامجا إصلاحيا شمل الضبط و الربط التجنيد و التدريب و إستراتيجية المعارك و تكتيك القتال، لقد كان هدريانوس يعيد الضبط و الربط العسكري و سبق أن ذكرنا حبه لثكنات الجنود التي كان دائما الزيارة لهابل قيادته للجنود في تمرينات العشب الطويل و هو يرتدي زي جندي عادي و يحمل متاعه مثلهم فوق ظهره، و كان لا يترك جزءا من الثكنات إلا و زارها و أعطى أوامره الفورية اللازمة بخصوصها و لذا التف الجيش حوله في ولاء و إخلاص، و أصبح محبا للنظام و الطاعة، و على درجة عالية من اللياقة القتالية و الاستعداد الهجومي.[1]

و لقد حرص هادريانوس على تحريك الجيوش، لتكون بالقرب من أطراف الحدود أبعادها على المناطق الداخلية و من أجل خلق جيش دفاع متأهب للعمل في اللحظة التي تصدر إليه الأوامر لكي يزود عن حدود الإمبراطورية و سلامتها و يجعل المعتدين يفكرون ألف مرة و مرة قبل التعدي على حدود الإمبراطورية كما أن رعاية الإمبراطور الخاصة لثكنات الجيوش و ضربه المثل الأعلى للجندي جعل الروح المعنوية للجنود على درجة من العلو النظام و حتى لا تفقد الجيوش لياقتها العسكرية اصدر أوامره بتحريم بناء الثكنات الفخمة البعيدة عن الجنود التقشفية، كما حرم على الجنود العمل في الزراعة أو التجارة و تكريس أنفسهم لشرف القتال حتى لا يفتقدوا اللياقة و يبقوا في درجة عسكرية عالية متأهبة، و رغم هذا لم يؤثر هدريانوس سياسة التوسع العسكري و إنما كان هدفه جعل الجيش في درجة الاستعداد و التأهب الدائم و في حالة تسخين مستمر بقصد إرهاب العدو دون التورط في حروب، ففي عهده لم تقم جيوش الإمبراطورية بأي حروب سوى الحرب ضد اليهود المتمردين في فلسطين و هي حرب في جوهرها دفاعية و ليست هجومية.[2]

[1] سيد أحمد علي ناصري، تاريخ الإمبراطورية الرومانية سياسي و حضاري، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1991،ص 258.

[2] سيد أحمد علي ناصري، المرجع السابق، ص 260.

أزال الإمبراطور هادريانوس الفروق بين القوات الرومانية النظامية (الفرق) و القوات المساعدة (الحلفاء الأجانب) في مجالات التدريب و التسليح و التشكيل، لم يعد هادريانوس من يفرض نظاما يقتصر فيه الخدمة في الفرق الرومانية على المواطنين الرومان بينما كانت الخدمة في القوات المساعدة على الأجانب بدلا من ذلك، أصبح من الممكن للمواطنين الرومان الخدمة في القوات المساعدة الأجانب في الفرق الرومانية، كما قام هدريانوس على نقل الجيوش إلى حدود الإمبراطورية، بعيدا عن المناطق الداخلية، حيث شجع الإمبراطور هادريانوس السباب على الانضمام إلى الجيش، معززا شعورهم بالوطنية و الواجب و عرض عليهم حوافز مغرية، مثل توفير سكن دائم لهم في مستوطنات عسكرية على حدود الإمبراطورية بعد انتهاء خدمتهم، و قد نجح في تجنيد عدد كبير من سكان المناطق الحدودية، خاصة أولئك الذين ولدوا في معسكرات عسكرية خلال إبائهم.[1]

بالإضافة إلى القوات المساعدة التي كانت ترابط في القلاع و الأبراج على طول حدود الإمبراطورية، لاسيما على طول نهري الراين و الدانوب، أنشأ هادريانوس قوات جديدة أطلق عليهم اسم "الفئات" تشكل هذه القوات من مختلف الشعوب التي تتكون منها الإمبراطورية، مثل الجرمان و السكان الذين يعيشون على طول نهر الدانوب، و فيما يتعلق بالتجنيد، اعتمدها هادريانوس على نهج الجيوش الرومانية في فن التكتيك العربي، و هو نهج استمر حتى وصول دقلديانوس، كان إعادة إحياء نظام الفيالق القديمة عند الهجوم و الدفاع من أهم سماته، عند الهجوم، كانت القوات المساعدة تهاجم العدو، تجهز ساحة المعركة لفيالق الفرقة الرومانية لضربتها القاضية و النهائية، و عند الدفاع كانت القوات المساعدة تتلقى الضربة من العدو و تستوعبها، ثم تقوم فيالق الفرقة الانتقامية للعدو.[2]

[1] سيد أحمد علي ناصري ، ص ص 258- 259.

[2] المرجع نفسه ، ص ص 259- 260.

### 4. إصلاحات العائلة السيفيرية :

قام الامبراطور سيبتموس سيفيروس بإعادة هيكلة الفرق العسكرية الرومانية الرئيسية ، حيث قام بإعادة تشكيلا لفرق القديمة و إنشاء فرف جديدة ، كما قام بزيارة عدد الجنود والضباط في هذه الفرق مع منحهم حقوق مادية لتحسين ظروفهم ، هذه الإجراءات كانت تهدف إلى تعزيز قوة الجيش الروماني وتحسين معنويات الجنود كما يشير المؤرخ صاحب تاريخ أغسطس الإمبراطور سيبتموس كان يعتمد بشكل كبير على دعم الجيش لتحقيق الاستقرار عرشه.[1]

قام الإمبراطور سبتيموس سيفيروس حكمه على مساندة الجيش له، لجوء بذلك السلطة المدنية إلى الدكتاتورية عسكرية وراثية ، ومن هنا بدأت السلطات الديمقراطية تذوب في بوتقة القوة العسكرية ، و بدأت مسؤوليات مجلس الشيوخ تتناقض شيئًا فشينا ، و تسقط شخصيته أمام قرارات الإمبراطورية الحاسمة ، فقد عمل الإمبراطور سيتيموس سيفيروس على تصفية أعضاء مجلس الشيوخ الذين ساندوا أعدائه ومنافسيه ، فأعدم البعض و صادر ممتلكاتهم و استبدل البعض الأخر بأشخاصه أختارهم بنفسه ، و بذلك فرض سيطرته على المجلس، ومن هنا كان عليه أن يولى اهتماما خاصا المجال العسكري وجاءت إصلاحاته لتكريس ذلك يمنح امتيازات كثيرة للجيش لم تعرفها إمبراطورية من قبل.[2]

من الامتيازات التي منحها سبتيميوس سيفيروس للجند هو " الخاتم الذهبي و هو امتياز كان يمنح من قبل لطبقة الفرسان ، و نواب مجلس الشيوخ[3] ، و لكن سيفيروس عممه على الجند ، ربما ليؤكد بذلك للجنود أن الشجاعة و الإخلاص كفيلة بترقيتهم الى الراتب

[1] محمد قاسم، الإصلاحات السيفيرية في الإمبراطورية الرومانية ، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 26 ، العدد 03 ، جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، 2019 ، ص 198.

[2] زايد موسى معمر، إصلاحات سبتيميوس سيفيروس العسكرية و أثرها على منطقة المدن الطرابلسية خلال الأسرة السيفيرية( 192 م – 235م) ، مجلة جامعة الزيتونة الع 30 ، 2019 ، كلية التربية ، ص 231.

[3] مرجع نفسه ص 232 .

يرى بعض المؤرخين والباحثين رغم من هذه الامتيازات وارتفاع رواتب الجند ان في ذلك تاثير سلبا على الجند حيث ادى ذلك الى المعنويات القتاليه لدى الجنديه الروماني حيث اصبحت هذه الطبقه تميل الى الراحه كما انه لم يؤدي تغيير محسوس في مستواهم المعيشي ومهما قيل عن ذلك فان سبتيموس اقدم على منح امتياز لم يؤدي عليه اي امبراطور روماني من قبل [1].

وبكل هذا يبدو انه منح الجنود وضعا مميزا ولهذا اتهمه بعض المؤرخين في مؤلفاتهم بانه اول من زرع الديكتاتورية العسكرية وهذا بسبب الزيادة الكبيرة في الرواتب بلغت مقدار الثلث بحجة تعويضه مع زيادة اسعار التي ارتفعت في عصر كومودوس لكن اغلب اصلاحات وتنظيمات وامتيازات الامبراطور سيتيموس للجنود ادى الى نهج جديد في استراتيجية امنية دفاعية تدفعه لمد خطوط الدفاع الى مناطق اكثر عمقا وخطرا في مقاطعات الامبراطورية لعل اهمها مثلا توسعات الجيش الروماني في الجزائر وليبيا الى حواف الصحراء[2].

### 5. إصلاحات الإمبراطور دقلديانوس (284–305 م):

- **الإصلاحات العسكرية:**

كانت السلطة الإمبراطورية ، خاصة خلال أزمة القرن الثالث الميلادي، تعتمد بشكل كبير على العطايا التي تمنح للجند ، كانت هذه العطايا بمثابة وسيلة لضمان ولاء الجند للإمبراطور ، حيث كلما زادت العطايا حماية الجند الإمبراطور ، ومع ذلك أدى هذا إلى تحول الإمبراطور إلى أداة في أيدي الجند ، حيث أصبح مركزه مهددًا بالانتهاء إذا توقفت العطايا ، كما كان الجند يتحكمون في الوظائف العسكرية والمدنية على السواء ، مما جعلوا هم الحكام الفعلين لأمور الدولة هذه الحالة أدت إلى تفاقم الأزمة السياسية و الإدارية في الإمبراطورية الرومانية.[3]

[1] زايد موسى معمر، ، المرجع السابق ، ص 233

[2] Marcel Benabou , La résistance africaine , a la romanisation 1976 , p : 160 .

[3] تشار لزورث، الإمبراطورية الرومانية ، تر ، رمزي عبده ، جرجس ، دار الفكر العربي ، 1961، ص 38.

كانت مسؤولية كل إمبراطور هي ضمان الأمن و واستقرار لسعيه، و هو ما يتطلب جيشا قويا وفعالاً ومع ذلك، كان من الضروري أيضًا منع هذا الجيش من أن يصبح تهديدا للإمبراطور نفسه، لهذا السبب، قام ديلقديانوس بإدخال العديد من الإصلاحات العسكرية لتعزيز آمن إمبراطوريته ومواجهة الهجمات الداخلية ، وتأمين ولاء الجيش له و تعزيز استقرار الإمبراطورية.[1]

كان من بين التحديات التي واجهها ديلقديانوس هو حل مشكلة انقلابات العسكرية و منع قادة الجيش من التدخل في الشؤون السياسة لذلك ، قرر الحد من سلطة العسكرية من خلال إجراء تغييرات في هيكل القيادة العسكرية جعل ديلقديانوس قيادة القوات المتواجدة في الولايات بيد دعامها ، بينما كانت القيادة العامة بيد احد الأباطرة ، كما أنشأ مذهب "دوكس" لقيادة الحملات العسكرية ، مما جعل القيادة العامة بعيدة عن القادة الطموحين حيث الذين يرغبون في الاستيلاء ، على العرش بهذه الطريقة ، استطاع ديلقديانوس التخلص من السيطرة العسكرية و الحد من تأثير القادة العسكريين على الشؤون السياسية.[2]

قرر ديقلديانوس فصل المجال العسكري عن المجال المدني ، حيث أصبح عمل الرجل العسكري مقتصرا على المجال العسكري فقط، كما قام بفصل مجلس الشيوخ والنبلاء عن الجيش، وعين موظفين من طبقة الفرسان في الوظائف العسكرية وليست على جاههم أو ثرائهم ، منذ ذلك الوقت أصبح الجندي لا يعني له علاقة بالإدارة والأمور المدنية ، و أصبح يتلقى أوامره مباشرة من أحد الأباطرة ، هذا الأمر أدى إلى سيطرة الأباطرة على كافة الشؤون العسكرية في الإمبراطورية حيث أصبح القادة العسكريون يتلقون أوامرهم مباشرة من الأباطرة.[3]

---

[1] اللافي محمد السالم ، إصلاحات الإمبراطور ديلقديانوس و آثاره السلبية و الإيجابية على الإمبراطورية الرومانية فيما في 284– 305 م،ماجستير في التاريخ القديم ، 2008 ، ص 85.

[2] سالم اللافي محمد ، المرجع السابق، ص 85.

[3] بارور.هـ : الرومان، تر عبد الرزاق يسرى م سهير القلماوي، دار الهدى المصرية، 1968 ، ص 178.

و نتيجة للغزو الذي عانت منه الإمبراطورية من الشعوب المحيطة تطلب إنشاء جيش قوي، ولذا نجد دقلديانوس قد كون جيشا جديدا بعيدا عن الاعتماد على وسائل الدفاع وحاميات الحدود السابقة .[1]

أما نظام الجيش فقد أقامه، دقلديانوس على أساس الاعتماد على الجند الذين يرجع أصلهم إلى أكثر شعوب الإمبراطورية تخلفا في الميدان الحضاري وبخاصة الجرمان، و القوط فى تكوين هذا الجيش وحماية إمبراطورية ، وقد كانت معظم فرق الخيالة من الجرمان .[2]

وقد تضمنت إصلاحاته في هذا المجال الأتي :

- **تنظيم الدفاع عن الحدود:**

منذ أن توسعت حدود الإمبراطورية في القرن الأول الميلادي شرعت في بناء نظام ثابت للدفاع عن الحدود، وقد عرف هذا النظام باسم " الليمس (Limes) من أجل تنظيم الدفاع عن الإمبراطورية وحدودها أنشأ دقلديانوس جيشا دائما ، وقويًا وتم اختيار معظم أفراده من المعسكرين – ولم ينظم إليه أحد من الطبقة الارستقراطية ، أو يتولي قيادته أحد رجال الساتو، وكلف بمهمة حماية الحدود، وقد عرف" باسم " الليمتاني" (Limitanamai) ، وهي قوات محلية ، أما الحرس الوطني فيختار جنوده من أبناء الولايات التي يخدمون فيها ، ولم تكن لهذه الفرق أي أهمية عسكرية وإنما كانت عبارة عن خط دفاعي امامي فقط .

كان هؤلاء المحاربون يرتون منا منهم العسكرية للأبناء ويشترط أن يرثوا وظائف أبائهم العسكرية، قام ديقلديانوس بهذا الإجراء لتشجيع الأبناء على الالتحاق بالجيش و الإستمرار في مسيرة آياتهم العسكرية – كما كان هذا الإجراء يهدف إلى تشجيع العاطلين عن العمل على الانخراط في سلم الجندية، حيث كان يمنحهم فرصة للاندماج في الجيش والاستفادة من الوظائف العسكرية.[3]

---

[1] سعيد عبد الفتاح عشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ،دار النهضة العربية ، بيروت، د ت، 1972. ص 24

[2] سالم اللافي محمد ، المرجع السابق ذكره، ص 86.

[3] بريان هربات و رمنقتن تاريخ، ولايات شمال إفريقيا الرومانية من دقلدبانوس إلى الاحتلال ،ت، عبد الحفيظ الميار، كلية التربية ، جامعة الفاتح طرابلس، 1994 ، ص48 .

ومن جهود دقلديانوس لحماية الحدود بناءة خط دفاعي على الحدود يمتد من دمشق إلى أطراف نهر الفرات الشمالية مرورا لبلاد مير عرف بطريق دقلديانوس، وأنشأ معاقل وأبراج لمراقبة الطريق من البتراء إلى قرقيسيا.[1]

إذ تولي أمر الحامية العسكرية الدائمة في كل ولاية دوق « Dux » أو كونت « romes » و ولم تكن هذه الحاميات مركزه في معسكرات كبيرة كالعهد بها في فجر الإمبراطورية وإنما توزعت بين مراكز صغيرة على طول الحدود[2].

لتوفير الحماية لجنود الحدود أصدر دقلديانوس قررا بالانسحاب من بعض المناطق، ربما تفاديا للأخطار التي تتعرض لها الجيوش مثل الحروب حيث فقدت الدولة الكثير من جنودها، وكذلك انتشار الأمراض والأوبئة في بعض الجهات من الإمبراطورية مثل ولاية موريتانيا الطنجية وبين النهرين.[3]

- **طريقة التسليح :**

فيما يتعلق نظام التسليح، فقد طور الرومان أنظمة تسليح متقدمة، حيث تم استعمال الترس والدرع المعدني، إلى جانب السيف والخنجر، كما تم استخدام القوس والدرع الجلدي، حين كان الفرسان يسلحون بأقواس كبيرة، والتي كانت معروفة لدى الفرس.

كما تمت إضافة دروع من الجديد للرجال و الخيول في بعض الأحيان، مما زاد من حماية القوات الائتمانية في المعارك ، هذه التطورات في نظام التسليح ساهمت في تعزيز قوة الجيش الروماني وتحسين قدرته على مواجهة الأعداء.[4]

كما تم تطوير العديد من الأسلحة الثقيلة عند الرومان، والتي كانت تحملها مجموعات من الفرسان، بالإضافة إلى الرماة الذين أظهروا عبقرياتهم في استخدام الأسلحة النارية أثناء حرب روما مع الفرس هذه الأسلحة الثقيلة : مثل الكاتابولت و البالستا، كانت تستخدم

[1] سالم اللافي محمد ، المرجع السابق ذكره، ص 87.

[2] لا نجر وليام، موسوعة تاريخ العالم، الجزء الأول، ت، محمد مصطفى زبادة ، مؤسسة النهضة المصرية، د ت، ص 322

[3] سالم اللافي محمد، المرجع السابق، ص 87.

[4] اندريه ايمار، المرجع السابق، ص 546.

تحطيم أسوار المدن وقلع التحصينات ، مما أضفى على الجيش الروماني قوة ضاربة هائلة، كما كان الرماة الرومان يستخدمون لتحقيق النصر في المعارك حيث كانوا يطلقون السهام والرصاص على الأعداء، مما يؤدي إلى تسبب أضرار كبيرة في صفوفهم.[1]

مع مرور الزمن قام المهندسون الرومان بتطوير أسلحتهم مما أدى إلى ظهور المنجنيق، وهو آلة قوية لرمي الحجارة الكبيرة ، ثم استخدام المنجنيق أثناء حصار المدن، حيث كان يتم رمي الحجارة الكبيرة من الأسوار المدن لتحطيمها وتسهيل دخول المدنية[2] .

## المبحث الثالث: تنظيم وتقسيمات الجيش الروماني:

### 1. تنظيم الجيش :

### أ- نظام الفيالق :(légion)

انقسمت الفيالق الرومانية مع نهاية القرن الثاني قبل الميلاد إلى شراذم تظم كل منها 120جندي ويتشكل الفيلق أثناء المعركة من ثلاثة صفوف شرذمة تشبه مربعات لوحة الشطرنج السوداء تتحرك على مسافة معلومة ومحددة بين كل شرذمة وأخرى، وذلك ما أعطى نجاعة كبيرة داخل صفوف الخصوم التي تتقدم عادة في صفوف متراصة بالإضافة إلى تكليف جنود الملق بمهام أخرى متعددة منها على سبيل المثال بناء الأسوار والجسور و الأبراج الثابتة والمتحركة واستخدام آلات الرمي والحصار.[3]

والمعروف أن الإمبراطور أوكتافيوس قام بعد نهاية الحروب الأهلية المسلحة عام (27 ق.م) مباشرة يسحب فيلقين من مقاطعات بلادا لمغرب القديم ، وأبقي على فيلق واحد ظل يحمل اسمه وهو الفيلق الثلاثي الأغسطس.[4]

---

[1] تشار لزورث، المرجع السابق، ص 192.

[2] المرجع نفسه، ص 91.

[3] الطيب بوساحة، المرجع السابق، ص 898.

[4] العمري عبد النور، تطور الخريطة العسكرية للجيش الروماني ببلاد المغرب القديم في ظل الاستراتيجية التوسع و حتمية التراجع (146 ق م – 439 م ) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم في التاريخ القديم ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم تاريخ أبو سعد الله ، جامعة الجزائر 2 ، 2014 – 2015 ، ص 226.

كان الفيلق الروماني ، الذي يتكون عادة من حوالي 6000 جندي مشاة يتميز بتركيبه القتالية الفريدة ، التي تتألف من أربعة وحدات أساسية هذه الوحدات وهي الفرقة ( (Scohortes) وحدة قتالية كبيرة ووحدات مناورة (Manipulus) وحداثة قتالية متحركة، وأيضًا وحدات المئة (Scenturia) وحدات قتالية صغيرة ، و كذا وحدات الخيالة والفرسان (Ala)وحدات قتالية خيالة نتيجة التحولات السياسية والعسكرية التي كانت تمر بها الدولة الرومانية، استمر الفيلق الروماني في التطور والتحسين عهد غايوس ماريوس، ثم إعادة تنظيم الفيالق الرومانية ، حيث ادخل إصلاحات على الجيش الروماني و التي أصبحت تعرف باسم " الإصلاحات الماريوسية".[1]

و تاريخ إنشاء الفيلق الثالث الأوغوسطي غير معروف بدقة، و لكن بعض المؤرخين يرجعون تاريخ إنشائه إلى محاولات القنصل جايوس باسا (Gaius vibius passa) أو أكتافيوس في عام 43 قبل الميلاد.

يعتقد أن هذا الفيلق شارك في معركة فبليبي (Philippi ) في عام 42 ق . م بعد ذلك ، تم استخدام وحدات من هذا الفيلف في حروب أو كتانوس و ليبدوس منذ سكستوس بومبيوس ، من المحتمل أن هذا الفيلق أرسل إلى بلاد المغرب القديم بعد انتهاء الحرب بين أوكتافيوس و يبيدوس في عام 36 قبل الميلاد، وذلك لمعالجة نقص القوات في تلك المنطقة[2] يدلا من ذلك، تم إنشاء فيالق مشاة ثقيلة أكثر تجانسا و تسليحا خاصة بعد تمدد المواطنة إلى معظم أرجاء إيطاليا وبلاد الغال ، كما تم استبدال بعض المشاة الخفيفة التسليح مثل المناو شين (vilites) و الخيالة (equites) بمجندين من مدنيين ودعم الجيش بقوات مساعدة (Ausciala ) تتألف من مرتزقة، هذا التغيير حدث خلال فترة ماريوس.[3]

[1] الطيب بوساحة، المرجع السابق، ص 899.

[2] العمري عبد النور، المرجع السابق، ص 226.

[3] الطيب بوساحة، المرجع السابق، ص 898.

كان الفيلق الأوغسطي الثالث قد استقر في البداية في منطقة الكاف (Siccavemeria)في شمال تونس ، حيث كان مسؤولا عن مهام الرصد خلال عهد أوكتافيوس، ومع ذلك ، تم نقله لاحقًا إلى منطقة أميسا (Ammaedara) في شمال أفريقيا ، وبالتحديد إلى تبسة ، وذلك لتصيدي الهجمات التي كان تطال المدن والمستوطنات الرومانية الداخلية من قبل القبائل الموزولا مية، بحلول نهاية القرن الأول ميلادي وصل الفيلق إلى منطقة تبسة على بعد 38 كيلو مترًا من حيدرة اختار الإمبراطور مسببات هذا الموقع الاستراتجي لتكون مقرًا للفليق ومع ذلك ، تم نقل الفيلق لاحقا الى تازولت (Lambaesis)من المهم الإشارة إلى أن بعض النقوش التي تعود إلى فترات مختلفة تشير إلى وجود مفرزة من الجيش تابعة للقليقَ الثالث الأوغسطي في هذه المنطقة على سبيل المثال النقسية التي دونت في القرن الثالث الميلادي التي تدل على وجود مفرزة عسكرية تحت قيادة سنتريون (Scenturiomatus) في هذه المنطقة .[1]

كان تنظيم الفيلق الروماني يتألف من كتائب، كل كتيبة تتألف من حوالي 400 جندي ، مع تطور الجيش ، بدأت مرحلة جديدة من التجنيد حيث تم إستيعاب أبناء الطبقات الدنيا في الجيش، مما ساهم في تشكيل حيث رومانى محترف و مخلصه، مع بداية حكم يوليوس قيصر، ثم إضافة مجموعة جديدة إلى الجيش مثل مجموعة الإستطلاع ومجموعة الجواسيس (Explorator) والتي ثم تخصيص مهام مجددة لها (Speculator ) ومع ذلك، خلال حكم الإمبراطور غايوس أوكتافيوس أغسطس، تم إعادة تنظيم الجيش، حيث تم حل الفيالق المخصصة لحالات الطوارئ وتعويضها بزيادة أعداد قوات الجيش الدائم.[2]

بقاء الفيالق الأوغسطي في بلاد المغرب القديم كان مؤقتا في عهد الإمبراطور غور يانوس الثالث، ثم نقله إلى جبهات القتال في مقاطعة داسيا ومنطقة القرات ومع ذلك في عهد الإمبراطور فاليريان تم إعادته إلى بلاد المغرب القديبم حيث ثم إدخال بعض

[1] العمري عبد النور، المرجع السابق، ص 227.

[2] الطيب بوساحة، المرجع السابق، ص 899.

التعديلات على تكوينه و مع ذلك لم تتمكن مفارز الفيلق من العمل بنفس الفعالية في مناطق مند طرابلس ،حيث أصبحت القلاع المحلية ، مثل بونجع والقرية الغربية، تحميها قوات محلية ، و نشر بعض المصادر إلى أن الفيلق بقي في بلاد المغرب حتى عام 312 ميلادي.[1]

كانت الكتائب هي الوحدات الأساسية في الفيالق الرومانية، حيث تجيد فيها الجنوب الشباب والمتحمسون ، رغم أنهم كانوا أقل خبرة عسكرية كاتب هذه الكتائب تضم 480 جندي مشاة، بالإضافة إلى مجموعة من 120 فارسا أو خيالاً تسمى (Equitie légions) ، التي كانت مخصصة ..... فيلق، كانت مهام هذه المجموعة تقتصر على الاستطلاع ونقل أوامر القادة، مع مرور الوقت وتحول الجيش الروماني إلى الجيش دائم ثم زيادة عدد جنود الكتيبة الواحدة إلى 800 جندي خلال القرن الأول الميلادي.[2]

تشكيل وحدات الفيلق الروماني كان يعتمد على هيكل هرمي ترتيب حيث كان كل فيلق مقسما إلى مجموعات تتكون كل مجموعة من نحو مئة رجل، كان على رأس كل مجموعة من المشاة قائد مئة بينما كان على رأس كل مجموعة من الفرسان قائد عشرة هذا الهيكل كان يسمح بتحقيق التنظيم والتنسيق اللازمين للقيام بمهام الفيلق بشكل فعال ، أما عن الفيلق الأوغسطي الثالث، فقد كان له فروعه المنتشرة في مقاطعات بلاد المغرب القديم، كان للفيلق عدة مفارز منتشرة بشكل خاص في أجزاء واسعة من مقاطعة نوميديا بها في ذلك الكتلة الأوراسية، قامت وحدات الفيلق بحماية مواقعها ودفاعها عبر وادي العرب أو مناطق أخرى مثل متليلي جبال أولاد نابل بالإضافة إلى ذلك كان هناك تواجد لوحدات القيلق في مقاطعة البر وقنصلية ومنطقة طرابلس، رغم بعدها عن مقر الفيلق بتازولت.[3]

[1] العمري عبد النور، المرجع السابق، ص 229.

[2] الطيب بوساحة، المرجع السابق، ص 900.

[3] العمري عبد النور، المرجع السابق، ص 229.

**أ- نظام وحدات: (Alae )**

كان يوليوس قيصر أول قائد روماني يستخدم فرسان الوحدات المساعدة شكل كبير في حملاته العسكري هذه الوحدات الفرسان كانت تقسم إلى نوعين رئيسين أولاً وحدات الفرسان الخمسمائية (Qingenaria Alea) كانت تستخدم في مهام الاستطلاع والمراقبة، أما الوحدة الثانية الفرسان الأليفة (Ala millaria) كانت هذه الوحدات تتألف من 1000 فارس وكانت تستخدم في مهام القتال الرئيسية ، حيث استخدم قيصر لهذه الوحدات الفرسان كان يعتبر تطورًا مهما في تكتيكات الجيش الروماني ، حيث أتاح له الفرصة لتحقيق نجاحات عسكرية كبيرة في حمالاته في غالبًا وغيرها من المناطق.[1]

كان الفرسان داخل الجيش الروماني يقسمون إلى فئتين رئيسيتين الفئة الأولى الفرسان الخفيف الذين كانوا يعرفون بالنجالة و رمحيش حيث كانوا يسلحون برماح وسهام، وكانوا يستخدمون في مهام .الاستطلاع والمراقبة ، أما الفئة الثانية المتمثلة في الفرسان الثقيل كانوا يسلحون بدروع ثقيلة ورماح طويلة، وكانوا يستخدمون مهام القتال الثقيل.[2]

**ب- المشاة scohortis (السرايا):**

كانت الوحدات العسكرية الرومانية منطلقة على أساس الوحدات الخمسمائية و الألفة و كانت تتألف من كوهوتات المشاة كل كوهورتة تتألف من ستة مئينات والفئينات كل مئينة تتألف من 80 رجل وقائد ، وكذا قادة الوحدات كان قائد الوحدة برتبة لايفيكت وهو رتبه دون أقصى درجات التنظيم والفعالية في المعارك، وكان كل جزء من الجيش يلعب دورًا محددًا في تحقيق النصر ، يذكر أن هذه الهيكلية العسكرية كانت تستخدم في الجيش الروماني خلال الفترة الجمهورية والفترة الإمبراطورية وكأنه تعتبر واحد من أهم العوامل التي ساهمت في نجاح الجيش الروماني في تحقيق العديد من الانتصارات العسكرية.[3]

---

[1] بديع عمر، المرجع السابق، ص 122.

[2] فاطمة مهران احمد مهران، تقسيم القوات المساعدة داخل الجيش الروماني ، مجلة كلية الأداب ، المجلد 60 ، العدد 03 ، جامعة بنها ، أكتوبر 2023 ، ص 195.

[3] بديع عمر، المرجع السابق، ص 123

سلاح المشاة والخيالة معا (scohartis, equitatae) كان هناك سرايا مختلطة تتألف من مشاة وخيالة معًا، وكانت هذه السرايا تستخدم وفي مختلف أنحاء الإمبراطورية الرومانية في مصر على سبيل المثال ، كان هناك عشرة سرايا مختلفة تتألف كلى سرية من 500جندي، وكان هؤلاء الجنود من أفريقيا وأتروبا، وكانوا رماة القوس ، هذه السرايا المختلفة كانت تعتبر وحدات عسكرية متعددة المهام، حيث كان الجنود فيها يملكون مهارات مختلفة، مما يسمح لهم بالتعامل مختلف أنواع المعارك، و استخدام السرايا المختلطة كان يعتبر تكنيكا عسكريا فعالاً، حيث كان يسمح للجيش للجيش الروماني بالاستفادة من مهارات مختلفة للجنود ، معاً يزيد من فعالية الوحدات العسكرية. [1]

شهدت مصر خلال العصر الروماني تطورا في عدد الفرق الرومانية المتمركزة فيها، في عهد الإمبراطور أوغسطس ، بلغ عدد الفرق الرومانية في مصر ثلاث فرق رومانية، بالإضافة إلى تسع وحدات من السرايا هذه القوة العسكرية الكبيرة كانت تستخدم للحفاظ على الأمن و الاستقرار في مصر، ومع ذلك في عهد الإمبراطور تيبريوس شهدت مصر فترة من الاستقرار والأمن، مما أدى إلى تقليل عدد الفرق الرومانية المتمركزة فيها ، فيدلا من ثلاث فراق أصحت هناك فرقتين فقط ، هذا التغير يعكس التطورات السياسة والعسكرية التي حدثت في مصر خلال هذه الفترة ، حيث أصبحت مصر منطقة أكثر كرد هناك استقرارًا وأمانا تحت الحكم الروماني.[2]

كما شهدت مصر خلال الفترة الرومانية تغيرات في عدد القوات العسكرية المتمركزة فيها، بعد سحب الفرقة الرومانية من مصر ، انخفض الجنود إلى 16700 جند يا فقط و لكن في عهد الامبراطور تراجان تم سحب فرقة رومانية أخرى من مصر ، مما أدى إلى وجود فرقة واحدة فقط في مصر ومع ذلك ، لم تدم هذه الحالة لفترة طويلة ، حيث تم إضافة فرقة ثانية إلى مصر وهي الفرقة التراجانية (legion traiana) هذه الإضافة تعكس

[1] فاطمة مهران احمد مهران، المرجع السابق، ص 194.

[2] موسى معمر زايد، المرجع السابق، ص 11.

أهمية معين الاستراتيجية والعسكرية في الإمبراطورية الرومانية، هذه التغيرات عدد القوات العسكرية في مصر تعكس التطورات السياسية والعسكرية التي حدثت في الإمبراطورية الرومانية خلال هذه الفترة .[1]

**ج- نظام الحصون والقلاع والمعسكرات:**

- **الحصون :**

الحصون في عبارة عن معسكرات مصغرة، عادة ما تكون مستطيلة الشكل وفي بعض الأحيان تكون مربعة، تعتبر هذهِ الحصون نموذجًا مكملاً للتحصينات الرومانية مثل المعسكرات و الاقلاع هذه الحصول الصغيرة كانت تستخدم كقواعد عسكرية مؤقتة أو دائمة، وتوفرت بها وسائل الدفاع والتعصبية اللازمة لحماية القوات الرومانية ، كانت هذه الحصون جزءا من النظام الدفاعي الروماني ، الذي كان يهدف إلى حماية الحدود الإمبراطورية وضمان الأمن الداخلي.[2]

بينما يرى ديتشاردور ( Richardart) أنها أبراج ملاحظة يحيط بها خندق وسود ، نموذجًا محملا للتحصينات الرومانية في المعسكرات (castra) والقلاع و من بين الحصون تذكر.[3]

- **حصن حمام قرقور:Maniapium**

و من أهم الحصون في منطقة سطيف تتمثل أثارها في سود مرتفع عن الأرض بحوالي 6 إلى 7 أمتار، بني من الحجارة الكبيرة يحتوى السور على سبعة أبراج مربعة الشكل ، ستة منها تقع في الجهة الشرقية وبرج واحد في الجهة الشمالية يحتوي البرج الشمالي.على فتحة يمكن أن تكون بابا، وبجانبه بقايا مسح وسلم يتكون من 10 إلى 12 درجة محفورة في الصخر، وتم بناء هذا السور لحماية الجهة الشمالية لوادي بوسلام ، و يعتبر واحدا من أبرز المعالم الأثرية في المنطقة.

[1] فاطمة مهران احمد مهران، المرجع السابق، ص 191.

[2] نصر الدين تمام،التحصينات العسكرية التحصينات العسكرية نوميديا و موريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الرومان، مجلة الدراسات الافريقية العدد 06 ، جامعة الجزائر 02 ، 2018 ، ص 98.

[3] نصر الدين تمام، المرجع السابق، ص 6.

يظهر الصور تقنيات البناء التقليدية القديمة ويعتبر شاهدًا على التاريخ الفني للمنطقة.[1]

- **حصن القصر صباحب بقسنطينة:**

يتميز الحصن بمظهره المستطيلي حيث يبلغ طوله 55 مترا من الشمال إلى الجنوب وعرضه 50 مترا من الشرق إلى الغرب، يحتوي على باب شرقي عرضه 3.10 أمتار مما يشير إلى أنه ربما كان محطة توقف للمسافرين القادمين من قسنطينة أو جبلية باتجاه سطيف أو العكس صحيح أي القادمين من بجاية والمتوجهين إلى باتنة كما يعتقد أن هذا الحصن كان يلعب دورا هاما في حراسة المنابع المائية الهامة في المنطقة، مثل عين قزام وعين الطلبة بمنطقة سطيف هذه الوظيفة الدفاعية ، كانت تهدف إلى حماية هذه الموارد المائية الحيوية من أي تهديدات محتملة.[2]

- **القلاع:**
- **قلعة ديميدى:**

يقع هذا المركز في أقصى جنوب غرب الليمس النوميدي وكان تحت حماية الفيلق الثالث الأوغسطي المتمرين في لمير كان هذا الترابط ضروريا بسبب التهديدات العسكرية في الشمال حيث واجهت الرومان عدد الأيمير بين الحدود الإدارية أو المناطق الطبيعية ، حيث يقع بأنها الرئيسي في وسط الجهة الشمالية، وقد تم العثور على أبواب سرية قد تكون أبوابا للنجدة في الجهة الغربية، توجد ثكنات تتراوح مساحة كل ثكنة مربعة بين 3.60 و 4 بقايا حمامات.[3]

[1] نصر الدين تمام، المرجع السابق، ص 7.

[2] مرجع نفسه، ص ص 8-9.

[3] محمد بشير الشتيبي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني بحث منظومة التحكم العسكري الليمس الموريطاني و مقاومة المور ، الجزأ الأول ، جامعة الجزائر ، معهد الأثار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، 2018 ، ص 140-145.

➢ **قلعة تاوقريت بالشلف:**

تظل قلعة الرومانية قديمة من قمة جبل الصخري شاهق نشر ف على المنطقة من علو وتعد حصنا منيعا حمد في وجه المقاومة المحلية، تبلغ مساحة القلعة كيلو مترا واحد في الطول و 300 متر في العرض وتحيط بها أبراج عسكرية متعددة وتزودها صهاريج مائية، مازالت موجودة حتى اليوم ، يعود تاريخ هذه القلعة إلى القرن الرابع الميلادي وهي شهادة على عظمة الهندسية العسكرية.[1]

➢ **المعسكرات:**

لضمان الأمن على حدود الإمبراطورية الرومانية ومواجهة الغزوات الفارسية، أنشأ الرومان معسكرات دائمة، اختيرت مواقع هذا المعسكرات بعناية، فكان لابد أن تكون ذات موقع استراتيجي قريبة من الطرق والخطوط المائية وتتوفر فيها مصادر المياه من أبار وعيون ، من أمثلة هذه المعسكرات، معسكر بصري، و معسكر دورا اوروبوس الذي تم إنشاؤه خلال حكم الإمبراطور ترجان ، و معسكر دقلديانوس في تدمر.[2]

كانت معسكرات الرومان تصحيح على شكل مربع و يخترقها طريقان رئيسيان، أحدهما من الشرق إلى الغرب والأخر من الشمال إذ الجنوب يتقاطع هذان الطريقان بزوايا قائمة ، مما يقسم سطح المعسكر إلى أربعة أقسام كانت دفاعات هذه المعسكرات قوية وثابتة في البداية لكنها أصبحت أضعف نسبيًا في القرن الثاني ، مع مرور الوقت أصبحت هذه المعسكرات مراكز ثابتة للحفاظ على الأمن في المنطقة في نهاية القرى قسم سبتيموس سيفروس مقاطعات الحدود إلى أقسام أصغر أدى هذا التقسيم إلى ضعف إمكانيات الدفاع المنسق، حيث لم يعد بإمكان الوحدات العسكرية التعاون بسهولة لا تزال بقايا معسكر الفيلق

[1] محمد بشير الشنيتي، المرجع السابق، ص 186.

[2] د. سلمى محمد بكر هوساي، التنظيمات العسكرية في الولاية العربية الرومانية (106- 305م) ، ص 112.

الروماني الثالث قورينة موجودة في مدينة، بصري بينما تظهر إخراج بقايا لمعسكر روماني أخر في المنطقة.[1]

في نهاية العصر الروماني البزنطي تم توزيع الحصون والأبراج على طول المنطقة التي تمتد من معسكرات الفيالق الحربية شمال شرقا إلى الثرايا في مجيب العليا، كان الهدف من هذا التوزيع حماية طريق التجارة الذي يمر عبر الطريق التراجان، وظهر مصطلح limes arabicus في القرن الرابع الميلادي بعد إعادة تنظيم دقلديانوس وتقوية الدفاعات في المقاطعة العربية لا يشير limes إلى حدود دفاعية بقدر ما يشير إلى نقاط حراسة على طول الطرق.[2]

**2. تقسيمات الجيش الروماني:**

**أ- الجيش البري:**

تطور كثيرا الجيش البري الروماني با لأخص في مرحلة الإمبراطورية في الفترة ما بين عصر الإمبراطورين أوكتافيوس و دقليديانوس (27ق م الي 305 م ) اذ تأرجحت اعداده بين ثلاثين الي خمسين فيلقا موزعون علي غرب و شرق الإمبراطورية ،فقد وصل جيش مقاطعات غرب الإمبراطورية حوالي 12فيلقا وجيش مقاطعات شرق الإمبراطورية 13 فيلقا ،أما الفرق المساعدة من المشاة 64فرقة في جيش الغرب و43فرقة في جيش الشرق يضاف إليها فرق الفرسان من نوع (vescillations) منها 10في الغرب و 14 في الشرق ،وفي كل هذه الأعداد شملت مقاطعات و حدود الإمبراطورية و كانت تلك الحدود خلال القرون الثلاثة الأولى الميلاد و خاصة مابين فترة حكم الإمبراطورين أوكتافيوس و هادريان (27 ق م الى 138م) أن جندت لها قيادة الجيش الروماني 30 فيلقا ،الي جانب الكثير من الوحدات المساعدة ،لتصبح الأعداد الكلية بحوالي (350000) جندي موزعة علي خطوط دفاعية قاربت مسافة حوالي عشرة ألاف كيلومتر[3] .

[1] د ..سلمي محمد بكر هوساي المرجع السابق، ص 113.

[2] المرجع السابق، ص 114.

[3] Edward Luttwak ,the Grand strategy of the Romana Empire Frome the first Century AD to the third ,USA,1976,p14

**ب- الجيش النظامي الدائم (الفيالق ) :**

في العصر الجمهوري بقي ما يسمي الفيلق Légio الروماني متصفا بقلة تعداد خيالته و إبتعاده عن استخدام أسلحة الرمي ،ورغم خوض الجيش الروماني حروب كبيرة استعمالهم للمشاة الخفيفة و الخيالة و النبالة وحاملي المقاليع ،لكنه وضف من احتكاكه بخيالة الغاليين و النوميديين و التدميريين و السيتين خبراتهم في ذلك. لن عدد خيالة الجيش الروماني بقيت منخفضة في حدود سدس عدد المجندين وأحيانا يقل الي نسبة ما بين ما( 1/10) و( 1/15) قسمت الفيالق الرومانية الأقسام رئيسية و فرعية ، و شكلت المشاة ثقيلة التسليح الغالبية منذ أواخر عصر الجمهوررية الأساسية الكتيبة أو الفرقة [1] .

تحول الجيش الروماني الي دائم مخترف فزاد عدد مجندي الكتيبة الواحدة الي 800 مقاتل خلال العصر الإمبراطوري الثاني ،وبقي الفيلق كقطعة كبيرة مختلطة ولم يتغير أساس تكوناته المشاة الثقيلة[2] .

مع عدد قليل من المشاة الخفيفة و الخيالة ،يضاف إليهم سرية أعمال هندسية ، فأصبح تعداد الفيلق بين 3900 الي 7000 بما فيه أفراد النقل الاداري. لكن الفيلق ضل يتطور حتي أصبح أكبر وحدة عسكرية في الجيش البري الروماني [3] حجما عددا ،حيث ضم 10 وحدات cohos من المشاة ،كل واحدة منها ب 600مجند ،و بالتالي مثل العدد الكلي للفيلق 6000 مجند ، ويضاف إليهم حوالي 120 مجند من الفرسان فوصل معدل الفيالق في الفترة الإمبراطورية العليا (الأولي ) متجاوزا 30فيلقا ،يتم توزيعهم حسب مناطق الأخطار ، من ذلك مع بداية عهد الإمبراطورية وضعت 09فيالق في منطقة الراين و07 علي منطقة الدانوب ضد الجرمانين و04 عند منطقة دجلة و الفرات ضد البارثيين[4]

[1] Edward Luttwak .op .cit.p14

[2] Summer G.v.the legion and the centuriate organization .JRS,60,1970,pp 67.78

[3] Amblim, W. (1996),the Roman Army in the first century ,Brigham Young university studies .p 337

[4] تشارلزورث ،المرجع السابق ص 45

وفي سنة (100م ) وضعت 04 فيالق بسوريا الكبري و 03 بريطانيا و غالبية الفيالق وضعت علي امتداد نهري الراين و الدانوب ،أماإسبانيا ودلمانيا و إفريقيا ومصر فلم تكن أي منها أكثر من فيلق واحد لتنضيم الأمن بها . وفي حوالي عام (215م) كانت المنطقة الوسطي للدنوب بها 10 فيالق من ما مجموعة 33 فيلقا ،و المنطقة الشرقية من الحدود 10 فيالق ،وجرمانية 04 فيالق ،وبريطانيا 03 فيالق ،بينما انتشرت الفيالق الباقية فرادي في المقاطعات الأخري[1] .

**ت – الجيش الغير نظامي :**

بسبب تناقص الذكور في ايطاليا والنتائج عن الحروب المدنية التي شهدتها ايطاليا (91 الى 31 ق م) اجبر القناصل المتناحرين البحث عن مصادر بديله لجلب المقاتلين فطرحت مشاريع التجميد من خارج ايطاليا وبالأخص من المقاطعات الرومانية في حول المتوسط واسست لذلك مصالح الديلاكتوس الخاصة بتجنيد الوحدات المساعدة وتحويل مجنديها من مواطنهم الأصلية الى مواطن اخرى بعيد عن اهلهم فغالبا ما كان يتم نقل الوحدات المجندة في المقاطعات التي جندوا منها الى مناطق اخرى البعد للعمل بها [2] واخذ تجنيد الوحدات المساعدة بتزايد من مختلف المقاطعات الرومانية واصبح يشمل اقوام واعراق مختلفة وبلدان متباعدة ومن بين جنسيات المجندين افارقه وبالقانين وإغريق ومصريين فتزايد عدد المجندين بشكل مستمر منذ اواخر القرن الأول قبل الميلاد فقارب عددهم 250.000 جندي وضم مختلف الاختصاصات واصبح مجند والفرق المساعدة من اختصاص الخيالة فهي اما تغنم 480 فارس ان كانت ذات خمسمائة iAla Quingrnria , او تغنم 720 ان كانت تسمى Ala Miliare الوحدة الألفية[3].

[1] مرجع نفسه ،ص 45

[2] Dabson , B Mann , j , The Roman Army . Raileigh , lulu Enterprise's INC , 1973 , P 193

[3] Dabroura E , ( 1979 ) , Les troupes auxiliaires de l'armée romaine en Syrie , au lers , de notre ére , in : Dialogues d'histoire ancienne , vol .S , 1979 , pp , 233 254 p 253

**ث- الجيش البحري الروماني:**

انما يتبادر الى الذهن عند الحديث عن القوه العسكرية لروما الفلالقه الروماني الا ان البحرية لعبت ايضا دورا حيويا او اخر عهد الجمهورية واوائل عهد الإمبراطورية لذلك لم لذا لم يكن الرومان الاوائل دوله بحريه ولم يكن لدى الجمهورية المبكرة اسطول بحري فعال لكن تغيير ذلك مع الحرب البونيقية الاولى 264الى241 قبل الميلاد ضد قرطاجة البحرية فبحلول عام 256 قبل الميلاد كانت روما قد بنت اسطولا بحريا من 330 سفينه. بعد 202 قبل الميلاد مع نهاية الحرب البونيقية الثانية اعتمدت روما على السفن وفرتها لها معاهده مع مدينتي بين غاموم ورودس البحريتين كما ادت مشاكل كبرى مع القراصنة الى انشاء البحرية عائمة

وفي عام 67 قبل الميلاد كلف القنصل بوميوس من قبل مجلس الشيوخ بإنهاء غارات القراصنة التي هددت امدادات الحبوب في روما.

ثم لعبه البحرية دورا حيويا في نهاية عهد الجمهورية شركه ما تقارب الف سفينه من البحرية الرومانية في الحرب الأهلية بين بوميوس و يوليوس قيصر[1] .

**ج- الجيش المساعد :**

بعد عهد أوكتافيانوس أغسطس، أصبحت المقاطعات القديمة و الجديدة لإفريقيا جزءًا من مقاطعة أفريقيا الفنطية، الذي أسندت إلى مجلس الشيوخ الروماني كان مجلس الشيوخ يعني حاكما لهذه المقاطعة يعرف باسم البروقنصل، لاحظ المؤرخ بان لوبواك le bohec أن الجيش في هذه المقاطعة كان منظما بشكل فريد، قسمه إلى وحدات تابعة للبروقنصل و هو ممثل مجلس الشيوخ، و وحدات أخرى تابعة للفيلق الأوغسطي الثالث، الذي كان تحت إمرة الإمبراطور مباشرة .

[1] AMblim – W , Op , Cit , pp 337 – 349 .

و هذا التقسيم مفيدا جدا لفهم بنية الجيش الروماني في تلك الفترة حيث يوضح بوضوح العلاقة بين الوحدات التي تخضع لسلطة مجلس الشيوخ والممثلة في البروقنصل ، والوحدات المساعدة التي تخضع لسلطة الإمبراطور، والممثلة في قيادة الفيلق الأوغسطي الثالث.[1]

[1] رابح عيساوي ، المرجع السابق ، ص 76.

## الفصل الثاني : واقع الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم خلال العصر الإمبراطوري الثاني

**المبحث الأول: التاريخ العسكري في شمال إفريقيا خلال العصر الإمبراطوري الثاني**

**المبحث الثاني: طبيعة علاقة قبائل في شمال إفريقيا مع الجيش الروماني في شمال إفريقيا**

**المبحث الثالث: أثر الخصائص الجغرافية و التضاريسية في فاعلية الجيش الروماني**

## المبحث الأول: التاريخ العسكري في شمال إفريقيا خلال العصر الإمبراطوري الثاني

شهدت منطقة شمال إفريقيا خلال عهد الإمبراطورية الرومانية تحولات كبيرة على مستوى القيادة العسكرية، حيث واجهت روما سلسلة من التمردات والثورات التي شكلت تحديًا لاستقرار ولاياتها الإفريقية. وتنوعت أسباب هذه الاضطرابات بين التوسع القبلي، والطموحات السياسية، والصراعات الداخلية، بالإضافة إلى التدخلات العسكرية الرومانية لمحاولة فرض السيطرة وإعادة النظام ومرت هده التحولات بعدة محطات مهمة وهي:

- **التمردات في عهد دقلديانوس وماكسيميان:** مع مطلع عهد الإمبراطور دقلديانوس (Dioclétien) وشريكه في الحكم ماكسيميان (Maximien) أواخر القرن الثالث الميلادي، دخلت إفريقيا الرومانية مرحلة حرجة من الاضطرابات والتمردات الواسعة، مثّلت تهديدًا مباشرًا للاستقرار السياسي والعسكري للإمبراطورية في هذه الجهة من العالم الروماني. فقد شهدت سنة 288م اندلاع سلسلة من الانتفاضات قادتها قبائل البافار (Bavares) والكويتقيتاني، إلى جانب قبائل محلية أخرى[1]، انطلقت شرارتها من جبال القبائل بشمال موريتانيا السطيفية، وامتدت لتشمل إقليم تيارت، وكذلك المناطق الواقعة جنوب سبخة الهدنة.

تُعد هذه الانتفاضات من أبرز مظاهر المقاومة المحلية في وجه النفوذ الروماني المتزايد، وقد جاءت نتيجة لتراكم عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، في مقدمتها السياسات الجبائية القاسية، والتهميش المتعمد لسكان المناطق الداخلية، إلى جانب التوترات الدينية والثقافية بين القبائل الأمازيغية والإدارة الرومانية. ولم تقتصر خطورة هذه التمردات على بعدها المحلي، بل تزامنت مع اختلالات استراتيجية واسعة على مستوى الإمبراطورية، لا سيما في أعقاب تمرد القائد البحري كاروسيوس (Carausius) في بريطانيا، واستيلائه على جزء من الأسطول الروماني، مما أفقد روما السيطرة البحرية في بحر الشمال والقنال

[1] Bury,J.B**., History of the later Roman Empire from the death of Theodosius 1 To the death of Justinian**. 2vols. New York, 1958, p345

الإنجليزي، وأضعف بالتالي الأمن البحري لجنوب البحر المتوسط، وجعل السواحل الإفريقية عرضة لهجمات القراصنة والغزاة.[1]

في خضم هذه الأوضاع، اضطلع الحاكم الروماني أوريليوس ليتوا (Aurelius Litua) بدور محوري في مواجهة التمرد، حيث نجح في احتواء جزء من الاضطرابات، لكن دون أن يحقق استقرارًا كاملاً. وظلت بعض الجيوب المتمردة عصيّة على الترويض، وهو ما اضطر ماكسيميان إلى التوجه شخصيًا إلى إفريقيا سنة 297م، في حملة عسكرية كبرى انطلقت من بلاد الغال، واستمرت لمدة ثمانية عشر شهرًا، حيث جاب خلالها أراضي موريتانيا الطنجية وصولًا إلى قرطاج، في محاولة لاستعادة هيبة السلطة الإمبراطورية.[2]

ومع نهاية هذه الحملة، استطاعت روما فرض تهدئة نسبية، دخلت على إثرها إفريقيا فترة استقرار مؤقت استمر نحو جيلين، قبل أن تعود الاضطرابات للظهور مع بدايات القرن الرابع الميلادي، تُظهر هذه الأحداث أن التمردات في عهد دقلديانوس وماكسيميان لم تكن مجرد حركات تمرد محلية، بل كانت انعكاسًا لأزمة عميقة في العلاقة بين السلطة الرومانية والسكان الأصليين، كما أنها كشفت عن هشاشة الدفاعات الرومانية في شمال إفريقيا، وعن التحديات المتزايدة التي واجهتها الإمبراطورية في الحفاظ على تماسكها الإقليمي في ظل تصاعد المخاطر الداخلية والخارجية.[3]

- **أسباب التمردات ودورها في زعزعة الاستقرار:** يُرجّح المؤرخون أن العديد من التمردات التي اندلعت في شمال إفريقيا القديمة خلال فترة حكم دقلديانوس وماكسيميان لم تكن نتيجة لعوامل داخلية بحتة، بل كان لها جذور خارجية كذلك. من بين أهم العوامل التي ساهمت في اندلاع هذه الثورات، جاءت أعمال القراصنة الفرنجة في حوض البحر المتوسط؛ فقد تفاقمت هذه الأعمال بسبب اغتصاب كاروسيوس (Carausius) للعرش في بريطانيا،

[1] عبد الحفيظ فضيل المبار, **تاريخ ولايات شمال افريقيا الرومانية,** كلية التربية - جامعة الفاتح طرابلس, 1994, ص 26.

[2] René Cagnat ،**L'Armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs** ، Imprimerie Nationale, 1913, P185.

[3] Matthews, J. **Western aristocracies and Imperial,** Court AD364-425,1990, p216.

الأمر الذي أدى إلى فقدان روما السيطرة على أسطولها في القنال الإنجليزي وبحر الشمال. وكانت لهذه الحادثة تداعيات استراتيجية بالغة، إذ أسهمت في إضعاف الأمن البحري الروماني، مما جعل الساحل الإفريقي عرضة لهجمات القراصنة، وأدى إلى تصاعد موجات التمرد على الأراضي الرومانية[1].

إن فقدان السيطرة البحرية لم يكن مجرد خلل لوجستي، بل كان له دور كبير في زعزعة الاستقرار داخل المقاطعات الإفريقية؛ إذ أن ضعف الحماية البحرية أدى إلى تعطيل خطوط الإمداد والتواصل مع قلب الإمبراطورية[2]، ما جعله بمثابة شرارة لتصاعد الاضطرابات الداخلية. فقد استغل المتمردون هذا الفراغ الأمني لتنظيم حملات مزدوجة، حيث انتشرت الثورة في مناطق مختلفة من إفريقيا، مما فرض تحديًا جديدًا على السلطات الرومانية التي كانت تسعى جاهدة لاستعادة النظام.

ومع ذلك، فإن نهاية حملة ماكسيميان أدت إلى استتباب نسبي للسلطة الرومانية في المنطقة، إذ تمكن الجيش من استعادة السيطرة وإعادة تنظيم قواته على الأسس العسكرية والإدارية المتينة. وقد استمر هذا الاستقرار النسبي لفترة تقترب من جيلين، قبل أن تعود الاضطرابات مجددًا، وهو ما يدل على أن الأزمة لم تكن مجرد حادثة عابرة، بل كانت نتيجة لحقائق هيكلية تتعلق بالسياسة الخارجية والداخلية للإمبراطورية.[3]

إن هذه الأحداث توضح أن التمردات التي اندلعت في إفريقيا لم تكن مجرد حركات تمرد محلية، بل كانت انعكاسًا للتحديات الاستراتيجية التي واجهتها روما على الساحتين البحرية والبرية. فقد أدت ضعف السيطرة البحرية وتراجع قدرات الإمبراطورية على تأمين طرق الإمداد إلى خلق حالة من الفوضى كانت نقطة تحول في تاريخ القارة، مما انعكس في زعزعة استقرار النظام الروماني الداخلي وتأثير ذلك على الاستقرار الإقليمي على المدى الطويل[4]

[1] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص27.

[2] René Cagnat, op, cit, p78.

[3] Bury,J.B., op, cit, p90.

[4] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص 28.

- **إصلاح الدفاعات والنظام الإداري في إفريقيا القديمة:** في ظل تحقيق استقرار مؤقت في منطقة إفريقيا الرومانية، استغل الأباطرة الفرصة لإعادة تقييم الدفاعات العسكرية وتعزيز النظام الإداري عبر إصلاح شبكة الطرق وتحسين نظم الاتصالات واللوجستيات. وقد شمل هذا الإصلاح تحديث الحصون وتوسيع نطاق الدفاعات على السواحل والمداخل البرية للمنطقة، مما أدى إلى تعزيز الأمن الداخلي وتقليل الثغرات التي كانت تُستغل من قبل المتمردين والقراصنة. كما تم تعديل الإجراءات الإدارية لتتوافق مع التحديات الجديدة، حيث خضعت هياكل الحكم في المقاطعات الإفريقية لعملية إعادة تنظيم هدفها دمج الجوانب العسكرية والمدنية ضمن إطار واحد أكثر كفاءة.[1]

مع ذلك، لم يدم هذا الهدوء طويلًا؛ ففي عام 306م، أعلن ماكسنتيوس إمبراطورًا في روما، وتمكن نفوذه سريعًا من الانتشار إلى إفريقيا. ومع تصاعد الأزمة السياسية والعسكرية، نشب خلاف بين ماكسنتيوس وبقية الأباطرة مثل ماكسيميان وقسطنطين عام 308م[2]، هذا الانقسام أدى إلى حدوث انقلاب داخل صفوف الجيش في إفريقيا، حيث قررت القوات أنه لا يمكنها تأييد ماكسنتيوس، وسحب دعمها عنه، مما تسبب في فراغ سياسي خطير في المنطقة. وفي الوقت نفسه، حاولت القوات الرومانية التدخل في شؤون مصر لتعزيز السيطرة على الموقف، لكنها واجهت مقاومة شرسة من قِبل الفصائل المعارضة، مما زاد من تعقيد الوضع الإداري والعسكري في المنطقة[3].

بهذا الإصلاح والتحديات التي تبعتهما، بدا أن النظام الإداري والدفاعي في إفريقيا الرومانية قد شهد فترات من التجديد تم فيها تحسين البنية التحتية واللوجستية[4]، إلا أن الانقسامات السياسية والأزمات الداخلية أدت إلى تراجع الترابط العسكري وإعادة ظهور

[1] Todd, M. **Everyday life of the Barbarians,** Goths, Franks and Vandals. London, Batsford, 1972, p85.

[2] Grant, M**., The Roman Empeors**. A biographical Guide to The TRulers of imperial Rome 31BC-AD476. London: Weidefeld Nicolson, 1985, p88.

[3] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص29.

[4] Grant, M, op, cit, p91.

الاضطرابات مع عزل دقلديانوس عن الحكم، مما يُظهر مدى حساسية الاستقرار في هذه المنطقة المهمة للإمبراطورية الرومانية.

- **حكم دوميتيوس الإسكندر وصراعه مع ماكسنتيوس:** في ظل حالة من الفوضى والانقسام السياسي الذي عمَّت الأراضي الإفريقية خلال الفترة الانتقالية في أواخر القرن الثالث الميلادي، برزت شخصية دوميتيوس الإسكندر كقائد محلي استطاع أن يحظى بتأييد واسع في مناطق إفريقيا البروقنصلية وأجزاء من نوميديا. وقد أدى هذا الترسّب في سلطة الإمبراطورية إلى تأسيس نظام حكم محلي قائم على دعم بعض الفصائل العسكرية، إلا أن هذا التأييد لم يكن شاملاً؛ إذ بقيت بعض القوات في نوميديا موالية لماكسنتيوس، رغم أنها لم تقدم دعماً فعالاً له.[1]

في عام 311م، اتخذ ماكسنتيوس قرارًا حاسمًا بإرسال قوة صغيرة إلى إفريقيا، وكانت نتيجتها هزيمة جيش دوميتيوس الإسكندر بسهولة نسبية. تجلَّت السياسة الحازمة لماكسنتيوس من خلال تنفيذ حملات قمعية شملت تدمير قرطاج والمدن الإفريقية الأخرى؛ حيث صدرت أوامره بالتخريب والحرق كوسيلة لمعاقبة المتمردين وأولئك الذين ساندوا دوميتيوس الإسكندر. ولم يقتصر قمع ماكسنتيوس على الجانب العسكري فحسب، بل امتد أيضًا إلى استهداف الطبقات الثرية والنبلاء الذين كانوا جزءًا من الهيكل الاجتماعي الذي دعم الحركة المتمردة[2].

بعد هزيمة ماكسنتيوس ومقتله في عام 312م، عكف قسطنطين على إعادة رسم ملامح القوة في المنطقة، إذ أرسل رأس خصمه إلى قرطاج في خطوة رمزية لإثبات سيطرته على الأراضي الإفريقية وإعادة النظام السياسي، ورغم هذه الإجراءات التي تسعى إلى إعادة الاستقرار، لم تشهد إفريقيا أحداثًا عسكرية أو سياسية بارزة حتى منتصف القرن الرابع، مما

[1] Todd, M, op, cit, p231.
[2] Gsell, S. Les Monuments antiques de l'Algerie. Paris, 1901.p70

يشير إلى أن آثار هذه الصراعات واستنزافها للموارد أدت إلى فترة من الركود النسبي، تأثرت بها القدرة على إرساء هيمنة مركزية قوية في المنطقة[1].

بهذا الشكل، يمكن اعتبار صراع دوميتيوس الإسكندر مع ماكسنتيوس محطةً حاسمة في تاريخ الحكم المحلي في إفريقيا؛ إذ أظهر التوتر بين التمسك بالسلطة المحلية ومحاولة الإدارة المركزية لاستعادة النظام من خلال إجراءات عسكرية قاسية، مما ترك آثارًا طويلة الأمد على بنية القوى والنظام الإداري في المناطق الإفريقية التابعة للإمبراطورية الرومانية.

- **ثورة فيرموس علي الحكم الروماني (360-375م):** ثورة فيرموس هي واحدة من أبرز حركات التمرد التي شهدتها المقاطعات المغاربية ضد الحكم الروماني في أواخر القرن الرابع الميلادي، وقد اندلعت بين سنتي 372 و375م في منطقة نوميديا، خلال عهد الإمبراطور فالنتينيان الأول. قاد هذه الثورة زعيم محلي يُدعى فيرموس [2](Firmus)، وهو ابن أحد زعماء القبائل النوميدية الأثرياء، وكان ينتمي إلى طبقة محلية ذات نفوذ، الأمر الذي منحه شرعية اجتماعية وقوة دعم قبلي واسعة. اندلعت الثورة في سياق توتر سياسي واجتماعي كبير، خصوصًا بعد تعيين الحاكم الروماني القاسي "رومانس (Romanus) " الذي عرف بسوء معاملته للأهالي وممارساته الفاسدة، ما أجج مشاعر السخط في أوساط السكان المحليين[3].

اكتسبت ثورة فيرموس طابعًا مزدوجًا: فهي من جهة كانت حركة مقاومة سياسية ضد الحكم الإداري الروماني الفاسد، ومن جهة أخرى، اتخذت بعدًا دينيًا نتيجة التحالف بين فيرموس وجماعات الدوناتيين، الذين كانوا على خلاف لاهوتي وعقائدي مع الكنيسة الكاثوليكية الرسمية المدعومة من قبل الإمبراطورية. وقد شكل هذا التحالف تقاطعًا بين

[1] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص29.

[2] عبد الحميد عمران، **مقاومات الاحتلال الروماني ثورة فيرموس سنة 372م أنموذجا**، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - (الجزائر)، 2016, ص8.

[3] عبد العزيز أكرير، **مقاومة الموريين للرومان بموريطانيا الطنجية ما بين 40-285م دراسة اسطوريوغرافية"**، في المقاومة المغربية عبر التاريخ أو مغرب المقاومات، ج 2، الرباط ، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2005، ص 23

الرفض السياسي والثقافي والديني، مما أعطى للثورة زخمًا غير مسبوق، كما شهدت توسع كبير (أنضر الخريطة رقم1) [1]

**خريطة رقم 01 تمثل أهم المناطق والقبائل التي شملتها ثورة فيرموس (عن طالب )**

المصدر : العمري عبد النور تطور الخريطة العسكرية للجيش الروماني... ، المرجع السابق، ص 138

في مواجهة التهديد المتصاعد، أوفدت الإمبراطورية الجنرال ثيودوسيوس الأب (Theodosius the Elder)لقمع التمرد، فشن حملة عسكرية منظمة استمرت قرابة ثلاث سنوات، واجه فيها مقاومة شرسة من التحالفات القبلية الموالية لفيرموس. غير أن الانقسامات داخل صفوف المتمردين، والخيانة التي تعرّض لها فيرموس من بعض حلفائه، أدت إلى انهيار الحركة. وانتهت الثورة بانتحار فيرموس بعد أن تم القبض عليه، لتؤكد هذه النهاية مدى تعقيد العلاقة بين السلطة المركزية الرومانية والمجتمعات المحلية في شمال إفريقياً [2].

[1] نفس المرجع، ص25.

[2] محمد الهادي حارش ، 1993: ثورة فيرموس 372-375م، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد، 7، ص11

تُعد هذه الثورة منعطفًا مهمًا في تاريخ التراجع العسكري الروماني بالمغرب القديم، لأنها كشفت هشاشة السيطرة الإمبراطورية في المنطقة، كما أبرزت تنامي وعي محلي بالذاتية السياسية والثقافية، في وقت كانت فيه الإمبراطورية تواجه تحديات داخلية وخارجية متزايدة.

- **أسباب ثورة فيرموس:** ترجع أسباب الثورة التي اندلعت في شمال إفريقيا بين سنتي 372م و375م إلى مجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية والدينية المتراكمة التي فجّرت الوضع في المقاطعات الغربية للإمبراطورية الرومانية. فقد كانت المنطقة تعيش في تلك المرحلة حالة من التوتر والاحتقان، نتيجة سوء الإدارة الرومانية، وتراجع القوة العسكرية للإمبراطورية، فضلاً عن تصاعد التمييز ضد السكان المحليين، لا سيما في ما يتعلق بالمعاملة السياسية والاقتصادية[1].

من أبرز دوافع الثورة، هي الانقسامات الداخلية داخل النخبة المحلية، حيث اندلع النزاع بين فيرموس وأخيه غير الشقيق زاماك على خلافة والدهما، أحد زعماء القبائل المورية. وقد لعبت السلطات الرومانية دورًا منحازًا في هذا النزاع، حينما دعمت زاماك، رغم كونه ابنًا غير شرعي، في حين تم تهميش فيرموس، وهو الابن الشرعي، ما ولّد شعورًا بالغبن وساهم في تطور الصراع من نزاع قبلي إلى تمرد واسع النطاق على الحكم الروماني.

على المستوى السياسي، شكّلت ممارسات الإدارة الرومانية، وبخاصة الحاكم الروماني في إفريقيا البروقنصلية آنذاك، عاملاً مباشرًا في اشتعال التوتر. فقد اتهم الحاكم بالفساد والاستبداد، إذ كان يستغل مناصبه لابتزاز السكان المحليين[2]، وفرض ضرائب مجحفة عليهم دون تقديم حماية فعلية أو خدمات في المقابل. هذا الشعور بالظلم الإداري دفع كثيرًا من القبائل إلى الانضمام إلى حركة فيرموس، باعتبارها شكلاً من أشكال المقاومة ضد تسلّط السلطة المركزية[3].

---

[1] عبد الحميد عمران، مرجع سابق، ص8.

[2] محمد الصغير غانم، **بعض من ملامح التحرير في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الروماني"**، مجلة الثقافة، العدد 115، الجزائر، وزارة الاتصال والثقافة، 1997، ص 11

[3] Cagnat René, **l'armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs**, Paris, imprimerie Nationale, 1913.P213.

أما من الناحية الاقتصادية، فقد كانت الأوضاع متدهورة بفعل الأزمات التي عرفتها الإمبراطورية الرومانية عامة خلال القرن الرابع، مثل تراجع الزراعة، والانخفاض الحاد في الإنتاج، ونقص الموارد التي كانت تغذي الفيالق العسكرية،[1] أدى ذلك إلى مضاعفة الضرائب المفروضة على الأهالي، الذين وجدوا أنفسهم يتحملون أعباء متزايدة، في وقت كانت فيه الدولة تفقد قدرتها على فرض النظام. فكان التمرد وسيلة للرفض الجماعي لهذا الواقع القائم.

إضافة إلى ذلك، لم يكن العامل الديني غائبًا عن أسباب الثورة. فقد تزامنت حركة فيرموس مع تصاعد النزاع بين الدوناتيين، الذين كان لهم حضور قوي في صفوف القبائل المغاربية، وبين الكنيسة الكاثوليكية المدعومة من روما. اعتُبر هذا الانقسام عاملًا محفزًا، إذ وجد فيرموس في الدوناتيين قاعدة دعم شعبي منحته شرعية دينية في مواجهة مؤسسة تعتبرها غالبية السكان المحليين غريبة عن تقاليدهم وعقائدهم.

- **نتائج الثورة:** أسفرت ثورة فيرموس (372م – 375م) عن جملة من النتائج التي غيّرت المشهد السياسي والعسكري في بلاد المغرب، وبيّنت حدود القوة الرومانية في أواخر عهد الإمبراطورية السفلى. فرغم أن هذه الثورة انتهت بالقضاء على قائدها، إلا أن تداعياتها كانت أعمق من مجرد تمرد مسلح، فقد كشفت عن تصدع حقيقي في بنية الدولة الإمبراطورية، وعجزها عن الحفاظ على الهيمنة في الأطراف[2].

بعد اندلاع الثورة، اضطرت السلطة المركزية في روما إلى إرسال حملة عسكرية قوية بقيادة الجنرال ثيودوسيوس الأب، الذي كُلّف بإخماد التمرد واستعادة السيطرة على المناطق المتضررة، خاصة في موريتانيا السطيفية والقيصرية. وقد أظهرت هذه الحملة، رغم نجاحها في القضاء على التمرد، مدى التدهور الذي بلغه الوجود العسكري الروماني في المنطقة[3]. فحتى مع تدخل مباشر من واحد من كبار قادة الإمبراطورية، استغرق الأمر قرابة عامين من

[1] Ibid, p230.
[2] Jérôme Carcopino, 1918: << les Castella de plaine de Setif d'après une inscription Latine », R.AFR.,p59
[3] شنيتي محمد البشير، **مرجع سابق** ، ص 170.

العمليات العسكرية المكثفة لإخماد التمرد. كما أن مقتل فيرموس، الذي يُقال إنه فضّل الانتحار على الوقوع في يد الرومان، لم يُنهِ التوترات، بل زاد من حدة الشعور بالغُبن في أوساط السكان المحليين.

وبعيدًا عن الحسم العسكري، بيّنت الثورة الحاجة الملحّة لدى الدولة الرومانية إلى اعتماد استراتيجيات بديلة، فشرعت في التفاوض مع بعض زعماء القبائل وعقد تحالفات مؤقتة لتأمين الاستقرار، وهو ما شكّل سابقة سياسية وعسكرية، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن حدود السيادة المركزية. فلم تعد روما قادرة على فرض سلطتها المباشرة في المناطق الداخلية، وباتت تستند إلى ولاءات محلية هشّة، مما زاد من تعقيد المشهد الأمني في شمال إفريقيا [1]، وعلى الصعيد الديني، كانت الثورة انعكاسًا لصراع أعمق بين الاتجاهات العقائدية داخل المجتمع الإفريقي، إذ أن فيرموس وجد دعمًا من أتباع الدوناتية، التي كانت في خلاف حاد مع الكنيسة الكاثوليكية الرسمية. وبعد قمع التمرد، شدّدت الدولة من سياساتها تجاه الدوناتيين، وبدأت موجة جديدة من الاضطهاد الديني، مما زاد من الانقسام الاجتماعي وعمّق الهوة بين السكان المحليين والسلطة الرومانية[2].

من جهة أخرى، فإن الأثر الذي تركته الثورة على المستوى الاقتصادي والإداري لم يكن هيّنًا. فقد أدت الحرب إلى تدمير جزء من البنية التحتية، واستنزفت موارد الإمبراطورية، في وقت كانت فيه تعاني أصلاً من أزمات مالية حادّة. كما ساهمت في تعرية فشل الإصلاحات العسكرية والإدارية التي سعى أباطرة القرن الرابع إلى تنفيذها، وأظهرت أن تلك الجهود لم تكن كافية لضبط الأطراف ولا لاحتواء التحديات المتزايدة[3].

- **تمرد جيلدون ومحاولاته للسيطرة على إفريقيا:** مع نهاية القرن الرابع الميلادي، دخلت إفريقيا الرومانية مرحلة جديدة من الاضطراب السياسي والعسكري، تمثلت في تمرد قاده قيلدون (Gildo)، أحد أبرز الزعماء المحليين وأخ الزعيم المتمرد السابق

[1] محمد الصغير غانم، مرجع سابق، ص13.
[2] عبد العزيز أكرير، مرجع سابق، ص27.

فيرموس. ورغم أن قيلدون كان قد تحالف في السابق مع روما وساهم في قمع تمرد شقيقه، إلا أن طموحه الشخصي واهتزاز السلطة الإمبراطورية فتحا[1] له المجال لمحاولة الانفصال عن المركز الإمبراطوري[2].

عيّن الإمبراطور المغتصب ماكسيموس قيلدون عام 387م قائدًا عامًا على جيوش إفريقيا (Comes Africae)، وهي رتبة عسكرية ومدنية عليا تمنحه صلاحيات واسعة. غير أن مقتل ماكسيموس سنة 388م أتاح لقيلدون هامشًا من الاستقلال، فسعى إلى فرض نفوذه على المقاطعة وكأنها كيان سياسي مستقل، معتمدًا على موقع إفريقيا الاستراتيجي وثرواتها الزراعية، خاصة الحبوب التي كانت ضرورية لتزويد روما.[3]

في عام 397م، بلغ التمرد ذروته، حينما قطع قيلدون ولاءه عن الإمبراطور الغربي هونوريوس، وبدلًا من ذلك أعلن تبعيته لإمبراطور الشرق أركاديوس. هذا التحول كان بمثابة تهديد مباشر للوحدة الإمبراطورية، إذ إن إفريقيا كانت تمثل المورد الأساسي للقمح الذي يُغذي العاصمة. ونتيجة لهذا التهديد الاقتصادي والسياسي، أمر هونوريوس بتنظيم حملة عسكرية عاجلة.

أسندت مهمة القضاء على التمرد إلى ماسبسيلوس، شقيق فيرموس، في خطوة تحمل دلالة رمزية على استخدام الخصومات القبلية الداخلية لصالح روما. وتمكنت الحملة من تحقيق نصر سريع، حيث انهارت قوات قيلدون دون مقاومة كبيرة، وهُزمت في معركة تبسة، وهي معركة حاسمة أنهت طموح قيلدون في الانفصال[4].

هرب قيلدون إلى عمق الصحراء، لكن لم يلبث أن قُتل، على الأرجح في ظروف غامضة. وقد شكل هذا الحدث نهاية واحدة من أبرز محاولات الانفصال السياسي في تاريخ

[2] Maurice, J. Numismatique constantinienne. Paris, 1908-p112.
[3] L. Schmidt**, Geschichte der wandalen** (1942), p218.
[4] عبد الحفيض فضيل الميار، مرجع سابق، ص30.

إفريقيا الرومانية، وكشف عن مدى تعقّد العلاقات بين السلطة المركزية وزعماء الأقاليم، وخاصة في شمال إفريقيا حيث تداخلت الولاءات القبلية والسياسية

- **هيراكليان ومحاولته السيطرة على روما:** بعد القضاء على تمرد قيلدون سنة 398م، عُيّن هيراكليان (Heraclius) حاكمًا على مقاطعة إفريقيا الرومانية، ليصبح شخصية محورية في الحفاظ على استقرار المنطقة ودعم سلطة الإمبراطور الغربي هونوريوس[1]، وفي ظل الانقسامات الداخلية والتدهور المستمر للإمبراطورية الرومانية الغربية، ظهر هيراكليان كقائد طموح استطاع لفترة من الزمن أن يتحكم في واحدة من أهم الولايات الاقتصادية في الإمبراطورية، وهي إفريقيا التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لإمدادات القمح إلى إيطاليا.

غير أن طموح هيراكليان لم يتوقف عند حد الحُكم المحلي، ففي عام 413م، استغل الأوضاع السياسية المتردية، وحشد أسطولًا ضخمًا يُقدّر بنحو 3700 سفينة، في محاولة طموحة لغزو إيطاليا والاستيلاء على العرش الإمبراطوري. ويُفهم من حجم هذه الحملة البحرية أن هيراكليان كان يتمتع بموارد ضخمة وسلطة محلية شبه مستقلة مكنته من التحرك كقوة سياسية وعسكرية موازية للإمبراطورية المركزية.

لكن المشروع الإمبراطوري لهيراكليان انهار سريعًا. إذ هُزمت قواته عند بلدة أوتريكولي (Otricoli) في وسط إيطاليا قبل أن تتمكن من الوصول إلى روما. أعقب ذلك انهيار كامل لحملته، مما اضطره إلى الفرار عائدًا إلى إفريقيا، حيث لم يجد أي ملاذ سياسي أو دعم شعبي، بل قُبض عليه وأُعدم لاحقًا، في نهاية دراماتيكية تعكس خطورة الطموحات الفردية في زمن انهيار الإمبراطورية[2].

جسّدت محاولة هيراكليان واحدة من أبرز صور تفكك السلطة في الإمبراطورية الرومانية الغربية، حين أصبحت الولايات الغنية مثل إفريقيا مسرحًا للطموحات الانفصالية والانقلابات

[1] C. courtois**, les vandales et L' Afrique** (1955), p341.

[2] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص30.

العسكرية. كما أبرزت هذه الحادثة أهمية العامل الاقتصادي في موازين القوة، إذ إن السيطرة على إنتاج الحبوب قد منح هيراكليان الجرأة لمحاولة انتزاع السلطة من المركز الإمبراطوري، ولو لفترة قصيرة.[1]

- **ختام الأحداث:** مع نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس الميلادي، تحوّلت مقاطعات شمال إفريقيا من قاعدة دعم قوية للإمبراطورية الرومانية إلى مسرح صراع سياسي وعسكري متكرر، يعكس عمق الأزمة التي كانت تمر بها الإمبراطورية الغربية. فقد تعددت مظاهر التمرد والانشقاق، سواء من زعماء محليين كـ فيرموس وقيلدون، أو من مسؤولين رفيعي المستوى كـ هيراكليان، وكلها تعكس ضعف قبضة الدولة المركزية، وتآكل شرعيتها أمام السكان المحليين والجيوش التابعة لها.

ساهمت هذه الاضطرابات في إضعاف مؤسسات الدولة الرومانية في إفريقيا، وأفقدتها تدريجيًا قدرتها على تأمين حدودها أو الحفاظ على ولاء حكّامها. كما أن التنافس بين الإمبراطوريات الغربية والشرقية، وتراجع الانضباط العسكري، سمح بظهور حركات انفصالية وولاءات مزدوجة، ساهمت في تفكيك النسيج الإداري والسياسي للمنطقة[2].

وبحلول منتصف القرن الخامس، ومع سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية رسميًا عام 476م، كانت إفريقيا قد سقطت بالفعل في قبضة قوى جديدة، أبرزها الوندال الذين اجتاحوا المنطقة سنة 429م بقيادة جانسريق (Gaiseric)، وأسسوا مملكة مستقلة بقرطاج سنة 439م. وبهذا، انتهى الحكم الروماني في شمال إفريقيا، بعد أكثر من خمسة قرون من السيطرة، لتدخل المنطقة مرحلة جديدة من تاريخها تحت سلطة الممالك البربرية والجرمانية.

مثل هذا التحول نهاية حقبة كبرى، وترك آثارًا عميقة على البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لشمال إفريقيا، إذ لم تعد جزءًا من العالم الروماني الموحّد، بل تحولت

[1] عبد الحفيظ فضيل الميار، نفس المرجع، ص32.

[2] Gsell S, op, cit, p78.

إلى فضاء سياسي مفتوح تتنازع عليه قوى متعددة، وتمهد لاحقًا لتغيرات عميقة في التاريخ الإقليمي، وصولًا إلى الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي[1].

**المبحث الثاني : طبيعة علاقة قبائل بلاد المغرب القديم مع الجيش الروماني وتأثيرها عليه**

تشير الدراسات التاريخية إلى أن الطبيعة الاجتماعية لسكان بلاد المغرب القديم كانت ترتكز على استقرار قبائلها في المناطق الجبلية والحصينة أو المناطق شبه الجافة، والتي تقع وراء خطوط الدفاع التي أقامها الجيش الروماني. فقد أكد الشاعر الإغريقي هوميروس في كتاباته التي تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد على أن سكان تلك الأراضي كانوا يمارسون الرعي وتربية الأغنام، مما يدل على ارتباطهم العميق بالجبال والبوادي والصحاري قبل دخول الرومان لأرضهم بمئات السنين، فحسب ما يذكره المؤرخ بلين القديم، كان في القرن الأول قبل الميلاد عدد كبير من المستقرين يعيشون في قرى ومداشر ملتصقة بالجبال وبالقرب من مصادر المياه؛ الأمر الذي جعل المناطق الجبلية تشكل تحديًا دائمًا للسيطرة الرومانية. فقد كان الوجود السكاني في هذه المناطق يمثل خطراً على قوات روما، خاصةً في سهل الشلف، حيث اتسم توسع الرومان بطابع عسكري حازم يهدف إلى القضاء على الانتفاضات المتكررة الصادرة من المرتفعات مثل الونشريس والظهر، لضمان أمن وسلامة المستوطنات التي تأسست في المناطق المنخفضة والتي كانت بمثابة مراكز تكتيكية دفاعية ترتكز على طبيعة الجبال المقاومة وخطورتها الدائمة[2]

ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ إذ اتصف بعض القبائل الجبلية بطبيعتها المتحجرة منذ القدم، في حين سعى البعض الآخر إلى إقامة تحالفات مع الرومان لتأمين مصالحها داخل النطاق العسكري الروماني. فقد عقدت تلك القبائل تحالفات تنافسية فيما بينها، خاصةً عندما شعر أفرادها بوجود خطر مشترك ناجم عن الوجود الروماني المكثف، كما حدث بين عامي

[1] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص37.

[2] Gsell (ST.), “La Tripolitaine et le Sahara au IIIe siècle de notre ère”, mémoire de l’académie des inscriptions et belles-lettres, XI.III.1926, PP 149

118م و122م؛ حيث كان الهدف من هذه التحالفات هو مواجهة محاولات توسيع الجيش الروماني لنفوذه الجغرافي[1]

من ناحية أخرى، اعتمد الرومان على جهاز مخابراتي عسكري صارم لكشف تحركات ونوايا السكان المحليين، مما أدخل البلاد في جو من الهلع والخوف؛ فقد كانت التقارير تُفيد بأن الجواسيس الرومان كانوا يتجولون في المدن والقرى، يستمعون إلى ما يُقال من الناس، فيسفر ذلك عن قمع حرية التعبير وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم. وقد ذُكر في إحدى الرسائل المنقولة عن الإمبراطور أورليانوس إلى مساعديه: "إذا كنت ترغب في البقاء على قيد الحياة، فعليك أن تضع حداً لشراسة الجنود؛ لا تسمح لأحد منهم بسرقة دجاجة أو بيضة، ولا تتركه يسلب عنباً أو يطلب زيت زيتون أو ملحاً وخشباً، فليقتنع كل منهم بأن مواردهم يجب أن تُصرف على إنزال معاناة العدو وليس دموع أهالي الولايات[2].

كان النظام الروماني يعتمد على إجراءات تمزج بين القمع والمراقبة لتأمين مصالحه، بينما كان الأهالي يعانون من سطو واختلاس الأموال من قبل المسؤولين والجنود، مما أدى إلى شكاوى جماعية من الفقراء والمحرومين. ففي إحدى الشكاوى التي رفعها أهالي إحدى القرى في آسيا الصغرى إلى الإمبراطور فيليب العربي، جاء النص: "نحن ضيعتك يا أقدس الأباطرة، فبسبب هؤلاء الضباط والجنود أصبحنا ضحايا ظلم لا يُحتمل؛ إنهم يأتون إلى قريتنا ويسلبون منا ثيران الحرث ويبتزون منا ما ليس لنا حقٌ فيه[3]

كما ساهمت التحالفات بين أثرياء المدن وأهل السيادة مع الجهاز الإمبراطوري في تهميش الطبقات الضعيفة، حيث كانت مصالح الأغنياء تحفّزهم على الضغط على الحكام لفرض سياسات اقتصادية صارمة تؤدي إلى تحميل الفقراء أثقل الأعباء. هذا التوازن المثير

[1] Ibid. p161.

[2] العمري عبد النور، مرجع سابق، 121.

[3] محمد البشير شنيتي، **التغييرات الاقتصادية والإجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني**, المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رغاية، الجزائر، 1984، ص. 31.

للجدل بين مصالح النخب والطبقات المحرومة شكل أحد عوامل التوتر الاجتماعي الذي أضعف الوحدة الوطنية في المناطق المغاربية.

لم يقتصر تأثير الوجود الروماني على التنظيم الداخلي فقط، بل امتد ليشكل تهديداً خارجياً يتمثل في الخطر البربري. فقد أدّى تفكك الانضباط العسكري إلى زعزعة قدرة الجيش على أداء مهامه الأساسية، مما فتح الباب أمام تدخل القبائل البربرية. ففي عهد الإمبراطورية الأولى، استطاعت روما احتواء التهديدات الخارجية عبر نظام دفاعي متماسك، لكن مع تفاقم الاضطرابات في عهد ماركوس أوريليوس، أصبح النظام غير قادر على مجابهة التحولات المتسارعة. ففي عام 167م، اخترقت مجموعات من قبائل الكواديين، والماركومانيين، واللومبارديين خط نهر الدانوب واجتازوا جبال الألب حتى وصلوا إلى فينيتيا في قلب إيطاليا؛ وهو الحدث الذي أنهى السلام الذي استمر لقرنين من الزمن[1]

وبينما كانت روما تتجاهل في بعض الأحيان الشعوب الصغيرة التي كانت تعيش في الجبال والصحاري معتبرة أن إخضاعها مكلف، نمت هذه القبائل عسكرياً وأصبحت أكثر جرأة واستطاعت استغلال الفوضى الداخلية وضعف السيطرة الإمبراطورية. وعلاوة على ذلك، ساهمت الحروب الأهلية، مثل تلك التي حدثت في عهد سبتيموس سيفيروس، في تفكيك الدفاعات الرومانية في مناطق أخرى مثل غاليا؛ مما منح القبائل الشمالية فرصة استغلال الفراغ الأمني وتوسيع نفوذها.

كما شهدت إفريقيا هجمات متكررة من البرابرة؛ فقد قامت قبائل الموريتانيين بقطع خطوط المواصلات بين المناطق، وشنت غارات بحرية على السواحل الإسبانية، بينما هددت مجموعات أخرى صعيد مصر والمناطق الجبلية في جنوب آسيا الصغرى. ورغم أن هذه الهجمات كانت أولية في بعض الأحيان، إلا أنها شكلت مؤشرات مبكرة على ظهور قوى جديدة في أوروبا الشرقية وإيران وبلاد ما بين النهرين تهدد مستقبل الإمبراطورية بأسرها[2]

[1] أندريه ايمار، مرجع سابق، ص 527.
[2] نفس المرجع ،ص 528

**ومن هذا المنطلق، يمكن استخلاص طبيعة العلاقة التي ربطت بين الجيش الروماني وسكان بلاد المغرب، باعتبارها علاقة اتسمت بالتوتر المستمر، تجلّى في تواصل الحراك المقاوم ضد الوجود العسكري، والذي ساهم تدريجيًا في إنهاك السلطة الرومانية إلى أن انتهى بانسحابها الكامل من المنطقة:** إن المتتبع لسير وانتشار الوحدات العسكرية الرومانية ببلاد المغرب يلاحظ ذلك السير الطردي والموازي لها مع كل انتشار وتوسع لاحتلال أراض وضمها لممتلكات الإمبراطورية، عن طريق التحصينات الأمنية لوحدات الجيش بأنواعها وأحجامها، لكن الواقع اثبت أن السيطرة على الأرض لم تكن إلا بسيطرة نسبية على الأمن والسلم الروماني في شمال المغرب القديم بحيث بدا الوجود الروماني في التقهقر والانحصار بعد سنة (235م) كما أوضحنا سابقا، وعرفت المنطقة المغاربية بعدها أخطر الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية التي أدت بانتفاضات وثورات عبر كل الجهات والمناطق، أشهرها ثورة "فيرموس" وأخيه "جيلدون" والتي ساهم فيها الأهالي بصفة كبيرة وفعالة إلى جانب الثورة الدوناتية ذات الطابع الاجتماعي والديني[1].

وكما عرفنا سابقا فقد تمثلت هيمنة مؤسسة الجيش الروماني على بلاد المغرب في إحداث مستعمرات ومزارع الجنود الذين أحيلوا على التقاعد أو المهاجرين الأجانب، على حساب الفلاحين والرحل من المغاربة الأصليين، الأمر الذي جعل هؤلاء الأخيرين يلتجئون – نتيجة تعسف أو ضغط من الوحدات العسكرية التي أصبحت تجاور ممتلكاتهم – في العديد من المرات إلى السهوب والصحراء أو المناطق الجبلية، وفي كثير من الأحيان كانوا يمثلون مصدر التذمر والقيام بالحراك الثوري الذي اعتبر بمثابة رد فعل على سياسة الجيش الروماني التوسعية، خاصة بعد إنشاء نقاط التماس بين وحدات الجيش والقبائل الرعوية[2].

هذا التهديد خلق مشاكل أمنية عانت منها وحدات الجيش الروماني متمثلة أساسا في مواجهات عسكرية غير مباشرة كانت تشنها القبائل البدوية ضدها بحروب في شكل ضربات

[1] العمري عبد النور، مرجع سابق، ص184.
[2] تشار لزورث، ، المرجع السابق ، ص 22.

خاطفة وإتباع أساليب كر وفر آتية من الجبهة الجنوبية السهبية والصحراوية، والمعروف أن الجيش الروماني تدريبه القتالي على الحرب النظامية المباشرة عكس تلك الأساليب المذكورة. وفي خصوص ذلك فقد بين لنا الباحث الفرنسي دولبروك غروسيه في أطروحة قدمها عن اثر الجغرافيا في السلوك العسكري واستخلص علاقة التضاريس ودورها في تحديد نوعية المعارك، إذ بين أن الحرب المباشرة الطبيعية تولد من المناظر المتموجة والخصبة وتولد الحرب غير المباشرة من السهوب والصحاري.

وعن أسباب اندلاع الحركات الثورية المغاربية ضد الوجود الروماني وإنهائه فهي عديدة كان أهمها تلك السياسة التوسعية للجيش الروماني، فقد مثلت الفترة السيفرية أوسع مرحلة انتشار عسكري ببلاد المغرب القديم عن طريق مؤسسة الجيش، والتي حملت معها مشاريع تأسيس الكثير من القلاع والخطوط الدفاعية التي اصطدمت بردود فعل محلية معادية كانت سببا في إنهاء الوجود العسكري الاستيطاني الروماني ببلاد المغرب فيما بعد. رغم التعتيم والتضليل المعلوماتي من جانب الرومان، من ذلك ما ذكره المؤرخ سبارسيانوس في ترجمته لسيفروس أن هذا الأخير قد أرسل فرقا عسكرية إلى بلاد المغرب لحمايتها من غزو نيجر المحتمل لكن حقيقة تلك التعزيزات أن الحراك الثوري كان له صدى كبير أمام ذلك التوسع العسكري ناحية الجنوب، وكان لابد من تعزيز القوات الرومانية بوحدات إضافية قبل أن تنهار وتهزم نهائيا وضرب العدو بقوة لترهيبه. كما أشار نفس المؤرخ إلى ذلك الترهيب بعمليات التطهير التي قام بها سبتيموس سيفروس في إقليم طرابلس ولا نستبعد أن تكون هذه الثورات وراء إقامته للقلاع السالفة الذكر، التي استهدف من ورائها حماية الإقليم من غارات الأهالي[1].

وفي فترة حكم وصلت مراكز ومفارز الوحدات من الجيش الروماني إلى أقصى امتداد لها، كما أنها عرفت نموا اقتصاديا قرب حصون وقلاع هذا الجيش نتيجة اهتمام قادته بذلك لأهداف أمنية ولوجستيكية، لكن وبنظرة فاحصة نجد أن هذا التطور كان ظاهريا في عديد

[1] العمري عبد النور، مرجع سابق، ص 185.

المناطق ولم يكن واقعا ميدانيا فعالا، كما لم يكن هذا التوسع كافيا لإجبار وإخضاع، أو حتى إغراء العناصر المحلية للاندماج في المحيط الروماني عن طريق المؤسسة العسكرية أو الخضوع وإعلان الاستسلام، فقد ضلت التجاذبات وردود الأفعال الأمنية سيدة الموقف ملقية بضلالها على اضطرابات أمنية لاحقة، ففي السلاسل الجبلية الجرجرة شهدت القبائل القاطنة على سفوحها التمرد الكبير الذي ضم قبائل خمسة (Quinque Gentanei) متحالفة، الأمر الذي حتم على القائد مكسيميانوس – آنذاك – الانتقال شخصيا إلى هذه المنطقة عام (297م) لإعادة السلم بها[1].

وفي سنوات منتصف القرن الثالث ميلادي على أقصى شرق حدود بلاد المغرب الشرقية في منطقة برقة، تعرض الرومان في العديد من المرات إلى غارات القبائل الليبية المجاورة لبرقة، وهذا راجع لقلة وحدات الجيش الروماني بها إذ برهنت تلك القوات فشلها قبل ذلك من إيقاف الثورة اليهودية عندما بدأت عام (115م) الأمر الذي جعل قيادة الجيش الروماني ترسل تعزيزات عسكرية لإخمادها، خاصة بعد اغتنام قبائل المارماريكا فرصة الفوضى التي أعقبت زوال حكم الأسرة السيفرية عن عرش روما وأغارت على منطقة برقة واكتسحت قورياني وقد كانت حدود برقة منذ بداية ضمها للرومان وتبعيتها آنذاك إداريا المجلس الشيوخ الروماني.

أدى النقص المستمر في عدد الجنود إلى إتباع سياسة مهادنة من طرف السلطات الرومانية مع القبائل الليبية قدر الإمكان، والحفاظ على امن وجودهم في إقليمي برقة وطرابلس، كما حاولت جاهدة تنظيم علاقاتها معهم لنيل رضاهم وعدم استفزازهم، غير أن طبيعة رفض القبائل المبدئي في وجود الرومان بأراضيهم أو بالقرب من مواردهم أدى بأكبر القبائل وهي المارمارياي القاطنة قرب منطقة برقة معاودة الحراك الثوري على مناطق خاضعة لسلطة الرومان في الفترة ما بين (268م – 270م)، ولولا المساعدة العسكرية

[1] Rabuffat R. **Maximien en Afrique Afr.Rom**. Vol. 6, Sassari 1989. pp 120-123; Id, « L'empereur Maximien à Sétif » acte du colloque international sur l'histoire de Sétif. 1970, 7eme Supp au B.A.A. p 20,29.

الفورية لحاكم مقاطعة مصر الروماني تيناجينو بروبوس (Tenagino Probus ) (269م – 270م) الخبير في حروب الصحراء وقيامه بقيادة الحملة العسكرية الموجهة ضد قبائل المارماريداي وإنقاذ مدينة قوريناي لدمرت نهائيا بعد تخريب أجزاء كبيرة منها خاصة الأجزاء التي تحمل صبغة رومانية، ليقوم تيناجينو بروبوس بترميمها وبناءها[1].

يتّضح من تتبّع تطوّر الأوضاع الأمنية والعسكرية في بلاد المغرب خلال العهد الإمبراطوري المتأخر، أنّ العلاقة بين القبائل المحلية والجيش الروماني لم تكن مستقرة، بل تميّزت بالصراع والتوتر المستمرين. فقد عادت الاضطرابات لتظهر من جديد عبر غزوات قبائل الأوستراياني، التي مثّلت تهديدًا مباشرًا للوجود الروماني، خاصة في المناطق الشرقية من بلاد المغرب، مثل طرابلس وبرقة، حيث تكرّرت الغارات وامتد نطاقها ليشمل خليج سرت، بدعم من قبائل المازيكس. ورغم افتقار هذه الحركات إلى التنظيم والقيادة الموحدة، إلا أنها عبّرت عن رفض متجذّر للوجود الروماني.

وقد انعكست هذه الأوضاع على قدرة الجيش الروماني في فرض سيطرته، حيث أصبح وجوده مقتصرًا على مناطق محدودة، تحيط بها قبائل معادية من كل جانب. ومع تراجع الدعم الداخلي واهتراء البنى الإدارية، لم يعد أمام روما سوى الاعتماد على المدد الإمبراطوري الخارجي للحفاظ على وجودها العسكري، وهو ما لم يصمد طويلًا. فمع بداية القرن الخامس، استفادت الشعوب المغيرة من هذا الفراغ، ليأتي الغزو الوندالي ويقضي نهائيًا على الوجود العسكري الروماني في المنطقة، قد عبّرت علاقة القبائل المغاربية بالجيش الروماني عن صراع طويل الأمد، كانت فيه القبائل عاملاً أساسيًا في تقويض الوجود الروماني، سواء عبر الغارات غير المنظمة أو الثورات المنظمة، في ظل إدارة مركزية متآكلة، وصراعات دينية واجتماعية استغلّتها القبائل بذكاء لتنتزع استقلالها الفعلي وتؤسس لمرحلة جديدة من تاريخ المنطقة [2].

[1] العمري عبد النور، مرجع سابق، ص188.
[2] العمري عبد النور، مرجع سابق، ص 189.

## المبحث الثالث : أثر الخصائص الجغرافية والتضارسية في فاعلية الجيش الروماني ببلاد المغرب القديم

شكّلت بلاد المغرب القديم أحد أكثر الأقاليم تعقيدًا من الناحية الجغرافية ضمن خارطة الإمبراطورية الرومانية، فقد اتسمت هذه المنطقة بتنوّع طبيعي لافت يجمع بين السهول الخصبة، والجبال الوعرة، والصحارى القاسية. هذا التنوع لم يكن مجرد خلفية طبيعية، بل لعب دورًا حاسمًا في تحديد الاستراتيجيات العسكرية الرومانية، وأساليب الانتشار، وأشكال التفاعل مع السكان المحليين. وقد دفعت هذه الظروف الجيش الروماني إلى تبنّي مجموعة من التكيفات العسكرية والتنظيمية لضمان السيطرة على المجال المغاربي، مما يجعل دراسة تأثير التضاريس في فعالية الجيش الروماني ضرورية لفهم حدود القوة الإمبراطورية ومواطن ضعفها في هذه الرقعة الحيوية من شمال إفريقيا.

### 1. الخصائص الجغرافية والتضاريسية لبلاد المغرب القديم

تُعد الخصائص الجغرافية والتضاريسية في بلاد المغرب من العوامل الأساسية التي أثّرت في التاريخ العسكري للمنطقة، خاصةً خلال الحقبة الرومانية. فقد لعبت هذه الخصائص دورًا محوريًا في تحديد طبيعة التوسع الروماني، وتوزيع القوات، وبناء المعسكرات، وكذا في التفاعل مع السكان المحليين. ويمتد المغرب القديم –وفق التقسيم الروماني– عبر ثلاث مقاطعات رئيسية هي :**موريطانيا الطنجية**، و**موريطانيا القيصرية**، و**أفريقيا البروكونسولية**، والتي تتميز كل منها بسمات طبيعية خاصة ساهمت في تشكيل خصوصياتها العسكرية والسياسية[1].

-**الموقع الجغرافي لبلاد المغرب القديم:** تقع بلاد المغرب في أقصى الغرب من الإمبراطورية الرومانية، وهي تمتد من الساحل الأطلسي غرباً إلى حدود ليبيا شرقاً، وتشمل اليوم الجزائر، تونس، والمغرب الأقصى. يحدّها: من الشمال :البحر الأبيض المتوسط، من

[1] Mandouze, A. **Prosopographie chrétienne du Bas-Empire**, 1. *Afrique*. Paris, 1982, p. 134.

الجنوب :الصحراء الكبرى، من الشرق :الإفريقية الرومانية والمشرق، من الغرب :المحيط الأطلسي[1].

هذا الموقع جعلها منطقة استراتيجية لعدة أسباب فهي نقطة وصل بين إفريقيا وأوروبا وقاعدة خلفية لحماية مقاطعات روما في إسبانيا وحاجز طبيعي أمام توسّع القبائل الصحراوية نحو الشمال.

– **الخصائص التضاريسية العامة:** تتنوّع التضاريس في شمال إفريقيا، ويمكن تصنيفها إلى أربع مناطق رئيسية:

السهول الساحلية: تمتد على طول الساحل المتوسطي والأطلسي، وتتميز بتربتها الخصبة ومناخها المعتدل. وقد مثّلت مناطق زراعية مهمة للرومان، مما شجّعهم على بناء مستوطنات ومعسكرات دائمة مثل تيبازة ووليلي[2].

السلاسل الجبلية: الأطلس التلي في الشمال، والأطلس الصحراوي في الجنوب، وهما سلسلتان متوازيتان تفصل بينهما سهول وهضاب، فالجبال قد شكلت عائقاً أمام التوغّل الروماني السريع، وكانت ملاذاً للقبائل المقاومة مثل القبائل النوميدية وأجبرت هذه التضاريس الجيش الروماني على اعتماد استراتيجية الحاميات المرتفعة والمراقبة المستمرة للمرتفعات.

الهضاب العليا: تمتد خاصة في الجزائر (الهضاب السطايفية) وتتميز بالمناخ القاسي شتاءً وصيفاً، مما صعّب من ظروف التمركز الدائم للجنود.

المناطق الصحراوية: تشمل جنوب البلاد وتمتد حتى الصحراء الكبرى، وتمثل خط الدفاع الطبيعي الأخير. أنشأ الرومان بعض الحصون على أطراف هذه المناطق مثل تيمقاد ولامبيز لحماية الشمال من غزوات الرحّل.

[1] Lepelley, Cl. **Le Serment**, Tome I, *Théories et devenir*. Paris: éd. CNRS, 1991, pp. 53–61.
[2] Gsell S., **Le climat de l'Afrique du nord**, Alger, Jourdain, 1911, pp 52-53

- **المناخ والموارد الطبيعية:** المناخ المتوسطي في الشمال سمح بقيام زراعة غنية بالحبوب والكروم والزيتون، وهي موارد استغلها الرومان اقتصاديًا، وربطوها بشبكة الطرق نحو روما، وفي المقابل، المناخ الجاف والصحراوي في الجنوب كان عاملاً في قلة الكثافة السكانية وصعوبة السيطرة، كما وفّرت الجبال والمعادن مصادر طبيعية مهمة، خاصة الحديد، ما جعلها هدفًا للاحتلال العسكري[1].

تُظهر الخصائص الجغرافية والتضاريسية في شمال إفريقي القديم مدى تأثير البيئة الطبيعية في تشكيل السياسات العسكرية الرومانية. فقد فرضت التضاريس تنوّعًا في أساليب التمركز والتنقل، وأثّرت في العلاقة بين الجيش الروماني والسكان المحليين. هذه الطبيعة المركبة، بين سهول خصبة وجبال وعرة (أنضر الخريطة رقم02) وصحارى قاسية، جعلت من المغرب إحدى أكثر المقاطعات تعقيداً من الناحية العسكرية في الإمبراطورية الرومانية.

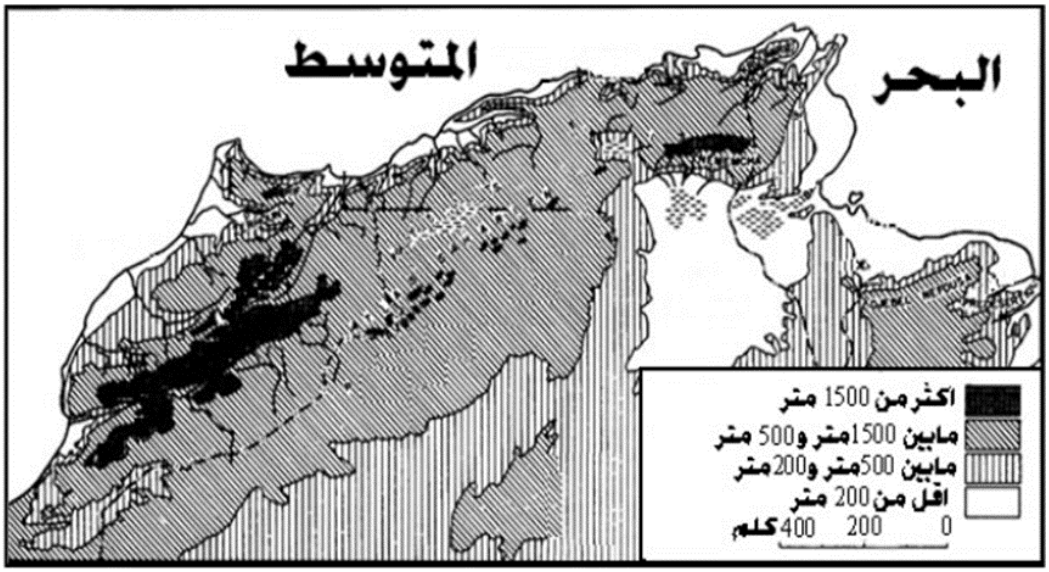


خريطة رقم02: تمثل التضاريس الجبلية لبلاد المغرب المصدر:

Lawless Richard .L'évolution du peuplement, de l'habitat et des paysages agraires du Maghreb. In Annales de Géographie .1972,t,81,N°446.P452.

[1] العمري عبد النور، المرجع السابق ،ص136.

## 2. التحديات العسكرية الناجمة عن التضاريس في بلاد المغرب القديم

مثّلت التضاريس الوعرة والمناخ المتنوع في شمال إفريقي القديم واحدة من أبرز العقبات التي واجهت الجيش الروماني خلال عملياته العسكرية والإدارية. فهذه المنطقة لم تكن مجرد مسرح طبيعي مفتوح للغزو، بل كانت مجالًا جغرافيًا مركبًا يتطلب من القوات الرومانية تكيّفًا خاصًا واستراتيجيات مدروسة، سواء في التحرك أو في تمركز القوات أو في ضمان السيطرة على السكان المحليين[1].

أولى هذه التحديات تمثلت في الطبيعة الجبلية للمنطقة، خاصة في الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، حيث كانت هذه السلاسل الجبلية تمتد على مسافات واسعة، مع طرق صعبة العبور ومسالك ضيقة ومعقدة. هذا النوع من التضاريس حدّ من فعالية التشكيلات التقليدية للجيش الروماني، والتي كانت تعتمد في الغالب على الحركة المنظمة والسريعة على الطرق المستقيمة والمعبدة. وقد اضطر الجيش الروماني إلى تعديل تشكيلاته وتنظيمه في هذه المناطق، والاعتماد أكثر على وحدات صغيرة وخفيفة الحركة قادرة على التسلل والتمركز في الأماكن المرتفعة[2].

كما واجه الرومان تحديًا آخر في الغابات الكثيفة، مثل تلك الموجودة في مناطق الشمال الشرقي لبلاد المغرب (نوميديا)، والتي كانت مأوىً للمقاومين المحليين ومصدر تهديد دائم للقوافل الرومانية. كانت هذه الغابات تشكل بيئة مثالية لحرب العصابات، وهي شكل من أشكال المقاومة الذي لم يكن الجيش الروماني مؤهلاً لمواجهته بشكل تقليدي. وقد دفعت هذه التهديدات الرومان إلى بناء الحصون والمخافر العسكرية على أطراف الغابات، إضافة إلى تعبيد الطرق وربطها بنقاط مراقبة لتأمين المرور.

أما في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية، فقد كان الطابع الصحراوي وشبه الصحراوي يمثل عقبة من نوع آخر، تتمثل في قلة الموارد الطبيعية، وندرة المياه، وارتفاع

[1] الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل الغزيري، **الجماهيرية دراسة في الجغرافيا**، الدار الجماهيرية للنشر ، ط1، 1955، ص 99

[2] محمد البشير شنيتي، الجزائر في ضل المرجع السابق، ص 26.

درجات الحرارة. كل هذه العوامل صعّبت من قدرة الجيش على المناورة السريعة والفعالة، كما تطلبت استراتيجيات لوجستية معقدة لتوفير المؤونة والماء للجنود والخيول. وعلى الرغم من أن الجيش الروماني كان متمرسًا في إنشاء البنى التحتية، إلا أن مواجهة البيئة الصحراوية تطلبت تعاونًا مع القبائل المحلية واستعمال تقنيات الزراعة والري التقليدية لضمان التموين الدائم[1].

من جهة أخرى، فإن تعدد البيئات الطبيعية داخل شمال إفريقي (جبال، سهول، غابات، صحارى) جعل من الصعب على القيادة الرومانية وضع خطة موحدة أو نهج ثابت للسيطرة العسكرية. فكل منطقة كانت تتطلب نمطًا مختلفًا من الانتشار العسكري والتعامل مع السكان. وقد أدى ذلك إلى تشتت الوحدات الرومانية أحيانًا، وإلى ضرورة الاعتماد على قوات محلية مساعد(auxilia) أتعرف جيدًا طبيعة الأرض، مما قلّص من مركزية السيطرة العسكرية[2].

علاوة على ذلك، فإن التضاريس لعبت دورًا مهمًا في استمرار بؤر المقاومة الأمازيغية، خاصة في المناطق الجبلية والنائية. فهذه التضاريس وفّرت ملاذًا آمنًا للثوار، مثل ما حدث في مقاومة تكفاريناس في القرن الأول الميلادي، حيث استخدم الجبال والسهوب كقواعد انطلاق لشن هجمات خاطفة ضد المعسكرات الرومانية. وقد أجبر هذا الوضع الرومان على إطلاق حملات تمشيط موسعة وطويلة الأمد، ما شكل استنزافًا للموارد البشرية والمادية للإمبراطورية[3].

يتضح التضاريس المتنوعة والمعقدة لبلاد المغرب القديم شكّلت تحديًا مستمرًا للجيش الروماني، سواء من حيث الحركة أو السيطرة أو التعامل مع السكان المحليين. لقد فرضت هذه البيئة الطبيعية على الرومان إعادة التفكير في أساليبهم العسكرية التقليدية، كما ساهمت في إطالة أمد بعض الصراعات وتباطؤ وتيرة التوسع الروماني في المنطقة. وبهذا

[1] العمري عبد النور،مرجع سابق، ص140.
[2] نفس المرجع ، ص147
[3] Le Bohec, Yann. **L'armée romaine en Afrique**. Paris: Éditions du CNRS, 1989, p98

المعنى، لم تكن الجغرافيا مجرد خلفية للحدث العسكري، بل كانت عاملاً فاعلاً ومؤثرًا في تشكيل مجرياته

### 3. التكيفات الاستراتيجية للجيش الروماني في بلاد المغرب القديم

لم يكن احتلال الرومان لبلاد المغرب القديم مجرد امتداد ميكانيكي للنفوذ الإمبراطوري، بل كان مشروعًا معقدًا اقتضى تعديلات استراتيجية عميقة لمواجهة طبيعة المنطقة وتحدياتها الجغرافية والبشرية. ومن هذا المنطلق، طوّر الجيش الروماني سلسلة من التكيفات الاستراتيجية التي ساعدته على تأمين وجوده، ومواصلة التوسع، وضمان استقرار السلطة المركزية في مواجهة المقاومة والتضاريس الصعبة.

**تعديل نمط التمركز العسكري** في مواجهة الطبيعة الجبلية والغابات الكثيفة التي ميزت بلاد المغرب، تخلى الجيش الروماني تدريجيًا عن نموذج المعسكرات الضخمة الدائمة المنتشرة على نمط واحد، واعتمد بدلًا من ذلك على إنشاء شبكة كثيفة من الحصون والقلاع الصغيرة(castella) ، مرتبطة فيما بينها عبر شبكات طرق عسكرية مخصصة،[1] وقد أشار الباحث Yann Le Bohec إلى أن الجيش الروماني في إفريقيا الشمالية أنشأ أكثر من 100مركز عسكري دائم من أحجام متفاوتة، تشرف على المحاور الحيوية وتغطي نقاط المرور الحساسة، لا سيما في نوميديا وموريتانيا القيصرية.

**استغلال القوات المحلية(Auxilia)** : لجأ الرومان بشكل مكثف إلى تجنيد وحدات محلية من السكان، عُرفت باسم "القوات المساعدة (Auxilia) *"، لما لهؤلاء من دراية دقيقة بطبيعة الأرض والطرق والمسالك غير المعروفة. ساهم هؤلاء المجندون في المهام الاستطلاعية، وحروب المطاردة، وتأمين المؤونة، كما ساعدوا على دمج السكان المحليين

[1] Camps, Gabriel. **Berbères: mémoire et identité**. Alger: Éditions ANEP, 1987.p311

* **Auxilia** كانت تمثّل الفيالق العسكريَّة الدائمة من المجنَّدين الذين لا يعتبرون مواطنين رومان في جيش الإمبراطورية الرومانية، كانت وحدات عسكرية غير فيلقية، تتكوّن أساسًا من الجنود غير الرومان (أي من غير المواطنين الرومان)، وغالبًا ما جُنّدوا من الشعوب التابعة للإمبراطورية، خصوصًا في المقاطعات الحدودية مثل بلاد الغال، سوريا، بريطانيا، وبلاد المغرب القديم.

تدريجيًا في النظام العسكري الروماني، مما قلل من فرص التمرد في بعض المناطق[1]، ويؤكد المؤرخ Taciteعلى أهمية هؤلاء في حروب روما في إفريقيا، قائلاً: لم تكن هناك فيالق رومانية فعالة في إفريقيا بدون مساعدة الأفارقة

**بناء البنى التحتية العسكرية والمدنية لخدمة التمركز:** إدراكًا منه لأهمية السيطرة اللوجستية، اعتمد الجيش الروماني على شبكات طرق استراتيجية، مثل الطريق الممتد من Sitifisإلى Lambaesis، أو من Volubilisإلى Tingis، لضمان حركة سريعة وآمنة للقوات.

لم تكن هذه الطرق مخصصة فقط للحركة العسكرية، بل شكلت شرايين للحياة الاقتصادية، مما ساعد في إدماج المناطق المحتلة في النسيج الإمبراطوري .وقد أُدرجت عدة طرق رومانية في بلاد المغرب ضمن نظام الطرق الإمبراطوري المعروف بـ Viae Publicae، مما يعكس أهميتها الاستراتيجية.

**التأقلم مع حرب العصابات والمقاومة المتنقلة:** أمام أسلوب حرب العصابات الذي اعتمدته بعض القبائل، مثل مقاومة **تكفاريناس** (17–24 م)، طور الرومان تكتيكات جديدة قوامها **المرونة والانتشار وتكثيف الدوريات المتنقلة**[2] .لم يعد الرهان على المعارك الكبرى فحسب، بل اعتمدت القيادة الرومانية على **حملات تمشيط دورية** مدعومة بالفرسان الخفيفين، بهدف ملاحقة العناصر المتمردة في أماكن وعرة، ويقول Frontinفي هذا الصدد: لا تُهزم المقاومة فقط بالقوة، بل بمعرفة الأرض ودهاء العدو.

**إنشاء المراكز العسكرية الحدودية والتحصينات الصحراوية:** في الجنوب، حيث يمتزج المجال الزراعي بالمجال الصحراوي، عمل الجيش الروماني على إنشاء **خطوط دفاعية**

[1] Tacite (Tacitus**). Histoires (Historiarum Libri), traduit par Pierre Wuilleumier**. Paris: Les Belles Lettres, Collection Budé

[2] الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل الغزيري، مرجع سابق، ص110

**أمامية تعرف بالـ"limes"**، وهي حدود دفاعية مزودة بالأبراج والمخافر العسكرية، هدفها منع تسرب البدو الرحل واحتواء أي تحرك معادٍ، من أبرز هذه الخطوط[1]:

- **Limes Tripolitanus** في ليبيا الحالية،
- **Limes Numidiae** الممتد جنوب لامبيز،
- **Limes Mauretaniae** في الجنوب الغربي.

وقد جمع بين هذه التحصينات ومشاريع زراعية واستيطانية لجعلها نقاط جذب واستقرار للسكان المحليين، وهو ما ساعد على تشكيل طوق دفاعي مزدوج عسكري ومدني.

إن التكيفات الاستراتيجية التي اعتمدها الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم لم تكن مجرد إجراءات ظرفية، بل كانت تعبيرًا عن قدرة عسكرية متطورة على قراءة الواقع الجغرافي والاجتماعي والتفاعل معه. فبفضل هذه التعديلات، تمكّن الرومان من ضمان وجود طويل الأمد في المنطقة، رغم المقاومة المستمرة والطبيعة الوعرة. وتبقى هذه التجربة من أبرز نماذج التأقلم الإمبراطوري مع الواقع المحلي في تاريخ الإمبراطوريات القديمة.

### 4. تأثير التضاريس على فعالية الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم

مثّل التوسع الروماني في بلاد المغرب القديم تحدّياً جغرافياً وعسكرياً بارزاً، فقد واجه الجيش الروماني بيئة طبيعية متنوّعة ومعقّدة أثرت بشكل مباشر في فعاليته واستراتيجياته العسكرية. إذ لم تكن التضاريس في هذه المنطقة مجرّد خلفية طبيعية، بل كانت عاملاً حيوياً في تحديد طبيعة الحملات العسكرية، مواقع التحصينات، وسبل السيطرة على المجال.

**أولاً: وعورة الجبال وصعوبة المنافذ:** اتسمت منطقة الأطلس، الممتدة من شرق الجزائر إلى شمال المغرب، بوعورة تضاريسها وكثافة غطائها النباتي في بعض أجزائها، مما جعلها ملاذًا طبيعيًا للسكان المحليين ومجالًا عصيًّا على السيطرة الرومانية الكاملة[2]. فقبائل مثل الجيتول والموري كانت تتحصن في أعالي الجبال، وتشن هجمات مباغتة على

[1] العمري عبد النور،مرجع سابق، ص154

[2] محمد البشير شنيتي، الجزائر في ضل المرجع السابق، ص 26.

الحاميات الرومانية ثم تعود إلى ملاجئها، ما قلّل من فعالية الجيش الروماني في الردع أو التمركز الدائم في هذه المناطق[1].

كما عانى الرومان من صعوبة في شقّ الطرق وبناء المعسكرات في هذه المناطق الجبلية، وهو ما أدى إلى محدودية تحرك الوحدات الثقيلة وصعوبة وصول الإمدادات، مما انعكس على بطء الحملات العسكرية وفقدان عنصر المفاجأة.

**ثانيًا: اتساع الصحارى وانقطاع الموارد:** شكّلت المناطق الصحراوية، خاصة في الجنوب، تحديًا آخر لا يقل خطورة. فالتقدم في هذه المناطق كان يتطلب تخطيطًا لوجستيًا دقيقًا نظرًا لغياب الموارد المائية، وانعدام الغطاء النباتي، وقساوة المناخ. وقد حالت هذه العوامل دون توغل الجيش الروماني في عمق الصحراء، مما جعله يكتفي في الغالب بتأمين تخومها عبر إقامة حصون وسلاسل مراقبة على الخط الفاصل بين الإقليم الزراعي والمنطقة الصحراوية، مثل سلسلة الحصون المعروفة باسم "الليمس الإفريقي[2]."

إضافة إلى ذلك، كانت القبائل الصحراوية تتمتع بقدرة فائقة على التنقل السريع بواسطة الجمال، الأمر الذي مكّنها من تنفيذ هجمات خاطفة على خطوط الإمداد الرومانية قبل أن تتوارى في عمق الصحراء، دون أن يكون للرومان القدرة على مطاردتها بنفس الكفاءة[3].

**ثالثًا: الكثبان الساحلية والمناطق الرطبة:** رغم أن المناطق الساحلية بدت أكثر استقرارًا من الداخل الجبلي أو الصحراوي، إلا أنها لم تخلُ من تحديات. فبعض المناطق، خاصة في الشمال الشرقي (مثل خليج قرطاجنة وضفاف وادي مجردة)، كانت عرضة للفيضانات أو انتشار الأوبئة نتيجة كثرة المستنقعات، ما أثّر سلبًا على استقرار المعسكرات الرومانية وصحة الجنود[4].

---

[1] Gsell S., Op. cit.p70.

[2] **Frontin, Sextus Julius.** *Stratagèmes (Strategemata)*, traduit par A. Wartelle. Paris: Les Belles Lettres, 1968.p92

[3] **Mattingly, David.** *Tripolitania*. London: Batsford, 1995.

[4] العمري عبد النور،مرجع سابق، ص150

كما أن التنقل في بعض هذه المناطق، خصوصًا خلال فترات الأمطار، كان يتعذر بسبب تحوّل الطرق إلى أوحال، الأمر الذي عطّل تحركات الجيش وأجبره على تأخير الحملات أو الاعتماد على طرق غير مباشرة[1].

**رابعًا: تأثير التضاريس في توزيع القوات والبنية الدفاعية:** أدت هذه التحديات التضاريسية مجتمعة إلى تغيير طريقة توزيع الجيش الروماني في بلاد المغرب. فبدل الاعتماد على تواجد مركزي كبير، لجأت الإدارة العسكرية الرومانية إلى نشر وحدات صغيرة في نقاط استراتيجية مثل المعابر الجبلية والحدود الجنوبية، معزّزة بسلاسل من الطرق العسكرية والحصون المتقاربة. كما جرى الاعتماد على جنود محليين متمرسين في التضاريس المعقدة، عوضًا عن الجنود القادمين من إيطاليا أو المقاطعات الأوروبية[2].

لقد أثرت التضاريس بشكل عميق على فعالية الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم، من حيث قدرته على التحرك، وفعالية تكتيكاته، وموقعه الاستراتيجي. فبين جبال عصيّة وصحارى شاسعة وسهول مغمورة بالمياه، وجد الجيش الروماني نفسه أمام ضرورة التكيف المستمر، وهو ما سيُترجم لاحقًا في تغيّر نهجه الاستراتيجي وتطوّر أساليب سيطرته على المجال.

[1] الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل الغزيري، مرجع سابق، ص111.

[2] Julien, Charles-André. **Histoire de l'Afrique du Nord: des origines à la conquête arabe**. Paris: Payot, 1961.p199

## الفصل الثالث: ملامح ضعف الجيش الروماني ببلاد المغرب القديم

**المبحث الأول: مراحل التراجع العسكري للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم**

**المبحث الثاني أسباب وعوامل ضعف الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم**

**المبحث الثالث : تداعيات السياسة العسكرية الرومانية على سكان بلاد المغرب القديم**

بعد أن بلغت الإمبراطورية الرومانية أوج قوتها، بدأت تلوح في الأفق بوادر ضعف وتراجع، لا سيما في الأقاليم البعيدة عن مركز الإمبراطورية، ومنها بلاد المغرب القديم. وقد جاء هذا التراجع نتيجة تداخل معقّد لعوامل سياسية وعسكرية واقتصادية، أثرت في مجملها على فعالية الجهاز العسكري وقدرته على الحفاظ على الاستقرار. ولتتبع هذا المسار الانحداري بدقة، يمكن تقسيم مراحل التراجع العسكري الروماني في بلاد المغرب القديم خلال عهد الإمبراطورية السفلى إلى ثلاث مراحل متعاقبة، اتسمت كل منها بسمات خاصة وسياقات ميدانية متغيرة.

**المبحث الأول: مراحل التراجع العسكري للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم**

**1 – من التراجع وبوادر الضعف (235م – 253م):** شكلت الفترة الممتدة من سنة 235م إلى 253م بداية فعلية لانهيار منظومة الدفاع الرومانية في بلاد المغرب القديم، حيث تزامن ذلك مع سلسلة من التغيرات السياسية والعسكرية التي عرفتها الإمبراطورية بأكملها. وقد انعكست هذه التحولات بشكل مباشر على الواقع الأمني للمقاطعات الإفريقية، التي بدأت تشهد انكماشًا واضحًا في سلطة روما وتراجعًا في قدرتها على فرض الاستقرار، خاصة في المناطق البعيدة عن المركز، مثل نوميديا وموريتانيا القيصرية. وتُعد هذه المرحلة من أخطر المراحل التمهيدية لسقوط النفوذ الروماني لاحقًا، حيث تجلت فيها أولى ملامح الضعف البنيوي للمؤسسة العسكرية الإمبراطورية[1].

الأزمة السياسية وصعود الإمبراطور ماكسيميانوس التراقي: في عام 235م، تولّى ماكسيميانوس التراقي الحكم بعد اغتيال الإمبراطور ألكسندر سيفيروس، وهو الحدث الذي اعتبره العديد من المؤرخين بداية ما يُعرف بأزمة القرن الثالث[2]، والتي تميزت بتسارع سقوط الأباطرة وتناوب أكثر من خمسين إمبراطورًا في أقل من خمسين سنة. صعود ماكسيميانوس،

[1] أوروسيوس، **تاريخ العالم**، ترجمة عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية الدراسات والنشر، ص347.
[2] عبد الحميد زوزو، **تاريخ المغرب القديم: الاحتلال الروماني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص. 198.

الذي كان ضابطًا من أصول متواضعة، إلى السلطة مثّل انزياحًا كبيرًا عن النموذج الأرستقراطي السابق، وعكس سيطرة المؤسسة العسكرية[1] على مقاليد الحكم في روما. ورغم ما عُرف عنه من قوة وصرامة، فإن ولايته كانت بداية الفوضى العسكرية، حيث أصبح الجيش هو المرجع الوحيد في تنصيب وعزل الأباطرة.

ثورة جوردنيان في إفريقيا البروقنصلية سنة 238م: شهدت سنة 238م واحدة من أبرز الانتفاضات السياسية والعسكرية ضد الحكم المركزي في إفريقيا، تمثلت في إعلان جوردنيان الأول، حاكم إفريقيا البروقنصلية،[2] وابنه جوردنيان الثاني، إمبراطورين من طرف مجلس الشيوخ وسكان قرطاج، وذلك كرد فعل على ممارسات ماكسيميانوس التراقي. وجدت هذه الحركة دعمًا شعبيًا ونخبويًا واسعًا، وقد عُدّت تعبيرًا عن رفض السياسة القمعية التي انتهجها الحكم العسكري الجديد في روما، إلا أن هذه الثورة لم تدم طويلًا، إذ تمكن كابيليانوس، حاكم نوميديا الموالي لماكسيميانوس، من التصدي لها عبر تعبئة الفيلق الثالث "أوغوستا"،[3] ونجح في سحق القوات الجوردنيانية في معركة حاسمة بالقرب من قرطاج. انتهت المعركة بمقتل جوردنيان الثاني وانتحار والده، ما عكس هشاشة التمرد وفعالية القمع العسكري الروماني في بداية الأزمة.

الانعكاسات الأمنية والسياسية لفشل ثورة جوردنيان: بعد القضاء على الثورة، لم تتمكن السلطة الرومانية من استعادة هيبتها بشكل كامل. إذ ظلت حالة التململ تسود العديد من المناطق في نوميديا وموريتانيا، وبدأت بعض القبائل المحلية تظهر نوعًا من التحدي الضمني للنفوذ الروماني. كما أن حل الفيلق الثالث أوغوستا لاحقًا[4]، الذي كان العمود الفقري للوجود العسكري في إفريقيا، ترك فراغًا أمنيًا خطيرًا لم تتمكن الدولة من تعويضه بالسرعة المطلوبة، ونظرًا للاضطرابات المتكررة، بدأت الإدارة العسكرية تعتمد على

---

[1] Salama**, *La fin de l'Afrique romaine*, CNRS éditions**, Paris, 1995, pp. 65.

[2] ديفيد ما تنغلى، **الأوضاع الاقتصادية والثقافية في أواخر الفترة الرومانية بإقليم المدن الثلاث**، *مجلة آثار العرب*، العدد 9–10، خريف 1997، ترجمة: مصطفى عبدالله الترجمان، جمعية الدراسات الليبية، لندن، ص19.

[3] محمد محيى الدين المشرفي،***إفريقيا الشمالية في العصر القديم***، الطبعة الرابعة، 1389 هـ - 1969 م، دار الكتب العربية، تونس، ص55

[4] Auld-Gelle, ***Les Nuits attiques*** ،: M. Charpentier & M. Blanchet ،*Œuvres complètes d'Aulu-Gelle*, ،Garmier ، 1920 ،Bibliothèque latine-française n°31.p132.

التحالفات المؤقتة مع زعماء القبائل، وهو ما خلق توازنًا هشًا سرعان ما انهار مع توالي الأزمات[1]. ويمكن القول إن هذه الفترة شهدت بداية التشظي الأمني، حيث لم تعد روما قادرة على التحكم بكامل تراب المغرب، وظهرت بوادر ما يمكن تسميته بـ"مناطق شبه محررة" على هامش السلطة الرومانية.

غورديانوس الثالث واستمرار الانهيار (238م – 253م): تولى غورديانوس الثالث الحكم في أعقاب اضطرابات 238م، بدعم من مجلس الشيوخ. ورغم صغر سنه ومحاولاته لتهدئة الأوضاع، فإن التحديات التي واجهها كانت أكبر من إمكانياته[2]. فقد كانت الإمبراطورية تواجه في الوقت ذاته تهديدات من الساسانيين في الشرق، وضغوطًا جرمانية في الشمال، الأمر الذي أدى إلى تهميش المناطق الغربية، ومنها بلاد المغرب، التي أصبحت ضحية ضعف التمويل والتجنيد، لم يتمكن غورديانوس من إعادة هيكلة الفيالق أو تعزيزها[3]، خاصة مع تفشي التضخم والانهيار النقدي، الذي أثّر على أجور الجنود وولائهم. كما أن الانقسامات الداخلية زادت من هشاشة الوضع، حيث كانت كل مقاطعة تسير بشكل منفصل، مما فتح الباب أمام تصاعد حركات العصيان والتمرد، وأعطى للقبائل البربرية المجال لتوسيع نفوذها.

بداية التراجع الجغرافي للسيطرة العسكرية الرومانية: ابتداءً من منتصف القرن الثالث الميلادي[4]، بدأت الخريطة العسكرية الرومانية في بلاد المغرب القديم تعرف تراجعًا ملحوظًا.

فبسبب ضعف الحاميات وانخفاض عدد الفيالق، اضطر الجيش الروماني إلى الانسحاب من بعض المناطق الداخلية، والتركيز على حماية المدن الساحلية والممرات الاستراتيجية، وقد استفادت العديد من القبائل، خاصة في الجنوب الشرقي، من هذا الانسحاب لتوسيع مجالها الحيوي، وتكريس استقلالها السياسي والعسكري. في الوقت ذاته،

[1] Michel Christol**, L'Empire romain du IIIe siècle** ، histoire politique (de 192 à 324 après J.-C.), Seuil, Paris, 1997, pp. 153.

[2] عبد العزيز بوباكير، **الاقتصاد والمجتمع في إفريقيا الرومانية**، دار القصبة، الجزائر، 2005، ص. 165.

[3] العمري عبد النور، مرجع سابق، ص170.

[4] باتريك لورو، **الإمبراطورية الرومانية**، ترجمة جورج كتوره، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008)، ص 105.

بدأت تظهر مناطق عازلة لا تخضع لأي سلطة[1]، بل أصبحت مسرحًا لحروب مستمرة بين القوات الرومانية ومجموعات المقاومة المحلية.

لقد شكّلت المرحلة الممتدة من 235م إلى 253م نقطة تحوّل مفصلية في التاريخ العسكري الروماني ببلاد المغرب القديم. إذ أن تصاعد الاضطرابات السياسية، وتدهور الثقة بين السلطات المركزية وسكان المقاطعات، إضافة إلى انهيار البنية العسكرية وتفشي الفساد والانقسام، أدّى إلى بداية فعلية لفقدان السيطرة على الأطراف الإفريقية. وبذلك، تكون هذه المرحلة قد أرست الأساس لتراجع أكبر وأعمق في العقود اللاحقة، وصولًا إلى الغزو الوندالي في القرن الخامس الميلادي[2].

**2 – محاولات استعادة السيطرة (253م – 284م):** تمثل المرحلة الممتدة بين سنتي 253م و284م محطة مركزية ضمن سلسلة مراحل تراجع الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم. فقد حاولت السلطة المركزية في روما، في ظل حكم الإمبراطور فاليريانوس وابنه غالينوس، أن تستعيد قبضتها على الأطراف الإفريقية بعد التدهور الكبير الذي ساد خلال المرحلة السابقة. غير أن هذه المحاولات اصطدمت بواقع سياسي متأزم، وبتصاعد خطر القبائل المحلية التي لم تعد تعترف بالسلطة المركزية، ما جعل أي مشروع إصلاحي أو إعادة انتشار عسكري يصطدم بحدود ميدانية عسيرة وأزمات داخلية عميقة[3].

جهود فاليريانوس وابنه غالينوس (253م – 268م): بعد صعود فاليريانوس إلى العرش عام 253م، مثّلت أولوياته إعادة الاستقرار العسكري في المقاطعات الشرقية والغربية، بما فيها بلاد المغرب. إذ أدرك أن ضعف المنظومة الدفاعية قد يفتح الباب أمام خروج هذه الأقاليم عن السيطرة بشكل نهائي. لذلك سعى إلى إرسال بعض التعزيزات العسكرية،[4] كما أعاد هيكلة عدد من الحاميات الحدودية، خاصة في نوميديا وموريتانيا القيصرية، لكن هذه الإجراءات ظلّت محدودة، إذ واجه الإمبراطور تحديات ضخمة في الشرق تمثلت في

[1] تشارلزورث، المرجع السابق .ص 140.
[2] باتريك لورو ،المرجع السابق ،118.
[3] Michel Christol, op, cit, p160.
[4] Thouvenot R**., Saint Augustin et les païens**, dans Hommage à Jean Bayet, Bruxelles, 1964, p. 282.

تهديدات الساسانيين، والتي بلغت ذروتها سنة 260م عندما أُسر فاليريانوس نفسه على يد الملك شابور الأول. شكل هذا الحدث صدمة للإمبراطورية بأكملها، وأدى إلى انهيار الثقة في قدرة المركز على حماية الأطراف، أما في الغرب، فقد حاول ابنه غالينوس أن يسد هذا الفراغ، لكنه واجه هو الآخر صعوبات جمة، إذ انشغل بإخماد تمردات داخلية في مناطق أخرى، وواجه انقسامات عميقة بين الفيالق[1]. وبسبب هذه الانقسامات، لم تستطع روما إرسال تعزيزات كافية إلى شمال إفريقيا، فظل التراجع الأمني قائمًا، واقتصر نفوذ الجيش على المناطق الساحلية وبعض المعسكرات الكبرى.

اضطرابات داخلية وتراجع فعلي للسيطرة (268م – 284م): مع بداية حكم الإمبراطور كلوديوس الثاني ثم أوريليانوس، تزايدت الاضطرابات داخل صفوف الجيش الروماني، خاصة مع تصاعد ظاهرة "الأباطرة الجنود"، الذين كانت شرعيتهم تستند فقط إلى دعم الجيوش وليس إلى مؤسسات الدولة. أدّى هذا الوضع إلى تآكل الدولة المركزية وتضعضع بنيتها العسكرية،[2] فتأثرت مباشرة المقاطعات البعيدة، وضمنها بلاد المغرب القديم ، وقد تميزت هذه الفترة بتزايد استقلالية بعض القبائل المحلية التي باتت تسيطر على ممرات استراتيجية، وفرضت ضرائبها الخاصة على القوافل التجارية، في ظل غياب فعلي لسلطة الدولة. كما أن الوجود العسكري الروماني انحصر في المدن الساحلية مثل قرطاج، فيما تراجعت سيطرة الفيالق على مناطق الداخل، ويُلاحظ أن اعتماد روما على القوات المحلية بدأ يتزايد خلال هذه المرحلة، كرد فعل اضطراري على نقص الجنود النظاميين. إلا أن هذا الخيار لم يكن دائمًا ناجحًا، إذ أن ولاء تلك القوات لم يكن مضمونًا، وبعضها انقلب لاحقًا على روما نفسها أو انضم إلى حركات التمرد.

آثار التدهور الاقتصادي والانقسام السياسي على المغرب الروماني: ساهمت الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالإمبراطورية خلال هذه الفترة في تقليص النفقات العسكرية بشكل

[1] Thouvenot R**., Saint Augustin et les païens**, op. cit. p 300.

[2] محمود محمد الحويري، **رؤية في سقوط الإمبراطورية الرومانية**، سوهاج، مصر، 1995.ص87.

واضح[1]، ما أثّر سلبًا على تجهيز الحاميات ودفع أجور الجنود. وقد أدى ذلك إلى تفشي الفساد داخل الجيش، وظهور حالات تمرد داخلية حتى داخل الوحدات الرومانية نفسها، إلى جانب ذلك، أدى غياب قيادة موحدة إلى ضعف التنسيق بين المقاطعات، فكل منطقة أصبحت تعتمد على قدراتها الذاتية، بعيدًا عن الخطط المركزية التي كانت روما تتبعها سابقًا في تنظيم حملاتها العسكرية. هذه الحالة من الانعزال الإداري ساهمت في خلق فراغ سياسي وأمني في بلاد المغرب القديم ، وأصبحت القبائل المحلية تستثمر هذا الوضع لتوسيع نفوذها.

### 3 – الإصلاحات الفاشلة والتدهور المتسارع (284م – 337م)

تمثل الفترة الممتدة من 284م إلى 337م مرحلة مفصلية في مسار التراجع العسكري الروماني في بلاد المغرب القديم. وقد تزامنت هذه المرحلة مع وصول الإمبراطور دقلديانوس إلى السلطة، وهو الذي سعى إلى تطبيق إصلاحات جذرية طالت الجوانب الإدارية والعسكرية والاقتصادية في سائر أنحاء الإمبراطورية[2]. غير أن هذه الإصلاحات، التي وُصفت حينها بأنها محاولة لإنقاذ دولة تحتضر، لم تنجح في كبح الانهيار المتسارع في أطراف الإمبراطورية، لا سيما في إفريقيا الشمالية، حيث واصل الجيش الروماني فقدان السيطرة على مساحات واسعة لصالح القبائل المحلية والمقاومة المسلحة، ومع صعود دقلديانوس إلى العرش في عام 284م، وضع نصب عينيه إعادة بناء المنظومة الدفاعية للإمبراطورية عبر إصلاحات مؤسساتية عُرفت باسم "الإصلاحات الدقلديانوسية"[3]. وشملت هذه الإجراءات تقسيم الولايات إلى وحدات أصغر لتسهيل إدارتها، وإنشاء نظام حكم رباعي (Tetrarchy) يُوزع السلطة بين أربعة حكام. كما عمل على إعادة تنظيم الجيش من خلال الفصل بين القوات الثابتة (Limitanei) والقوات المتنقلة (Comitatenses). غير أن هذه الخطط، رغم طموحها، اصطدمت بعقبات بنيوية حقيقية في بلاد المغرب القديم، لعل أبرزها

[1] أرنولد توينبي، **تاريخ البشرية**، ج1، نقله نيقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1971، ص219.
[2] سالم اللافي محمد، **مرجع سابق**، ص 36.
[3] **مرجع نفسه** ، ص49.

الطبيعة الوعرة للمنطقة، وصعوبة ضبط القبائل المستقلة، ونقص الموارد البشرية والمادية لتطبيق تلك السياسات الطموحة[1].

وفي بلاد المغرب القديم، لم تنجح إصلاحات دقلديانوس في إحداث استقرار ملموس. فقد ظلت المقاطعات الإفريقية تعاني من هشاشة أمنية متزايدة، خصوصًا في المناطق الداخلية من نوميديا وموريتانيا. ورغم المحاولات المتكررة لإعادة تفعيل الخطوط الدفاعية وتحصين المعسكرات القديمة، فإن تلك الجهود لم تواكب سرعة التحولات العسكرية والسياسية التي عرفتها المنطقة[2]

مع حلول عهد قسطنطين الكبير (306م – 337م)، استمرت أزمة الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم في التفاقم، رغم انتقال الحكم من النظام الرباعي إلى سلطة مركزية أكثر استقرارًا، فقد انشغل قسطنطين بصراعاته في أوروبا والشرق، ما جعل المقاطعات الإفريقية تتراجع أكثر فأكثر في سلم الأولويات الإمبراطورية[3]. وبالرغم من بعض المبادرات التي حاول فيها إعادة تجنيد القوات من بين السكان المحليين، فإن هذه المحاولات لم تؤدِ إلا إلى مزيد من الهشاشة.

أدى هذا الوضع إلى تفكك شبه كامل في شبكة الدفاع الرومانية داخل البلاد المغاربية، حيث اقتصرت السيطرة العسكرية الرومانية على المدن الساحلية الكبرى مثل قرطاج، لبدة الكبرى، وهيبون (عنابة). أما المناطق الداخلية، فقد أصبحت عمليًا خارج السيطرة المباشرة، وتحولت إلى بؤر مقاومة متكررة، مستفيدة من الدعم القبلي.[4]

علاوة على ذلك، شهدت هذه المرحلة تصاعد التدهور الاقتصادي بشكل حاد، حيث أدى تقليص الإنفاق العسكري إلى تفكك في بنية المعسكرات، وإهمال كبير في صيانة الطرق والمنشآت الدفاعية. كما أفضى انهيار شبكة الإمدادات إلى حالات تمرد داخلية في صفوف

[1] محمود محمد الحويري، مرجع سابق، ص128.

[2] إدوارد جيبون، **اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها**، ج1، ترجمة لويس سنكدر، راجعه وقدمه أحمد نجيب هاشم، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1969، ص298.

[3] Hérodien. **Histoire romaine depuis la mort de Marc Aurèle jusqu'à l'avènement de Gordien**. Traduction française de Léon Halévy. Paris: 1860, p80.

[4] إدوارد جيبون،مرجع نفسه ، ص302.

الجيش نفسه، خاصة مع غياب الحوافز والمكافآت التي كانت تضمن في السابق ولاء الجنود.[1]

وفي نهاية هذه المرحلة، كانت صورة الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم قد تغيرت بشكل جذري. لم يعد ذلك الجهاز النظامي المنضبط الذي فرض السيطرة طوال قرون، بل تحول إلى كيان مترهل يعاني من الانقسامات، وسوء التمويل، وتراجع الدعم السياسي[2]. كما أصبحت الدولة نفسها أكثر اعتمادًا على استراتيجيات التحالف مع بعض الزعامات المحلية، في محاولة أخيرة لإبقاء الأمور تحت السيطرة، وهو ما مهّد الطريق لتدهور أكبر في العقود التالية، بلغ ذروته مع الغزو الوندالي سنة 429م.

هكذا، فإن المرحلة الممتدة بين 284م و337م كانت بحق مرحلة الإصلاحات الفاشلة والانحدار المتسارع، حيث لم تنجح سياسات دقلديانوس وقسطنطين في احتواء الأزمة، بل كشفت عن حدود الإمبراطورية في التعامل مع التحديات الإقليمية، خاصة في الأطراف النائية مثل بلاد المغرب. وقد كانت هذه المرحلة بمثابة تمهيد حتمي لانهيار النفوذ الروماني في شمال إفريقيا، الذي سيتكرس في النصف الأول من القرن الخامس الميلادي[3]

### 4 – تصاعد المقاومة وانهيار الهيمنة العسكرية (337م – 439م)

مع نهاية عهد قسطنطين الكبير سنة 337م، دخلت الإمبراطورية الرومانية، وخصوصًا في أطرافها الغربية، مرحلة جديدة من الضعف السياسي والعسكري، كانت أكثر وضوحًا في المقاطعات الإفريقية، خاصة بلاد المغرب. لقد أصبح الجيش الروماني عاجزًا عن حماية حدوده، في وقت بدأت فيه القبائل المحلية تعزز من تنظيمها وعملياتها العسكرية، ما أدى إلى تصاعد المقاومة المحلية وانهيار الهيمنة العسكرية الرومانية. وتمثل

[1]Gallicanus, Vulcatrus. In **Écrivains de l'Histoire Auguste**, Tome I. Traduction de M. F. L. Legay. Paris: C.-L.-F. Panckoucke, 1847, p77.
[2]Thouvenot R, op, cit, p94.
[3] شنيتي محمد البشير المرجع السابق ، ص80.

هذه المرحلة بداية النهاية الفعلية للوجود الروماني في شمال إفريقيا، والتي ستُتوَّج بالغزو الوندالي سنة 429م.[1]

ظهور مناطق محررة ومستقلة: مع بداية النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي، بدأت تظهر بوضوح ملامح التفكك الجغرافي للسلطة الرومانية. ففي عدة مناطق من بلاد المغرب، لا سيما في أعماق نوميديا وموريتانيا القيصرية، باتت القبائل المحلية تفرض سيادتها على مساحات واسعة لم تعد خاضعة لأي سلطة عسكرية مباشرة من روما[2]. بعض هذه المناطق كانت داخل الأحزمة العسكرية السابقة، مما يشير إلى تراجع فعلي في القدرة على الدفاع حتى ضمن مناطق كانت تُعدّ جزءًا من البنية التحصينية الرومانية. لقد تحولت هذه "المناطق المحررة" إلى فضاءات معزولة، فيها نوع من الاستقلال الذاتي القبلي، وغالبًا ما كانت تتم إدارتها بواسطة تحالفات محلية، تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والعشائرية والدينية.

فشل سياسة الاقتصاد بالقوات: أمام ضعف الموارد المالية والتحديات المتزايدة في أوروبا وآسيا، لجأت الإدارة الإمبراطورية إلى تطبيق ما يُعرف بسياسة الاقتصاد بالقوات، وهي استراتيجية تقوم على تقليص عدد الجنود، وإسناد المهام الدفاعية إلى فيالق صغيرة موزعة على الحدود. غير أن هذه السياسة ثبت فشلها في السياق الإفريقي، حيث الطبيعة الجغرافية الصعبة والمساحات الشاسعة تتطلب وجودًا عسكريًا كثيفًا ومتحركًا. لم تستطع الحاميات المتبقية تأمين الاستقرار، بل أصبحت في أحيان كثيرة هدفًا للهجمات، خصوصًا في ظل تزايد الجرأة لدى القبائل المتمردة، التي كانت تختبر خطوط الدفاع بسهولة وتنجح في اختراقها، دون أن تجد ردًا فعّالًا من الجيش الروماني.[3]

استمرار الحراك الثوري والمقاومة العقائدية والثقافية: علاوة على ذلك، شهدت هذه المرحلة استمرار الحراك الثوري الذي لم يكن مجرد احتجاجات مسلحة، بل اتخذ أبعادًا عقائدية وثقافية. فالصراع بين الدوناتيين والكنيسة الكاثوليكية الرسمية في شمال إفريقيا

[1] إدوارد جيبون ،المرجع السابق ، ص330.
[2] عبد اللطيف أحمد علي، **مصادر التاريخ الروماني**، القاهرة، 1964، ص07.
[3] ديورانت ول، **قصة الحضارة، قيصر والمسيح أو الحضارة الرومانية**، ج1، مج3،ترجمة محمد بدران، الإدارة الثقافية، جامعة الدول العربية، ط3، 1972، ص206.

أضعف من تماسك المجتمع الروماني المحلي، وسمح بظهور ولاءات بديلة عن الولاء للدولة المركزية. لعب الدين هنا دورًا محوريًا، حيث تحالف الكثير من أتباع الدوناتية مع الزعامات المحلية المناهضة لروما، ما أضفى على المقاومة طابعًا دينيًا – اجتماعيًا[1]. كما ساهمت الثقافة المحلية، المرتبطة بالهوية الأمازيغية والخصوصيات القبلية، في تعميق الهوة بين السكان الأصليين والمؤسسة العسكرية الرومانية، التي كانت لا تزال في معظمها وفية للتقاليد الوثنية، أو خاضعة للإمبراطوريات المتصارعة في الشرق والغرب.[2]

**المبحث الثاني: أسباب وعوامل ضعف الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم**

يتّضح مما سبق، ومن خلال المباحث والعناصر التي تناولناها، أن هناك عدّة أسباب وعوامل أدّت إلى ضعف الإمبراطورية الرومانية، وقد ظهر ذلك جليًّا عبر ما استعرضناه من معلومات. ويمكن تلخيص هذه الأسباب والعوامل فيما يلي:

**1. فشل الإصلاحات العسكرية والإدارية في العصر الامبراطوري الثاني ببلاد المغرب القديم**

مع مطلع القرن الرابع الميلادي، دخلت الإمبراطورية الرومانية مرحلة من التراجع البنيوي، اتضحت مؤشراته في ضعف المؤسسات، وتآكل البنية الاقتصادية، وتزايد التهديدات الداخلية والخارجية، لا سيما في المقاطعات البعيدة مثل بلاد المغرب. حاولت الدولة الرومانية تدارك هذا الانحدار عبر سلسلة من الإصلاحات الجذرية التي دُشنت مع الإمبراطور دقلديانوس واستكملت في عهد خلفائه، وعلى رأسهم قسطنطين الكبير. إلا أن هذه الإصلاحات، ورغم طابعها الواسع والمنهجي، لم تنجح في وقف النزيف السياسي والعسكري،

[1] دويورانت ول ، المرجع نفسه ، ص187.

[2] Julius Capitolinus, in: ***Écrivains de l'Histoire Auguste***, Tome III, Traduction nouvelle: M. Valton, Paris, C.-L.-F. Panckoucke, 1844.p 90.

خصوصًا في الأطراف الغربية للإمبراطورية، حيث واجهت بلاد المغرب تحديات مركبة حالت دون تحقيق نتائج فعالة[1].

مع اعتلاء دقلديانوس للعرش سنة 284م، سارع إلى اعتماد خطة إصلاح شاملة تستهدف إنقاذ الدولة الرومانية من الانهيار. وقد انصبت جهوده على المستويين الإداري والعسكري؛ فمن جهة، أعاد تقسيم المقاطعات الكبرى إلى وحدات أصغر وأكثر قابلية للإدارة المباشرة، وهو ما أفرز إعادة هيكلة وحدات مثل موريطانيا القيصرية والطنجية. كما وضع نظام "الحكم الرباعي (Tetrarchia) "الذي قام على تقاسم السلطة بين إمبراطورين كبيرين (Augusti)ونائبين لهما(Caesares) ، في محاولة لضمان سرعة اتخاذ القرار وفعالية الاستجابة للأزمات المحلية. أما على الصعيد العسكري، فقد قام دقلديانوس بفصل الجيش إلى قوات ثابتة مرابطة على الحدود (Limitanei) ووحدات متنقلة للتدخل السريع (Comitatenses)، سعيًا إلى تعزيز الجاهزية والتغطية الميدانية[2].

لكن هذه الإصلاحات، ورغم طموحها، لم تترجم إلى تحسن ملموس في الوضع العسكري ببلاد المغرب القديم . فالجيش الثابت المخصص لحراسة الحدود افتقر إلى المرونة، وواجه صعوبات في التعامل مع حروب الكر والفر التي اشتهرت بها القبائل المحلية مثل الموري والمازيكس، خاصة في المناطق الجبلية والصحراوية. كما أن الكثافة المحدودة للقوات، ووعورة التضاريس، أضعفت من فعالية الردود العسكرية وأبقت كثيرًا من المناطق خارج سيطرة الدولة[3].

خلف دقلديانوس، تابع الإمبراطور قسطنطين الكبير (306–337م) محاولات إعادة بناء الإمبراطورية، إذ تمكّن من إعادة توحيدها سنة 324م بعد انتصاره في معركة كريسيبوس، وكرّس جهوده لتثبيت النظام الإداري وتعزيز مركزية الحكم. اعتمد نظامًا ضريبيًا أكثر صرامة يُعرف بـ"كابيتياتسيو–يوغاتسيو(capitatio–jugatio) "، والذي قام على تقييم

[1] سالم اللافي محمد، مرجع سابق، ص81.
[2] ششنيتي، محمد البشير .*أضواء على تاريخ الجزائر القديم* .الجزائر: دار الحكمة، 2003. ص 70.
[3] شارل أندري جوليان، مرجع سابق، ص34.

الضرائب وفقًا لعدد السكان والأراضي المزروعة. كما سعى إلى تحسين كفاءة الجيش عبر الدمج بين الدفاع الثابت والردع المتنقل، مع تعزيز الشبكات الطرقية وتحديث جهاز الدولة الإداري[1].

غير أن هذه السياسة لم تكن قابلة للتطبيق بفعالية في بلاد المغرب. فقد قوبل النظام الجبائي الجديد برفض واسع من قبل السكان المحليين، الذين وجدوا أنفسهم مثقلين بضرائب غير عادلة، زادت من تفكك العلاقة بينهم وبين السلطة المركزية. كما أن الاعتماد المتزايد على الجنود المحليين ضمن القوات المساعدة (auxilia) لم يحقق النتائج المرجوة. هؤلاء المجندون، رغم درايتهم الجغرافية العالية، لم يتمتعوا بولاء مستقر للدولة الرومانية، وكان انتماؤهم القبلي والديني غالبًا ما يتفوق على الانتماء السياسي[2].

أحد أبرز مظاهر فشل الإصلاحات كان في اختلال العلاقة بين المركز الإمبراطوري والمقاطعات الغربية. فرغم أهمية بلاد المغرب القديم الاستراتيجية والاقتصادية، ظل التمويل العسكري الموجه إليها ضعيفًا، مقارنة بالأولويات التي خصصت للمشرق أو أوروبا الوسطى، حيث كانت التهديدات الفارسية والجرمانية في تصاعد[3]. هذا التهميش أضعف من فعالية القرارات المركزية، وأدى إلى تراجع في صيانة البنية التحتية العسكرية مثل الطرق والمعسكرات. فمعسكرات كبرى مثل لامبيز (Lambaesis) وتيمقاد(Thamugadi) ، والتي كانت سابقًا مراكز انطلاق الحملات العسكرية، بدأت تفقد دورها الدفاعي تدريجيًا بعد منتصف القرن الرابع، وتحولت إلى مواقع شبه منعزلة، لا تملك القدرة على حماية محيطها، ناهيك عن التصدي لحركات التمرد أو الغارات الخارجية[4].

أما الخطوط الدفاعية التي شيّدتها الدولة مثل "Limes Numidiae" و "Limes Tripolitanus"، فقد فشلت في الصمود أمام تصاعد الهجمات البربرية والغارات القادمة من الصحراء. ويعود هذا الفشل إلى النقص الحاد في عدد الجنود، وصعوبة إيصال الإمدادات،

[1] عبد العليم مصطفى كمال، *تاريخ شمال إفريقيا القديم في العصر الروماني*، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص281.
[2] سيد أحمد علي الناصري، المرجع السابق ص90.
[3] فوزي عطوي، *الحضارة الرومانية من نشأتها إلى سقوطها*، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2004، ص272.
[4] يوسف الهادي، *المغرب القديم من خلال المصادر الرومانية*، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص19.

وتراجع كفاءة القوات، لا سيما بعد تقليص الإنفاق العسكري في عهد قسطنطين وأبنائه. لم تكن هذه التحصينات سوى جدران خاوية لم تسعف الدولة في حماية حدودها الجنوبية[1].

وفي ظل هذا الإخفاق، تصاعدت حركات المقاومة المحلية، مدفوعةً بغياب الحماية الأمنية واستشراء الفساد الإداري. وقد ازداد هذا التحدي تعقيدًا مع بروز الحركات الدينية المعارضة، وعلى رأسها التيار الدوناتي، الذي وجد في مناخ التهميش والقمع تربة خصبة للتأثير في الجماهير. ومع نهاية القرن الرابع، فقدت الدولة الرومانية سيطرتها الفعلية على مساحات واسعة من موريطانيا الطنجية والأطلس الصحراوي، ما جعل الطريق ممهّدًا أمام الغزو الوندالي الذي بدأ سنة 429م، وانتهى بسقوط قرطاج سنة 439م[2].

لقد أثبتت تجربة الإصلاحات في الإمبراطورية الرومانية الثانية المتأخرة، أن الإجراءات الشكلية، مهما بلغت من التنظيم، لا يمكنها أن تعالج المشكلات الهيكلية العميقة في غياب إرادة مركزية قادرة على التنفيذ، وموارد مالية كافية، وتكامل بين المركز والأطراف. فبلاد المغرب، بما تملكه من خصوصيات جغرافية وسكانية، تطلبت استراتيجيات محلية مرنة، وهو ما لم توفره الإدارة الرومانية، التي واصلت تعاملها مع المنطقة كطرف تابع، لا كجزء حيوي من الجسم الإمبراطوري. وبهذا الفشل البنيوي، انتهى التواجد الروماني في المنطقة إلى انهيار تدريجي بلغ ذروته مع قدوم الشعوب الجرمانية، ليطوي صفحة قرون من النفوذ الروماني في إفريقيا الغربية[3].

## 2. الضغوطات الاقتصادية وتقليص الإنفاق العسكري في العصر الامبراطوري الثاني ببلاد المغرب

عرفت الإمبراطورية الرومانية خلال القرنين الثالث والرابع الميلاديين أزمة اقتصادية خانقة، ضربت جميع مفاصل الدولة، وكان لها بالغ الأثر في إضعاف الجهاز العسكري وتقليص فعاليته، لا سيما في الأقاليم الطرفية مثل بلاد المغرب القديم . لقد ارتبط هذا التراجع المالي

[1] Lepelley Cl**., Le Serment, Tome I, Théories et devenir**, Paris, éd. CNRS, 1991, p53

[2] Jean-Pierre Laporte**, la légion VII et la déduction de colonie augustéennes de Maurétanie Césarienne,** p230.

[3] محمد الصغير غانم، مرجع سابق، ص93.

بتغيرات عميقة في البنية السياسية والاقتصادية للإمبراطورية، ما ساهم في تآكل سلطة المركز وفتح المجال أمام تصاعد الحركات المناوئة في الأطراف، التي وجدت في الفراغ الأمني فرصة لتحدي الهيمنة الرومانية[1].

تعود جذور الأزمة الاقتصادية إلى نهاية القرن الثاني الميلادي، عندما بدأت مؤشرات الانكماش تظهر في شكل تضخم نقدي وانخفاض إنتاجية الزراعة، بفعل الحروب المتكررة والاضطرابات الداخلية. خلال عهد الإمبراطور غالينوس (253–268م)، فقدت العملة الرومانية قيمتها بفعل تقليص نسبة الفضة، حيث تراجعت من 90% في عهد أغسطس إلى أقل من 5%، مما أدى إلى انهيار القوة الشرائية وارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل حاد. وقد فاقم هذا الوضع اضطرار الدولة إلى زيادة الضرائب لتعويض النقص في الخزينة، مما أثقل كاهل الفلاحين والسكان المحليين، خاصة في المقاطعات الريفية مثل نوميديا وموريطانيا[2].

مع تصاعد الأزمة، بدأ الإنفاق العسكري يتعرض لضغوط غير مسبوقة. فلم تعد الإمبراطورية قادرة على الحفاظ على جيوشها النظامية بالمستوى نفسه من التدريب والتجهيز، وهو ما دفع السلطات إلى تقليص عدد الجنود، وتخفيض الرواتب، والتخلي عن مشاريع البنية التحتية العسكرية الأساسية. في بلاد المغرب، كانت النتائج واضحة، إذ تراجعت فعالية الحاميات الرومانية في مواقع استراتيجية مثل لامبيز (Lambaesis) وتيمقاد (Thamugadi)، وتدهورت قدرتها على مواجهة التهديدات الخارجية أو حتى ضبط الأمن المحلي. أصبح من الشائع أن تعاني الحاميات من نقص في المؤونة والتجهيزات، بل وغياب الدوريات العسكرية المنتظمة، الأمر الذي أضعف السيطرة على المناطق النائية، خاصة الجبلية والسهوبية[3].

[1] Roth, (J. P.), The Logistics of the Roman Army at War (264 BC - AD 235), Leyde, Brill, coll. << Columbia studies in classical tradition » (23), 1998. P581.

[2] Mandouze A**., Prosopographie chrétienne du Bas-Empire**, 1. Afrique, Paris, 1982, p 134

[3] Aurelius Victor. **Des Césars**. Traduction française de M. N. A. Dubois. Paris: C. Panckoucke, 1545. (Bibliothèque latine-française, 28e série), p 365

لم يكن تقليص الإنفاق العسكري مجرد قرار مالي، بل كان له أثر مباشر على البنية الاجتماعية للمجتمع الروماني المحلي. فقد فُرضت ضرائب إضافية على السكان الزراعيين عبر نظام"Capitatio–Jugatio" ، الذي احتسب العبء الضريبي بناءً على عدد الأفراد وقيمة الأراضي المنتجة. هذا النظام، رغم كفاءته النظرية، أثبت فشله في السياقات الطرفية مثل المغرب، حيث أدى إلى نزوح السكان من الأراضي الزراعية، وتراجع الإنتاج، وازدياد حالات التمرد. كما أن الإفراط في الضرائب صاحبه سلوك تعسفي من قبل الجنود ومسؤولي الضرائب، مما عمّق الفجوة بين السكان المحليين والإدارة المركزية، ودفع بكثير من القرويين إلى الانضمام للحركات المسلحة المعارضة.

تجلت أزمة الإنفاق العسكري أيضًا في اعتماد روما المتزايد على تحالفات مؤقتة مع الزعامات المحلية بدلاً من نشر جيوشها الخاصة. أصبحت القبائل الكبرى تُعامل كوكلاء أمنيين، يُمنحون الامتيازات مقابل التزامهم بحفظ النظام في مناطقهم، وهو ما أدى إلى إضعاف الولاء للدولة، إذ كانت هذه التحالفات هشّة وسريعة الانقلاب. بل إن بعض هذه الزعامات تحولت لاحقًا إلى قادة حركات تمرد، كما هو الحال في ثورة فيرموس (372–375م)، التي اندلعت في منطقة الأوراس مستفيدة من التراجع العسكري والإداري للرومان[1].

وقد أدّت الأزمة المالية إلى فشل الدولة في الاستجابة السريعة للغزوات الكبرى. فالغارات المتكررة لقبائل المازيكس والأوستورياني خلال العقود الأخيرة من القرن الرابع الميلادي كشفت مدى هشاشة الخطوط الدفاعية، حيث كانت الحاميات الحدودية شبه مهجورة وغير قادرة على صد الهجمات أو حتى رصدها. امتد أثر هذه الغارات إلى مدن ساحلية كبرى مثل طرابلس وسرت، التي أصبحت عرضة للنهب في غياب ردع مركزي فعال. ولم تكن هناك خطط تمويل طارئة، ولا دعم لوجستي كافٍ يتيح مواجهة الأزمات[2].

[1] Jean-Pierre Laporte**, la légion VII et la déduction de colonie augustéennes de Maurétanie Césarienne,** p244.

[2] توفيق إسكندر، مرجع سابق، ص288.

في ظل هذه الأوضاع، انكفأت الدولة على ما تبقى من المعسكرات القريبة من الموانئ والمدن الكبرى، بينما تُركت المناطق الداخلية لتواجه مصيرها. وتحولت معسكرات مثل تيمقاد ولامبيز إلى نقاط معزولة، غير قادرة على أداء دورها الدفاعي، بل أصبحت عبئًا إداريًا على الدولة. وتراجعت الاستثمارات في الطرق والمخافر، فخفت حركة الجنود، وتعطلت سلاسل الإمداد، مما ساهم في انهيار المنظومة الدفاعية ككل[1].

إن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالإمبراطورية الرومانية في مرحلتها الثانية المتأخرة لم تكن مجرد سياق مالي ظرفي، بل كانت عاملاً بنيويًا ساهم في تسريع وتيرة الانهيار السياسي والعسكري. ففي بلاد المغرب، مثّلت هذه الأزمة نقطة تحوّل حاسمة، إذ أدّت إلى تآكل قدرة الجيش على فرض النظام، وإضعاف العلاقة بين المركز وسكان الأقاليم[2]، وتفكك الشبكات الدفاعية. ومع دخول القرن الخامس الميلادي، لم يكن سقوط النفوذ الروماني في شمال إفريقيا سوى النتيجة المنطقية لتراكمات اقتصادية وعسكرية عجزت الدولة عن معالجتها في الوقت المناسب.

## 3. الاضطرابات السياسية وتفكك السلطة المركزية في العصر الامبراطوري الثاني ببلاد المغرب القديم

شهدت الإمبراطورية الرومانية ابتداءً من منتصف القرن الثالث الميلادي موجة حادة من الاضطرابات السياسية التي عمّقت أزمة الحكم المركزي وأضعفت قدرة الدولة على التحكم في أقاليمها، خاصة النائية منها. وقد شكّلت بلاد المغرب القديم إحدى أبرز الساحات التي عكست هذا التدهور، حيث أفضى تفكك السلطة المركزية إلى تراجع فعلي في السيطرة العسكرية والإدارية، وسرّع من بروز سلطات محلية موازية، كانت في كثير من الأحيان بديلاً عن الحكم الإمبراطوري المباشر[3].

[1] محمود محمد الحويري، مرجع سابق، 176.
[2] عبد العليم مصطفى كمال، مرجع سابق، 290.
[3] عبد الحفيظ فضيل الميار، مرجع سابق، ص79.

بدأت الأزمة بشكل جلي سنة 235م، حين اغتيل الإمبراطور ألكسندر سيفيروس على يد جنوده في جبهة الراين، ليصعد مكانه الضابط ماكسيميانوس التراقي، في سابقة مثّلت بداية ما يُعرف بـ"عصر الأباطرة الجنود". في هذا السياق، أصبحت السلطة العليا للإمبراطورية تُحسم في ميدان المعركة وليس عبر مؤسسات الشيوخ أو الوراثة، فشهدت الإمبراطورية خلال خمسين سنة فقط تداول أكثر من خمسة وعشرين إمبراطورًا، كثير منهم لم تتجاوز فترات حكمهم بضعة أشهر. من هؤلاء الإمبراطور غورديانوس الثالث (238–244م)، الذي كان من بين من حاولوا إعادة الاستقرار، لكن دون نجاح يُذكر، وفاليريانوس الذي أُسر من طرف الساسانيين، ثم ابنه غالينوس الذي ورث أزمة متفاقمة. هذا الاضطراب الدائم في السلطة أفقد الإدارة المركزية استمراريتها، وضرب الروح الانضباطية في المؤسسة العسكرية، ما جعل المقاطعات الغربية، ومنها بلاد المغرب القديم ، تعيش في حالة من الفراغ السياسي شبه الدائم[1].

في هذا السياق، برزت انعكاسات الأزمة في المغرب الروماني بشكل تدريجي، خاصة مع تراجع دور حكام المقاطعات الذين باتوا في الغالب إما غير أكفاء أو مدينين بولائهم للقوة العسكرية لا للمركز الإمبراطوري. ضعف الرقابة القادمة من روما أدّى إلى توسع ظواهر الفساد واستغلال النفوذ، ما دفع الإمبراطورية إلى الاعتماد المتزايد على تحالفات مع زعماء قبليين لضمان الاستقرار، في خطوة أضعفت سيطرة المركز على الأطراف. وفي بعض الحالات، كانت هذه التحالفات غطاءً لتحركات انفصالية، كما هو الحال مع تمرد فيرموس في نوميديا بين سنتي 372 و375م، والذي تجاوز مجرد التمرد العسكري ليشكّل تحديًا حقيقيًا لشرعية الحكم الروماني[2].

أدى هذا التراجع إلى انهيار فعلي في التسلسل الإداري والمؤسسي، لا سيما بعد صعود النزعة العسكرية في الحكم. فمع إصلاحات دقلديانوس في أواخر القرن الثالث، التي هدفت

[1] فوزي عطوي، مرجع سابق، ص138.
[2] عبد العليم مصطفى كمال، مرجع سابق، ص294.

إلى تقسيم الإمبراطورية إلى أربع مناطق حكم (التتراركية)، أُسنِدت مناطق بلاد المغرب القديم إلى الأباطرة الغربيين، وهو ما زاد من تهميش هذه المقاطعات التي باتت بعيدة عن مركز اتخاذ القرار. ومع أن دقلديانوس سعى إلى إعادة بناء الهياكل الإدارية، فإن هذه الإصلاحات أدت إلى تجزئة في المسؤوليات، وأضعفت التنسيق بين المركز والمقاطعات، كما لم تؤدِ إلى تحسين فعلي في مراقبة المناطق النائية[1].

وفي ظل هذا الوضع ، تفاقم التنافس بين المدن الكبرى داخل بلاد المغرب القديم ، وخاصة بين قرطاج ونوميديا، إذ تحوّلت قرطاج إلى مركز ديني وإداري مهم، لكنها دخلت في توترات مع الحكم المركزي، خصوصًا في فترات النزاع الديني بين الدوناتيين والكاثوليك. أدت هذه الانقسامات إلى تقويض وحدة الموقف الداخلي، كما أفقدت سكان المناطق الداخلية الثقة في مؤسسات الإمبراطورية، ما جعلهم يبحثون عن بدائل محلية للاستقرار، أبرزها زعماؤهم القبليون.

أضعف هذا الوضع استجابة الدولة للتحديات الأمنية، سواء الخارجية أو الداخلية. فمع تواتر الغارات القادمة من قبائل الرحّل جنوبًا، أو من المازيكس والأوستروياني في الغرب، لم تتمكن الحاميات الرومانية من تنسيق دفاع موحّد، خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي وتبدل القيادة المركزية. وأصبحت القرارات الأمنية رهينة الانقلابات العسكرية في روما، ما جعل وحدات الجيش في بلاد المغرب تعمل في كثير من الأحيان دون أوامر واضحة، وتعتمد على اجتهاد قادتها المحليين.

مع تزايد ضعف المركز، بدأ الاعتماد يتزايد على الزعماء المحليين لتسيير الشؤون اليومية للمقاطعات، سواء في الأمن أو في الجباية. في هذا السياق، منحت روما بعض الزعماء سلطات شبه مطلقة، مما أدى إلى نشوء هياكل سلطوية موازية، لا تعترف عمليًا بسلطة المركز، رغم حفاظها على بعض مظاهر الولاء الشكلي للإمبراطورية. وقد تطورت

[1] عبد العزيز، عبد الفتاح حجازي، **روما وأفريقيا**، كلية التربية - جامعة عين شمس، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 198

هذه البُنى إلى ما يشبه "دويلات محلية" داخل المجال الروماني، كانت فيها الولاءات القبلية والعشائرية أقوى من أي انتماء سياسي إلى روما[1].

إن تراجع السلطة المركزية في الإمبراطورية الرومانية الثانية المتأخرة، خاصة في بلاد المغرب القديم ، لم يكن مجرد عارض سياسي، بل كان مسارًا تراكميًا نتج عن ضعف البنية الإدارية، وانقسام السلطة، وانعدام التنسيق بين المركز والأقاليم. ومن خلال تتبع مراحل هذا التفكك، يتضح أن المغرب القديم أصبح في أواخر القرن الرابع الميلادي إقليماً يسوده الطابع المحلي، وتختفي فيه ملامح السيادة الرومانية التقليدية، وهو ما مهّد الطريق للسقوط النهائي مع الغزو الوندالي سنة 429م، وسقوط قرطاج سنة 439م. لقد مثّل ذلك السقوط النهاية الرسمية لمنظومة سياسية انهارت تدريجيًا منذ منتصف القرن الثالث، ولم تفلح أي من الإصلاحات الإمبراطورية في وقف انحدارها.

## 4. تصاعد التهديدات الخارجية وتنامي المقاومة المحلية في بلاد المغرب خلال العصر الإمبراطوري الثاني

مع حلول النصف الثاني من القرن الثالث الميلادي، دخلت الإمبراطورية الرومانية في طور جديد من التدهور الشامل الذي لم يقتصر على مركزها في روما، بل شمل مقاطعاتها النائية، وعلى رأسها بلاد المغرب القديم . وقد انعكست هذه الأزمة المركّبة بشكل واضح في ضعف النظام الدفاعي، وتراجع فعالية السلطة العسكرية المركزية، وظهور تهديدات متصاعدة من جهات متعددة، تراوحت بين القبائل الرحّل والمجموعات المحلية الثائرة، إلى الغزو الخارجي الأكثر تنظيماً والمتمثل في حركة الوندال.

تمثلت التهديدات الخارجية الأولى في الهجمات المتكررة التي شنتها قبائل الأوستورياني على المناطق الشرقية من المغرب القديم، خاصة في طرابلس وبرقة، حيث بدأت أولى هذه الغزوات ما بين عامي 363 و365م، واستمرت بشكل متصاعد حتى أواخر القرن الرابع. بلغت هذه الغارات ذروتها عام 399م، حين تمكنت القبائل المهاجمة من اجتياز التخوم

[1] مونتسكيو، **تأملات في تاريخ الرومان**، ترجمة عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء – المغرب، 2011، ص196.

الدفاعية الجنوبية للإمبراطورية، مدمّرة عددًا من المراكز الرومانية الحساسة على جانبي خليج سرت، وسط فشل واضح في التصدي لها من قبل الحاميات الرومانية [1]

كما ساهمت قبائل المازيكس وغيرها من المجموعات البربرية المستقلة في تأزيم الوضع الأمني، حيث كثّفت من غاراتها على مناطق الجنوب والداخل، وخصوصًا في ظل التقليص الكبير للقوات الرومانية، واعتماد السلطة المركزية على سياسة "الاقتصاد في القوة" التي أدّت إلى ترك مساحات شاسعة دون تغطية عسكرية فعالة. هذه الظروف سمحت لتلك القبائل بالسيطرة على ممرات استراتيجية ونهب القرى والمزارع، مما أسهم في تآكل الثقة بين السكان المحليين والدولة الرومانية[2].

**المبحث الثالث : تداعيات السياسة العسكرية الرومانية على سكان بلاد المغرب القديم**

لا يمكن فهم مسار التحولات الاقتصادية والاجتماعية في بلاد المغرب القديم خلال العهد الروماني دون التوقف عند الدور الذي لعبه الجيش، ليس فقط كقوة عسكرية، بل كمؤسسة مؤثرة في بنية الدولة والمجتمع، ف ماهي أثار الجيش الروماني **الاقتصادية والإجتماعية**، خاصة في ظل الأزمات التي عرفتها الإمبراطورية خلال مرحلتها المتأخرة؟

**أ- إقتصاديا:**

**ازدياد العبء المالي للجيش الروماني على الدولة خلال العهد الإمبراطوري الثاني (285م-476م):**

مثّل الجيش الروماني خلال العهد الإمبراطوري الثاني المؤسسة الأكثر استنزافًا للموارد المالية للدولة، فقد تزايدت حاجاته بشكل متصاعد، في وقت كانت فيه الإمبراطورية تمرّ بأزمات اقتصادية متلاحقة نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي، واضطراب النظام النقدي، وتفاقم الضغوط الداخلية والخارجية. أصبح تمويل الجيش—بما يشمله من أجور ومؤن وتسليح وحصون—

[1] عبد العزيز، المرجع السابق، ص 267 .
[2] أوروسيوس، مرجع سابق، ص477

أحد أبرز أسباب الانهيار المالي للإمبراطورية، لا سيما أن ولاء الجيش كان شرطًا لبقاء الإمبراطور في الحكم، ما جعل الحكّام يرضخون لمطالبه مهما كان الثمن[1].

بدأ هذا المسار منذ نهاية القرن الثالث الميلادي، حين قرر الإمبراطور دقلديانوس (284–305م) زيادة عدد المقاطعات وتقوية الحاميات لحماية التخوم، خاصة في الغرب الإفريقي حيث كانت التهديدات الخارجية والمقاومة المحلية في تصاعد مستمر[2]، إلا أن هذه الإجراءات، رغم طابعها الإصلاحي، كانت مكلفة للغاية؛ فقد توسع عدد الجنود بشكل غير مسبوق، وتشكلت وحدات جديدة من "الجيش الثابت" لحماية الحدود، وأخرى "متنقلة" للتدخل السريع، مما رفع عدد الجنود إلى نحو 400 ألف، وفق تقديرات بعض المصادر الحديثة[3].

في ظل هذا التوسّع، اتسعت كلفة الجيش إلى الحد الذي بات يشكل أكثر من نصف ميزانية الدولة في بعض فترات القرن الرابع. ومع انهيار العملة نتيجة تقليص نسبة الفضة فيها، وفقدان الدينار يوس لقيمته الحقيقية، تحولت الدولة إلى فرض الضرائب العينية[4]، فكان المواطنون يُجبرون على تقديم المحاصيل والماشية والملابس والعتاد العسكري للجيش تحت بند ما عُرف بـ"التموين العسكري .(Annona Militaris) "وتجاوز الأمر حدود القدرة الإنتاجية للمجتمعات الزراعية، إذ لم يعد في وسع الفلاحين الصغار، الذين كانوا العمود الفقري للإنتاج، تحمّل تلك الأعباء، خاصة مع الامتناع المتعمد لكبار الملاّك عن دفع مستحقاتهم[5].

انعكست هذه الأزمة بشكل مباشر على المقاطعات الإفريقية، وعلى رأسها بلاد المغرب القديم التي أصبحت مستنزَفة اقتصاديًا في خدمة المؤسسة العسكرية. فقد تحولت مستعمرات مثل نوميديا وموريطانيا القيصرية إلى مناطق تموين قسري للوحدات العسكرية

[1]Jones, A.H.M., **The Later Roman Empire 284–602: A Social, Economic and Administrative Survey**, Oxford University Press, 1964.P98

[2]شارن شافية، **النشاط التجاري في نوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني العهد الإمبراطوري الأول**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ القديم، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 280.

[3]C.A.H. Vol.XII**, The economic life of the empire**, C-U-P, London, 1939, p231.

[4]عمري عبد النور، المرجع سابق، ص287.

[5] شارن شافية،المرجع، سابق، ص281.

المنتشرة فيها، ما أدى إلى تهجير السكان من أراضيهم، وتوسيع أملاك الجنود المتقاعدين الذين مُنحوا أراضٍ على حساب الأهالي. وتحوّلت بعض المدن، مثل لامبيز وتيمقاد، إلى مراكز عسكرية أكثر من كونها مراكز حضرية، تنهار بمجرد تراجع تمويل الحاميات[1].

وفضلاً عن ذلك، أصبح الجيش، في ظل عجز الدولة عن دفع رواتب منتظمة، يعتمد على مصادر تمويل مباشرة من السكان المحليين. فُرضت ضرائب جديدة، وزادت الاعتداءات الفردية من طرف الجنود على الممتلكات، وسُجّلت حالات عديدة من هروب الفلاحين، وانضمامهم إلى صفوف الحركات الثورية أو لجوئهم إلى الجبال والسهوب الصحراوية[2].

ومع دخول القرن الخامس، أصبح من الواضح أن الدولة لم تعد تسيطر على جيشها، بل أصبح الجيش عبئًا اقتصاديًا وسياسيًا يفوق قدرة الإمبراطورية على الاحتمال. فالرغبة في الحفاظ على ولاء الجنود دفعت بعض الأباطرة إلى طباعة كميات ضخمة من العملات المنخفضة القيمة، مما فاقم التضخم، وأدى إلى تعطيل السوق الداخلية، وتدهور الثقة في الدولة ومؤسساتها المالية[3].

لقد كانت بلاد المغرب نموذجًا حيًّا على هذا الانهيار. ففي ظل غياب القدرة على تمويل الدفاع عن الحدود، تراجعت فعالية الحاميات، وفقدت الدولة السيطرة على الطرق العسكرية، وانهارت التحصينات التي أنشأها الرومان في فترات سابقة. وعندما حلّ الغزو الوندالي سنة 429م، لم تجد روما القوة المالية أو البشرية لصدّ الهجوم[4]، وانتهى بها المطاف إلى التفاوض على تنازلات إقليمية، ثم خسارة قرطاج نهائيًا سنة 439م، ما مثّل نقطة النهاية للوجود الروماني الفعلي في شمال إفريقيا[5].

---

[1] Mireille (C.**), dévaluation et évolution des prix I-III° siècle dans la revue numismatique** n°27, 1985, Pp 69

[2] محمد البشير شنيتي، **التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص130.

[3] Babelon Ernest, **Description historique et chronologique des monnaies de vulgairement appelée monnaies consulaires**, T.I, paris, 1887, p09

[4] Nancy E. Priest**, A loan of money with some notes on the ala Mauretana**, ZPE, 1983, vol 51, p65.

[5] Babelon jean**, La numismatique antique**, 4e éd., Paris, 1970.p 100.

إن أزمة تمويل الجيش الروماني خلال العهد الإمبراطوري الثاني لم تكن مجرد أزمة مالية، بل كانت علامة على تحوّل جذري في بنية الدولة، فقد تحول الجيش من أداة للحماية إلى أداة استنزاف، وساهم في تسريع انهيار سلطة الإمبراطورية في أطرافها، خاصة في بلاد المغرب، حيث تآكل النفوذ الروماني تحت وطأة الأعباء الاقتصادية التي لم تعد الإمبراطورية قادرة على تحملها.

**فرض الضرائب التموينية العسكرية (Annona Militaris) وأثرها في سكان بلاد المغرب القديم**

في إطار الأزمة النقدية التي عصفت بالإمبراطورية الرومانية منذ القرن الثالث الميلادي، وخاصة في العهد الإمبراطوري الثاني الذي بدأ مع دقلديانوس سنة 285م[1]، اضطرت الدولة الرومانية إلى إجراء تغييرات جذرية في بنيتها الاقتصادية والمالية. ومع انهيار قيمة العملة، وفقدان الاقتصاد النقدي فاعليته، أصبحت الإمبراطورية عاجزة عن تمويل جيشها المتضخم بالوسائل التقليدية، فلجأت إلى بديل قسري تمثّل في فرض ضريبة عينية تُعرف باسم **Annona Militaris**، أو "التموين العسكري[2]."

كانت هذه الضريبة في جوهرها التزامًا إلزاميًا على السكان، لا سيما في المقاطعات الزراعية مثل بلاد المغرب القديم ، بتوفير المؤونة مباشرة لوحدات الجيش[3]. لم تكن الضريبة تقتصر على الحبوب فحسب، بل شملت المواشي، الزيت، النبيذ، القمح، وحتى الأدوات والأخشاب اللازمة للمعسكرات. وكان يتم جمع هذه الإمدادات دون مقابل عادل، بل أحيانًا من دون تعويض على الإطلاق، مما جعلها عبئًا ساحقًا، خاصة على الفلاحين الصغار والمزارعين المستأجرين.

[1] Paul Erdkamp**, The Grain Market in the Roman Empire A Social Political and Economic Study**, CU P.2005, p72.

[2] محمد البشير شنيتي، **التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب اثناء الاحتلال الروماني** ، مرجع نفسه ،ص55.

[3] Jean-Pierre Laporte, **les armée romaines et la révolte de firmus (370-373),** Congrès «L'armée Romaines de Dioclétien à Valentien I. 2002. (2004). Lyon, p 269.

وقد أدّى تطبيق هذه الضريبة إلى **تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة** في الأقاليم المغاربية. أُجبر عدد كبير من الفلاحين على **هجر أراضيهم الزراعية** لعجزهم عن تلبية المتطلبات المفروضة عليهم، إما بسبب قلة الإنتاج أو بسبب نهب المحاصيل من قبل الجنود أو المجموعات المسلحة. ولأن الدولة كانت تعتبر المسؤولية جماعية، فإن أي عجز من أحد الأفراد كان يؤدي إلى معاقبة المجتمع المحلي بأكمله، مما عمّق الشعور بالظلم وفقدان الثقة بالسلطة المركزية[1].

دفعت هذه الأوضاع المزرية عددًا متزايدًا من السكان إلى **اللجوء إلى المناطق الجبلية أو الصحراوية** هربًا من الجباة، وسعياً وراء الأمان الاجتماعي والغذائي، وهو ما أدى إلى تفريغ بعض القرى من سكانها، وتراجع النشاط الزراعي في المناطق التي كانت تُعد سابقًا من مراكز الإنتاج الروماني في إفريقيا[2].

وفي هذا السياق، ظهرت أشكال من **المقاومة غير المنظمة**، شملت تمردات صغرى، وظهور العصابات المسلحة، وقطاع الطرق الذين استهدفوا القوافل العسكرية أو مخازن الدولة، مدفوعين بيأسهم من النظام الجبائي. كما وفّرت هذه الظروف بيئة خصبة للحركات المناهضة للسلطة، كالثوار الدوناتيين أو القبائل المتمردة مثل المازيكس، التي استخدمت استياء السكان كرافعة لتأجيج الصراع السياسي والعسكري ضد روما[3].

لم تكن Annona Militaris مجرد آلية تمويل، بل أصبحت أحد رموز إخفاق الدولة الرومانية في إدارة العلاقة بين الجيش والمجتمع. فبدلاً من أن تضمن الأمن والاستقرار، تحولت هذه السياسة إلى مصدر توتر دائم، عمّق الشرخ بين السكان المحليين والسلطة المركزية، وساهم في النهاية في تسارع تفكك النظام الإمبراطوري في شمال إفريقيا[4].

**الترابط بين الانتشار العسكري والنشاط الاقتصادي في بلاد المغرب خلال الإمبراطورية الرومانية الثانية**

[1] Nancy E. Priest, Op cit, p62

[2] محمد البشير شنيتي، **التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني**، مرجع سابق، ص90.

[3] محمد البشير االشنيتي التغيرات الاقتصادية و اللإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني المرجع نفسه ، ص98.

[4] Babelon jean, p101.

رغم أن التمركز العسكري في المقاطعات الرومانية الغربية، ومن ضمنها بلاد المغرب القديم، قد مثّل في بعض الفترات عامل استقرار نسبي ومحفزًا محدودًا للنشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الدور لم يكن دائمًا إيجابيًا، خاصة مع تعمق الأزمة البنيوية التي عرفتها الإمبراطورية في القرنين الرابع والخامس الميلاديين. فقد تميزت العديد من المواقع العسكرية الرومانية، مثل **لامبيز(Lambaesis) (أنضر الشكل رقم 03)** و**تيمقاد(Thamugadi)** ، بكونها مراكز شبه حضرية استقطبت بعض النشاط التجاري والخدماتي المرتبط بتموين الجيش، مثل إنتاج الحبوب، تربية المواشي، وصناعة الأدوات العسكرية والزراعية[1].

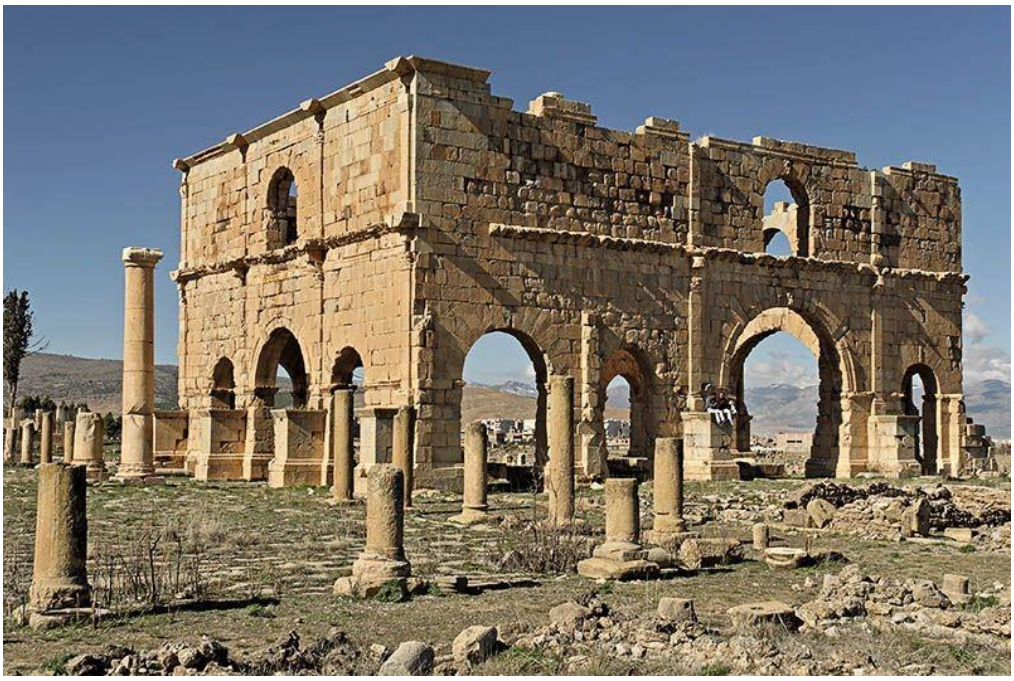

**الشكل رقم (03):** اَمبَايزيس والمعروفة باسم "تازولت" حاليا، و"لمباز" خلال الحقبة الاستعمارية للجزائر.

المصدر : العمري عبد النور تطور الخريطة العسكرية للجيش الروماني... ، المرجع السابق، ص 138

غير أن هذا النمو الاقتصادي ظل **مرتبطًا كليًا بوجود الجيش وبالتمويل الإمبراطوري**، مما جعله هشًا وتابعا للتقلبات المالية والسياسية المركزية. ومع تراجع الموارد

[1] العمري عبد النور، مرجع سابق، ص311.

العامة في الإمبراطورية وتزايد الأعباء على الخزينة، بدأت هذه المعسكرات تفقد تدريجيًا فعاليتها الاقتصادية والعسكرية على السواء. فضعف القدرة على صيانة البنى التحتية العسكرية، وتراجع عدد الجنود، أدى إلى تقلص حجم الطلب المحلي، وانخفاض وتيرة النشاطات المرتبطة به[1].

في الوقت ذاته، أصبحت **تكلفة الإبقاء على هذه المراكز مرتفعة** بشكل لا يتناسب مع العائد منها، خاصة في ظل توسع دائرة الاضطرابات الأمنية وتراجع الإنتاج الزراعي المحيط بها. كما أن البنية التحتية التي أنشئت لخدمة هذه المراكز (من طرق، منشآت مائية، تحصينات...) تطلبت نفقات باهظة من الدولة دون مردود اقتصادي مباشر، ما جعلها عبئًا إضافيًا على مالية الإمبراطورية[2].

وهكذا، تكشف تجربة بلاد المغرب في هذا السياق عن **مفارقة بنيوية** :فالجيش الذي كان من المفترض أن يكون عامل حماية وتثبيت، أصبح بفعل اعتماده المفرط على الموارد المحلية والمركزية، قوة استنزاف اقتصادي. وقد أسهم هذا الاستنزاف في تعميق أزمة الإنتاج، وتفكك التوازن بين الدولة والمجتمع، وسرّع من تراجع السيطرة الرومانية على المناطق النائية.

**ب- إجتماعيا:**

**التأثير على البنية الاجتماعية والريفية في بلاد المغرب خلال العهد الإمبراطوري الثاني**

لم يكن العبء المالي الناتج عن السياسات العسكرية في الإمبراطورية الرومانية الثانية مقتصرًا على تأثيره على الدولة ومؤسساتها، بل امتد بعمق ليُعيد تشكيل البنية الاجتماعية، خصوصًا في المناطق الريفية من بلاد المغرب القديم . فقد أدى تفاقم الضرائب العينية، مثل

[1] محمد البشير شنيتي، **التغيرات الإقتصادية والإجتماعية في المغرب أثناء الإحتلال الروماني**، مرجع سابق، ص101.
[2] كاكي محمد، **ازدهار المظاهر الاقتصادية في الحضارة الرومانية بين روما ومستعمراتها الشمال الإفريقي أنموذجا**، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022, ص668.

ضريبة **Annona Militaris**، وتراجع الإنتاج الزراعي، إلى خلق حالة من **الاختلال الطبقي والاقتصادي الحاد** داخل المجتمعات المحلية[1].

وجد صغار الفلاحين أنفسهم غير قادرين على تلبية التزاماتهم تجاه الدولة، سواء من حيث تأمين المؤونة المطلوبة للجيش أو دفع الضرائب النقدية والعينية الأخرى. وقد أدى ذلك إلى **رهن أراضيهم أو بيعها لكبار الملاّك**، الذين كانت لهم علاقات مباشرة مع ممثلي السلطة الرومانية، ويتمتعون بإعفاءات ضريبية ضمنية أو قدرة على تأجيل الدفع. ومع تكرار هذه الظاهرة، **تمركزت الملكية الزراعية تدريجيًا في يد نخبة محدودة**، مشكلة طبقة أرستقراطية ريفية جديدة ذات امتيازات اقتصادية واجتماعية[2].

في المقابل، دفع فقدان الأرض الفلاحين الصغار إلى **النزوح نحو المدن الرومانية**، لا بحثًا عن فرص جديدة فحسب، بل هربًا من القمع الجبائي ومن عسف السلطة المحلية. ومع ذلك، لم تكن المدن قادرة على استيعاب هذه الكتلة البشرية المتزايدة، خاصةً في ظل الانكماش الاقتصادي العام، فتضخمت أعداد **المهمشين والبطالين**، الذين شكلوا فئة اجتماعية مُهمَلة تتأرجح بين العمل الهامشي والبطالة، وغالبًا ما كانت عرضة للتجنيد القسري أو الاستغلال[3].

هذا التحول في التركيبة الاجتماعية الريفية أسهم في **إضعاف الروابط التقليدية** بين الأرض والسكان، و**أفقد الدولة قاعدة إنتاجها الأساسية**، ليس فقط من حيث الزراعة، بل من حيث التجنيد العسكري أيضًا، إذ تراجعت قدرة الدولة على استقطاب جنود من طبقة الفلاحين، الذين شكّلوا لقرون العمود الفقري للجيش الروماني[4].

كما ساهم هذا التآكل في النسيج الاجتماعي في تغذية **مشاعر السخط والعداء تجاه روما**، وساعد في خلق حواضن اجتماعية للحركات المناهضة للسلطة، سواء كانت مقاومة قبلية أو دينية أو عسكرية. وهكذا، لم يكن الانهيار العسكري في بلاد المغرب منفصلًا عن تحولات

[1] Babelon Ernest,op, cit, p40.
[2] Jean-Pierre Laporte**, la légion VII et la déduction de colonie augustéennes de Maurétanie Césarienne**, Les légions de Rome sous le haut empire. Actes du congrès Lyon. 2000. P200.
[3] nancy E. Priest, Op cit, p71.
[4] Jean-Pierre Laporte, op, cit, p270.

عميقة في المجتمع، بل كان نتيجة مباشرة لتفكك البنية الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تقوم عليها الإمبراطورية منذ قرون.

**تفشي الفساد والنهب المرتبط بالمؤسسة العسكرية الرومانية في بلاد المغرب القديم**

في ظل الانهيار التدريجي للسلطة المركزية الرومانية خلال العهد الإمبراطوري الثاني، وخصوصًا منذ منتصف القرن الرابع الميلادي، تصاعدت مظاهر الفساد والانفلات داخل المؤسسة العسكرية، خاصة في المقاطعات النائية مثل بلاد المغرب القديم . فقد أدى غياب الرقابة الإدارية الفعالة، وضعف السلطة الإمبراطورية في الإشراف على الحاميات والقيادات المحلية، إلى تحوّل العديد من الوحدات العسكرية إلى أدوات للابتزاز والإكراه[1].

مارس الجنود والقادة العسكريون، تحت غطاء الضرورات الأمنية أو في غياب أوامر واضحة، **أشكالًا متعددة من الضغط على السكان المدنيين**، تمثلت في **الاستيلاء القسري على المؤونة، ونهب الممتلكات، وفرض العمل الإجباري دون أجر**، سواء في مشاريع مدنية (كصيانة الطرق والمعسكرات) أو في خدمة الحاميات بشكل مباشر. ولم يكن من النادر أن تُستغل الضرائب العينية، كالتموينية العسكرية(Annona Militaris) "، كذريعة لنهب الفلاحين ومصادرة محاصيلهم ومواشيهم، دون تعويض أو إشراف رسمي[2].

هذه الممارسات لم تكن مجرد تجاوزات فردية، بل أصبحت جزءًا بنيويًا من سلوك المؤسسة العسكرية في المناطق البعيدة، ما أدّى إلى **تآكل الثقة بين السكان المحليين والسلطة الرومانية**، وخلق مناخًا من الرفض الاجتماعي والمقاومة الصامتة أو العنيفة. وقد ساهم هذا الوضع في **تفكيك الاقتصاد القروي المحلي**، وهجرة أعداد متزايدة من الفلاحين إلى المناطق الجبلية أو الصحراوية، كما دفع البعض إلى الانخراط في الحركات الثورية أو حتى في عصابات الطرق[3].

[1] كاكي محمد، المرجع سابق ، ص673.
[2] توفيق إسكندر، **بحوث في التاريخ الاقتصادي**، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 2017, ص36.
[3] نفس المرجع، ص65.

وبذلك، فإن تفشي الفساد داخل الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم لم يكن فقط تعبيرًا عن ضعف إداري، بل **أحد المحركات الرئيسية لتآكل النظام الإمبراطوري نفسه**، وساهم في خلق أرضية خصبة لانهيار السيطرة الرومانية في المنطقة خلال القرن الخامس الميلادي[1].

[1] كاكي محمد، مرجع سابق، ص680.

## خاتمة:

بعد استقراء شامل لتطور المؤسسة العسكرية الرومانية في بلاد المغرب القديم خلال العهد الإمبراطوري الثاني( 285 م – 476 م ) ، يتبيّن بوضوح أن الجيش لم يكن مجرد أداة حربية، بل كان في صميم المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للإمبراطورية. وقد سمح هذا البحث بالكشف عن مجموعة من النتائج الجوهرية التي تساعد على فهم أعمق لموقع بلاد المغرب القديم داخل المشروع الإمبراطوري الروماني في مرحلته المتأخرة نذكر منها:

– أظهرت الدراسة أن المؤسسة العسكرية الرومانية تطورت عبر مراحل متعددة، من جيش مواطني جمهوري إلى جيش مهني محترف ذي طابع إمبراطوري، خاصة مع الإصلاحات التي شهدها العصرين السيفيري والدقلديانوسي، والتي كان لها أثر مباشر في إعادة توزيع الوحدات، وتحديد تموقعها، وتكييفها مع التحديات الجديدة، خاصة على أطراف الإمبراطورية.

– أثبتت خصوصية بلاد المغرب القديم كمنطقة حدودية أنها لم تكن فقط امتدادًا جغرافيًا هامشيًا، بل كانت ساحة متحركة ومليئة بالتحديات العسكرية والسياسية، نتيجة لعوامل التضاريس، وتركيبة السكان القبلية، وصعوبة فرض السيطرة المستدامة على مجالاتها الداخلية. وقد تجلّت هذه الصعوبات في طبيعة التمردات المستمرة، والثورات المحلية، والمقاومات المنظمة مثل ثورتي فيرموس وجيل7دون.

– بيّن البحث أن العلاقة بين الجيش الروماني والسكان المحليين لم تكن ثابتة أو موحدة، بل تراوحت بين القمع والتحالف، وبين التجنيد والاستيعاب، وبين الاحتكاك والصراع. كما أن توظيف الزعماء المحليين ضمن المنظومة العسكرية لم يكن دائمًا ضامنًا للاستقرار، بل شكّل أحيانًا مدخلًا إلى الولاءات المزدوجة، والتفكك الإداري.

– تبيّن أن المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة لم تعد قادرة على أداء دورها التقليدي في الدفاع عن أطراف الإمبراطورية، بسبب تراكم الأزمات الاقتصادية، وارتفاع كلفة الإنفاق العسكري، واعتماد الدولة على ضرائب تموينية مرهقة أنهكت السكان، وأدت إلى خلل بنيوي في التوازنات الاجتماعية، نتيجة لانهيار الفلاحة الصغيرة، وتفشي ظواهر الهجرة الداخلية والتهميش.

– كشفت الدراسة أن الجيش تحول تدريجيًا من مؤسسة أمنية إلى جهاز استهلاكي غير منتج، يستنزف الموارد دون أن يسهم في تنمية أو استقرار فعلي، بل كان في بعض الفترات عامل اضطراب، نتيجة الفساد، والنهب، وتراجع الانضباط العسكري، ما ساهم في توتر العلاقة مع المجتمع المحلي.

– برز بوضوح أن فشل الإصلاحات السياسية والإدارية والعسكرية، وغياب قيادة مركزية فعالة، وتسارع التهديدات الخارجية، كلها عوامل اجتمعت لتقوّض فعالية الجيش في بلاد المغرب، وتسهم في انهيار الهيمنة الرومانية، خاصة بعد الغزو الوندالي وسقوط قرطاج سنة 439م، مما شكّل النهاية الفعلية للوجود العسكري الروماني في المنطقة.

وبناءً على ما سبق، فإن تجربة الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم خلال العصر الإمبراطوري الثاني تشكّل نموذجًا تاريخيًا مهمًا لفهم العلاقة بين الجيوش المركزية والإمبراطوريات المتوسعة، خاصة حين يتقاطع الأداء العسكري مع أزمات سياسية واقتصادية عميقة. فالمؤسسة العسكرية، بدل أن تكون أداة تثبيت للاستقرار، تحوّلت في المرحلة المتأخرة إلى مؤشر على تآكل الدولة، ومرآة لانهيارها التدريجي.

# بيبليوغرافيا

**قائمة المصادر :**

**أ- المصادر باللغة العربية:**


- إدوارد جيبون، اضمحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها، ج1، ترجمة لويس سنكدر، راجعه وقدمه أحمد نجيب هاشم، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، مصر، 1969.
- أرنولد توينبي، تاريخ البشرية، ج1، نقله نيقولا زيادة، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1971.
- أوروسيوس، تاريخ العالم، ترجمة عبد الرحمن بدوي، المؤسسة العربية الدراسات والنشر.
- ديورانت ول، قصة الحضارة، قيصر والمسيح أو الحضارة الرومانية، ج1، مج3،ترجمة محمد بدران، الإدارة الثقافية، جامعة الدول العربية، ط3، 1972.
- مونتسكيو، تأملات في تاريخ الرومان، ترجمة عبد الله العروي، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء – المغرب .2011


**2- المصادر باللغة الأجنبية :**


- Auld-Gelle, *Les Nuits attiques*, M. Charpentier & M. Blanchet (éds), Œuvres complètes d'Aulu-Gelle, Garmier, 1920, Bibliothèque latine-française, n°31.
- Aurelius Victor, *Des Césars*, Trad. fr. M. N. A. Dubois, Paris: C. Panckoucke, 1545, (Bibliothèque latine-française, 28e série).
- Frontin, Sextus Julius, *Stratagèmes (Strategemata)*, Trad. A. Wartelle, Paris: Les Belles Lettres, 1968.
- Gallicanus, Vulcatrus, in: *Écrivains de l'Histoire Auguste*, Tome I, Trad. M. F. L. Legay, Paris: C.-L.-F. Panckoucke, 1847.

- Hérodien, *Histoire romaine depuis la mort de Marc Aurèle jusqu'à l'avènement de Gordien*, Trad. Léon Halévy, Paris, 1860.
- Julius Capitolinus, in: *Écrivains de l'Histoire Auguste*, Tome III, Trad. M. Valton, Paris: C.-L.-F. Panckoucke, 1844.
- Tacite (Tacitus), *Histoires (Historiarum Libri)*, Trad. Pierre Wuilleumier, Paris: Les Belles Lettres, Collection Budé.

I. قائمة المراجع:

**أ- المراجع باللغة العربية:**

- إبراهيم نصحي، تاريخ الرومان ، ج 1 ، مكتبة أنجلوه المصرية ، القاهرة، 1983 .
- أحمد علي عبد اللطيف ، مصادر التاريخ الروماني، القاهرة، 1964.
- أحمد علي عبد اللطيف، التاريخ الروماني "عصر الثورة"، دار النهضة العربية، بيروت، 1945م.
- احمد غانم ، حافظ ، الإمبراطورية الرومانية" من المنشأة أي الانهيار، دار المعرفة الجامعية معيَّة ، الإسكندرية ، 2007م .
- توفيق إسكندر، بحوث في التاريخ الاقتصادي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية،2017.
- د. سلمى محمد بكر هوساي، التنظيمات العسكرية في الولاية العربية الرومانية (106-305م).
- سعيد عبد الفتاح عشور، تاريخ أوروبا في العصور الوسطى ،دار النهضة العربية ، بيروت، د ت، 1972
- سيد أحمد علي ناصري، تاريخ الإمبراطورية الرومانية سياسي و حضاري، دار النهضة العربية، ط2، القاهرة، 1991.

- شنيتي، محمد البشير. أضواء على تاريخ الجزائر القديم. الجزائر: دار الحكمة، 2003.
- عبد الحفيظ فضيل الميار, تاريخ ولايات شمال افريقيا الرومانية, كلية التربية – جامعة الفاتح طرابلس, 1994.
- عبد الحميد زوزو، تاريخ المغرب القديم: الاحتلال الروماني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- عبد الحميد عمران، مقاومات الاحتلال الروماني ثورة فيرموس سنة 372م أنموذجا، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – (الجزائر)، 2011.
- عبد العزيز أكرير، مقاومة الموريين للرومان بموريطانيا الطنجية ما بين 40–285م دراسة اسطوريوغرافية"، في المقاومة المغربية عبر التاريخ أو مغرب المقاومات، ج 2، الرباط ، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2005.
- عبد العزيز بوباكير، الاقتصاد والمجتمع في إفريقيا الرومانية، دار القصبة، الجزائر، 2005.
- عبد العزيز، عبد الفتاح حجازي، روما وأفريقيا، كلية التربية – جامعة عين شمس، مكتبة الأنجلو المصرية.
- عبد العليم مصطفى كمال، تاريخ شمال إفريقيا القديم في العصر الروماني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
- فوزي عطوي، الحضارة الرومانية من نشأتها إلى سقوطها، دار الفكر اللبناني، بيروت، 2004.
- محمد البشير شنيتي، التغييرات الاقتصادية والإجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني, المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية وحدة رغاية، الجزائر، 1984.

- محمد بشير الشتيبي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني بحث منظومة التحكم العسكري الليمس الموريطاني و مقاومة المور ، الجزأ الأول ، جامعة الجزائر ، معهد الأثار ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية ، 2018 .
- محمد محيى الدين المشرفي،إفريقيا الشمالية في العصر القديم، الطبعة الرابعة، 1389 هـ - 1969 م، دار الكتب العربية، تونس.
- محمود محمد الحويري، رؤية في سقوط الإمبراطورية الرومانية، سوهاج، مصر، 1995.
- الهادي مصطفى بولقمة وسعد خليل الغزيري، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الدار الجماهيرية للنشر ، ط1، 1955.
- يوسف الهادي، المغرب القديم من خلال المصادر الرومانية، دار الطليعة، بيروت،1986.

**ب- المراجع المعربة :**

- ايمار اندريه و ابوايه جانين، تاريخ الحضارات العام 'روما و إمبراطوريتها) ترجمة فريد واعر و يوسف داعر م2، منشورات عويدات، بيروت، 1964.
- باتريك لورو، الإمبراطورية الرومانية، ترجمة جورج كتوره، ط1، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2008.
- بارور.هـ : الرومان، تر عبد الرزاق يسرى م سهير القلماوي، دار الهدى المصرية، 1968
- بريان هربات و رمنقتن تاريخ، ولايات شمال إفريقيا الرومانية من دقلدبانوس إلى الاحتلال ،ت، عبد الحفيظ الميار، كلية التربية ، جامعة الفاتح طرابلس، 1994 .
- تشار لزورث، الإمبراطورية الرومانية ، تر ، رمزي عبده ، جرجس ، دار الفكر العربي ، 1961.
- دياكوف، كوفاليف، الحضارات القديمة، الجزء الثاني، دار علاء الدين، دين، دمشق، 2000.

- رستو فتزاف، تاريخ الإمبراطورية الرومانية الاجتماعي والاقتصادي – ترجمة (ت) زكي علي، محمد سليم، سالم، الجزء الأول، مكتبة النهضة المصرية، 1957 م.
- لا نجر وليام، موسوعة تاريخ العالم، الجزء الأول، ت، محمد مصطفى زبادة ، مؤسسة النهضة المصرية، د ت.

**ت- المقالات :**

- ديفيد ما تتغلى، الأوضاع الاقتصادية والثقافية في أواخر الفترة الرومانية بإقليم المدن الثلاث، مجلة آثار العرب، العدد 9–10، خريف 1997، ترجمة: مصطفى عبدالله الترجمان، جمعية الدراسات الليبية، لندن.
- زايد موسى معمر، إصلاحات سبتيميوس سيفيروس العسكرية و أثرها على منطقة المدن الطرابلسية خلال الأسرة السيفيرية( 192 م – 235م) ، مجلة جامعة الزيتونة الع 30 ، 2019 ، كلية التربية .
- الطيب بوساحة, نشات وتطور الجيش الروماني من العهد الملكي إلى الإمبراطوري ( التركيبة والتجنيد ) مجلة الأحياء مجلد 21 ، العدد 28 ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، باتنة ، 1 جانفي 2021 .
- فاطمة مهران احمد مهران، تقسيم القوات المساعدة داخل الجيش الروماني ، مجلة كلية الأداب ، المجلد 60 ، العدد 03 ، جامعة بنها ، أكتوبر 2023 .
- كاكي محمد، ازدهار المظاهر الاقتصادية في الحضارة الرومانية بين روما ومستعمراتها الشمال الإفريقي أنموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2022.
- محمد الصغير غانم، بعض من ملامح التحرير في الجزائر أثناء فترة الاستعمار الروماني"، مجلة الثقافة، العدد 115، الجزائر، وزارة الاتصال والثقافة، 1997.

- محمد الهادي حارش ، 1993: ثورة فيرموس 372-375م، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، العدد، 7.
- محمد قاسم، الإصلاحات السيفيرية في الإمبراطورية الرومانية ، مجلة التواصل في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 26 ، العدد 03 ، جامعة أحمد بن بلة ، وهران ، 2019 .
- نصر الدين تمام،التحصينات العسكرية التحصينات العسكرية نوميديا و موريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الرومان، مجلة الدراسات الافريقية العدد 06 ، جامعة الجزائر 02 ، 2018.

**ث- الرسائل و الأطروحات :**

- رباح عيساوي ، الرتب العسكرية للجيش الروماني في المقاطعتين افريقية البروقنصلية خلال العهد الإمبراطورية الأعلى 27 قم لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث ، تاريخ تخصص بلاد المغرب القديم .
- شارن شافية، النشاط التجاري في نوميديا وموريطانيا القيصرية أثناء الاحتلال الروماني العهد الإمبراطوري الأول، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ القديم، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- العمر بديع ، الجيش الروماني في الفترة الرومانية، (31 ق. م - 284 م ) رسالة ماجستير في التاريخ القديم 2010 م .
- العمري عبد النور، تطور الخريطة العسكرية للجيش الروماني ببلاد المغرب القديم في ظل الاستراتيجية التوسع و حتمية التراجع (146 ق م - 439 م ) مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، علوم في التاريخ القديم ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم تاريخ أبو سعد الله ، جامعة الجزائر 2 ، 2014 - 2015 .
- اللافي محمد السالم ، إصلاحات الإمبراطور ديلقديانوس و آثاره السلبية و الإيجابية على الإمبراطورية الرومانية فيما في 284- 305 م،ماجستير في التاريخ القديم ، 2008.

## ج- المراجع باللغة العربية:


- Amblim, W., *The Roman Army in the First Century*, Brigham Young University Studies, 1996.
- Babelon, Ernest, *Description historique et chronologique des monnaies consulaires*, T.I, Paris, 1887.
- Babelon, Jean, *La numismatique antique*, 4e éd., Paris, 1970.
- Bury, J.B., *History of the Later Roman Empire from the Death of Theodosius I to the Death of Justinian*, 2 vols., New York, 1958.
- Cagnat, René, *L'armée romaine d'Afrique et l'occupation militaire de l'Afrique sous les empereurs*, Paris: Imprimerie Nationale, 1913.
- Camps, Gabriel, *Berbères: mémoire et identité*, Alger: Éditions ANEP, 1987.
- Carcopino, Jérôme, 1918, « Les Castella de plaine de Sétif d'après une inscription latine », *Revue Africaine*.
- Christol, Michel, *L'Empire romain du IIIe siècle: histoire politique (de 192 à 324 après J.-C.)*, Paris: Seuil, 1997.
- Courtois, C., *Les Vandales et l'Afrique*, Paris, 1955.
- Dabroura, E., « Les troupes auxiliaires de l'armée romaine en Syrie », in *Dialogues d'histoire ancienne*, vol. S, 1979.
- Dabson, B. Mann J., *The Roman Army*, Raleigh: Lulu Enterprises Inc., 1973.

- Edward Luttwak, *The Grand Strategy of the Roman Empire from the First Century AD to the Third*, USA, 1976.
- Erdkamp, Paul, *The Grain Market in the Roman Empire: A Social, Political and Economic Study*, CUP, 2005.
- Gsell, S., *Le climat de l'Afrique du nord*, Alger: Jourdain, 1911. 15. Gsell, S., *Les Monuments antiques de l'Algérie*, Paris, 1901.
- Gsell, S.T., « La Tripolitaine et le Sahara au IIIe siècle de notre ère », *Mémoire de l'Académie des Inscriptions et Belles-Lettres*, XI.III.1926.
- Grant, M., *The Roman Emperors: A Biographical Guide to the Rulers of Imperial Rome 31 BC – AD 476*, London: Weidenfeld & Nicolson, 1985.
- Jones, A.H.M., *The Later Roman Empire 284-602: A Social, Economic and Administrative Survey*, Oxford University Press, 1964.
- Julien, Charles-André, *Histoire de l'Afrique du Nord: des origines à la conquête arabe*, Paris: Payot, 1961.
- Laporte, Jean-Pierre, « La légion VII et la déduction de colonie augustéennes de Maurétanie Césarienne », *Les légions de Rome sous le haut empire*, Congrès de Lyon, 2000.

- Laporte, Jean-Pierre, « Les armées romaines et la révolte de Firmus (370-373) », *Congrès: L'armée Romaine de Dioclétien à Valentinien I*, 2002 (pub. 2004), Lyon.
- Le Bohec, Yann, *L'armée romaine en Afrique*, Paris: CNRS Éditions, 1989.
- Lepelley, Cl., *Le Serment*, Tome I, Théories et devenir, Paris: CNRS Éditions, 1991.
- Mandouze, A., *Prosopographie chrétienne du Bas-Empire, 1. Afrique*, Paris, 1982.
- Marcel Benabou, *La résistance africaine à la romanisation*, 1976.
- Matthews, J., *Western Aristocracies and Imperial Court AD 364-425*, Oxford, 1990.
- Mattingly, David, *Tripolitania*, London: Batsford, 1995.
- Maurice, J., *Numismatique constantinienne*, Paris, 1908.
- Mireille, C., « Dévaluation et évolution des prix I–III° siècle », *Revue Numismatique*, n°27, 1985.
- Nancy E. Priest, « A Loan of Money with Some Notes on the Ala Mauretana », *ZPE*, 1983, vol. 51.
- Rabuffat, R., « Maximien en Afrique », *Afr. Rom.*, vol. 6, Sassari, 1989, pp. 120-123; Id., « L'empereur Maximien à Sétif », Actes du colloque international sur l'histoire de Sétif, 1970, 7e Suppl. au B.A.A.

- Roth, J.P., *The Logistics of the Roman Army at War (264 BC – AD 235)*, Leyde: Brill, Columbia Studies in Classical Tradition, vol. 23, 1998.
- Salama, *La fin de l'Afrique romaine*, CNRS Éditions, Paris, 1995.
- Schmidt, L., *Geschichte der Wandalen*, 1942, p.218.
- Summer, G.V., « The Legion and the Centuriate Organization », *JRS*, 60, 1970.
- Thouvenot, R., « Saint Augustin et les païens », dans *Hommage à Jean Bayet*, Bruxelles, 1964.
- Todd, M., *Everyday Life of the Barbarians, Goths, Franks and Vandals*, London: Batsford, 1972.

# الفهارس

1- فهرس الخرائط و الأشكال

2- فهرس الأعلام و البلدان

3- فهرس المحتويات

# فهرس الخرائط و الأشكال

## فهرس الخرائط :

1-خريطة تمثل أهم المناطق والقبائل التي شملتها ثورة فيرموس.....50

2-خريطة تمثل التضاريس الجبلية لبلاد المغرب .....66

## فهرس الأشكال:

1-اَمبَايزيس والمعروفة باسم "تازولت" حاليا، و"لمباز" خلال الحقبة الاستعمارية للجزائر..... 99

# واجهة فهرس الأعلام و البلدان

**فهرس الأعلام :**

أوكتافيوس : 15 16 18 30 31 32 38 39

دقليديانوس : 38

سبتيموس سيفروس : 23 25 38 69 71

فيرموس : 49 50 51 52 53 54 70 89 91 104 109 111

هدريانوس: 20 21

وجيلدون : 5 53 70 104

**فهرس البلدان :**

إيطاليا : 7، 31 ، 40، 55، 66 69،

البروقنصلية:7، 48 ، 51، 76 ،112

روما : 5،6 ، 8 ، 10،11،12 ، 13 ،14،41

لمباز : 99

المغرب القديم : 6، 7، 8، 10، 11 ،13 ،18 ،،19 20، 57، ،58 ،59 67 ،68 69، 101 ،102

أفريقيا : 7 ،28 31، 34، 35 ،41 ،42 43 ،50 51 ،53 61 ،62، 63، 90 ،91 94 ،110

وبلاد الغال : ،10 11 ،31 39 45 60 62 65 91

# فهرس المحتويات

| الفهرس | الصفحة |
|---|---|
| **شكر و عرفان** | |
| **الإهداء** | |
| مقدمة | أ |
| **الفصل الأول: الجيش الروماني لبلاد المغرب القديم (لمحة عامة)** | |
| المبحث الأول: نشأة الجيش الروماني | **5** |
| المبحث الثاني: إصلاحات في الجيش الروماني | **19** |
| المبحث الثالث: تنظيم وتقسيمات الجيش الروماني | **29** |
| **الفصل الثاني: واقع الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم خلال العصر الإمبراطوري الثاني** | |
| المبحث الأول: التاريخ العسكري في شمال إفريقيا خلال الإمبراطورية | **44** |
| المبحث الثاني: طبيعة علاقة قبائل بلاد المغرب القديم مع الجيش الروماني وتأثيرها عليه | **57** |
| المبحث الثالث: أثر الخصائص الجغرافية والتضارسية في فاعلية الجيش الروماني ببلاد المغرب القديم | **64** |
| **الفصل الثالث: ملامح ضعف الجيش الروماني ببلاد المغرب القديم** | |
| المبحث الأول: مراحل التراجع العسكري للإمبراطورية الرومانية في بلاد المغرب القديم | **75** |
| المبحث الثاني أسباب وعوامل ضعف الجيش الروماني في بلاد المغرب القديم | **84** |
| المبحث الثالث : تداعيات السياسة العسكرية الرومانية على سكان بلاد المغرب القديم | **94** |
| خاتمة | **103** |
| بيبليوغرافيا | **106** |
| الفهارس | **116** |
| فهرس الخرائط والأشكال | **118** |

| | |
|---|---|
| فهرس الأعلام والبلدان | **120** |
| فهرس المحتويات | **122** |
| ملخص الدراسة | |

**ملخص الدراسة :**

تناولت هذه الدراسة موضوع المؤسسة العسكرية في بلاد المغرب خلال العهد الإمبراطوري الروماني الثاني (285م–476م)، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية التي استندت إليها روما في إدارة أطراف إمبراطوريتها، وضمان أمن حدودها، خاصة في مواجهة الاضطرابات المتزايدة داخليًا وخارجيًا في مرحلة عُرفت بسمات التراجع والانهيار.

استهلت الدراسة بتتبع تطور النظام العسكري الروماني، انطلاقًا من جذوره الأولى في العهد الملكي (753–509 ق.م)، مرورا بالعهد الجمهوري (509–27 ق.م)، حيث ظهر الجيش كمؤسسة مواطَنية مرتبطة بالمجتمع المدني، ثم وصولًا إلى العصر الإمبراطوري الأول (27 ق.م–284م)، الذي شهد تحول الجيش إلى أداة إمبريالية في خدمة التوسع الجغرافي والهيمنة المركزية. وقد استعرض البحث أبرز محطات الإصلاح العسكري، بدءًا بإصلاحات ، مرورًا بتعديلات العائلات الإمبراطورية الكبرى (اليليوكلودية، الأنطونية ،السيفيرية) وصولًا إلى إصلاحات الإمبراطور دقلديانوس، التي مثلت نقطة تحول هيكلية في بنية الجيش وتوزيعه وموارده، حيث سعى إلى إعادة ضبط العلاقة بين الأمن والمجتمع من خلال تنظيم جديد للفِرق العسكرية والضرائب الدفاعية.

بعد هذا التمهيد البنيوي، ركز البحث على خصوصية بلاد المغرب القديم ضمن النظام الدفاعي الروماني في العهد الإمبراطوري الثاني، باعتبارها منطقة حدودية ذات طبيعة جغرافية معقدة وسكان قبليين حافظوا على استقلال نسبي، مما جعل التحديات العسكرية في هذه الجهة مختلفة عن باقي الأقاليم الرومانية. استعرضت الدراسة تطور الوضع الأمني من خلال التمردات الكبرى التي عرفتها المنطقة، كتمردات دقلديانوس وماكسيميان، وثورات فيرموس وجيلدون، والصراعات الداخلية بين الجنرالات كهيراكليان، مؤكدة أن أغلبها كان نتيجة مباشرة لضعف السيطرة المركزية، وغياب المعالجة الجذرية للأزمات المتراكمة.

كما أبرزت الدراسة أثر التضاريس المتنوعة للمنطقة المغاربية (الجبال، السهوب، الصحارى الأودية) على فاعلية الجيش الروماني، حيث فرضت الجغرافيا على الجيش أن يتبنى استراتيجيات تكيفية مرنة، مثل التمركز في نقاط دفاعية مرتفعة. وقد تبيّن أن هذه الظروف حالت دون التوسع الروماني الكامل في الداخل، وأبقت مناطق شاسعة خارج السيطرة الفعلية.

ناقش البحث أيضًا طبيعة العلاقة بين الجيش والسكان المحليين، والتي لم تكن ثابتة، بل عرفت مراحل من العداء والمقاومة، ثم الانخراط التدريجي عبر التجنيد والتحالف، خاصة في ظل اعتماد روما على سياسة "الحكم غير المباشر" وتوظيف الزعماء المحليين كوسطاء عسكريين. إلا أن هذه العلاقة لم تخلُ من التوتر، بل شكلت أحيانًا عاملًا إضافيًا في تفاقم الأزمة السياسية والاجتماعية.

في الجانب الاقتصادي، بيّنت الدراسة أن الجيش الروماني، بدل أن يكون عامل استقرار تحوّل في المرحلة الإمبراطورية الثانية إلى عبء ثقيل على خزينة الدولة، نتيجة التضخم وتراجع الإنتاج الزراعي والعملة، ما أدى إلى انهيار الفلاحة الصغيرة، ونزوح الفلاحين، وانتشار الفقر وتفاقم الفوارق الطبقية، كما تحول الجيش من مؤسسة أمنية إلى جهاز استهلاكي يمتص موارد الدولة دون مردودية، بل ويكرّس الفساد والنهب والاعتداء على السكان المحليين.

أمام هذا الوضع، بيّنت الدراسة أن البنية العسكرية الرومانية بدأت تتآكل تدريجيًا بفعل مجموعة من العوامل المترابطة: فشل الإصلاحات المركزية، غياب التمويل، ضعف القيادة السياسية تفشي الانقسامات الداخلية، وتصاعد التهديدات الخارجية، خصوصًا من القبائل البربرية في الجنوب، وصولًا إلى الغزو الوندالي الذي شكّل الضربة القاضية للوجود العسكري الروماني في بلاد المغرب، بعد سقوط قرطاج سنة 439م، وتوقيع معاهدة سنة 442م تعترف بسيطرة الوندال على القسم الأكبر من شمال إفريقيا.

تكشف الدراسة من خلال هذا المسار الطويل أن نهاية الجيش الروماني في بلاد المغرب لم تكن نتيجة هزيمة عسكرية مفاجئة، بل حصيلة لانهيار تدريجي في التماسك السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبهذا المعنى، فإن مصير المؤسسة العسكرية الرومانية لم يكن معزولًا عن التغيرات البنيوية التي عرفتها الإمبراطورية ككل، بل كان انعكاسًا مباشرًا لها، ومؤشرًا صارخًا على تحوّل الإمبراطورية من مركز قوة مهيمنة إلى كيان هشّ وعاجز عن ضبط هوامشه.

**Summary of the Study:**

This study addressed the topic of the military institution in the Maghreb during the Second Roman Imperial Period (285–476 AD), considering it as one of the fundamental pillars upon which Rome relied to manage the outskirts of its empire and secure its borders, especially in light of increasing internal and external disturbances during a phase marked by decline and collapse.

The study began by tracing the development of the Roman military system from its earliest roots during the Regal Period (753–509 BC), through the Republican Period (509–27 BC), when the army emerged as a citizen institution closely tied to civil society, and into the First Imperial Period (27 BC–284 AD), which witnessed the army's transformation into an imperial tool for geographic expansion and centralized dominance. The research reviewed key phases of military reform, starting with the reforms of Gaius Marius, followed by adjustments by major imperial dynasties (the Antonines, the Julio-Claudians, the Severans), and culminating in the reforms of Emperor Diocletian. Diocletian's reforms marked a structural shift in the army's organization, distribution, and resources, aiming to recalibrate the relationship between security and society through new arrangements of military units and defense taxation.

Following this structural introduction, the research focused on the specific role of the Maghreb region within the Roman defensive system during the Second Imperial Period, given its status as a frontier region characterized by complex geography and tribal populations who maintained relative independence. These factors made the military challenges in this region distinct from those in other Roman provinces. The study examined the evolution of the security situation through major rebellions in the region, such as those during the reigns of Diocletian and Maximian, the revolts of Firmus and Gildo, and internal conflicts between generals such as Heraclian. It concluded that most of these uprisings were a direct result of weak central control and a failure to address the region's accumulating crises fundamentally.

The study also highlighted how the Maghreb's varied terrain (mountains, steppes, deserts, and valleys) affected the effectiveness of the Roman army. Geography forced the army to adopt flexible, adaptive strategies, such as establishing fortified positions in elevated areas. These conditions prevented full Roman expansion into the interior and left vast regions outside effective Roman control.

The research further explored the fluctuating relationship between the army and the local population. This relationship ranged from phases of hostility and resistance to gradual integration through recruitment and alliances, especially given Rome's reliance on a policy of "indirect rule" and the use of local tribal leaders as military intermediaries. However, this relationship was often strained and sometimes exacerbated political and social crises.

Economically, the study showed that rather than being a stabilizing force, the Roman army during the Second Imperial Period became a heavy burden on the imperial treasury, due to inflation, declining agricultural production, and currency devaluation. This led to the collapse of small-scale agriculture, peasant displacement, widespread poverty, and increasing social inequality. The military transformed from a security institution into a consumer entity that drained state resources, fostered corruption, and frequently abused local populations.

Faced with this situation, the study demonstrated that the Roman military structure gradually eroded due to interconnected factors: the failure of central reforms, lack of financial

resources, weak political leadership, internal divisions, and rising external threats, particularly from Berber tribes in the south. This process culminated in the Vandal invasion, which dealt the final blow to Roman military presence in the Maghreb after the fall of Carthage in 439 AD and the signing of a treaty in 442 AD recognizing Vandal control over most of North Africa.

Through this long historical trajectory, the study reveals that the end of the Roman army in the Maghreb was not the result of a sudden military defeat, but rather the outcome of a gradual collapse in political, economic, and social cohesion. In this sense, the fate of the Roman military institution was not isolated from the structural transformations of the empire as a whole but was a direct reflection of them and a stark indicator of Rome's transformation from a dominant imperial center to a fragile entity incapable of controlling its peripheries.

**Résumé de l'étude :**

La étude porte sur l'institution militaire dans les provinces du Maghreb présente durant la seconde période impériale romaine (285–476 apr. J.-C.), considérée comme l'un des piliers fondamentaux sur lesquels Rome s'appuya pour administrer les confins de son empire et garantir la sécurité de ses frontières, notamment face à la recrudescence des troubles internes et externes, dans une phase historique marquée par le déclin et l'effondrement.

L'étude débute par une analyse de l'évolution du système militaire romain depuis ses origines au cours de la période royale (753–509 av. J.-C.), en passant par l'époque républicaine (509–27 av. J.-C.), période durant laquelle l'armée s'imposa comme une institution civique intimement liée à la société, jusqu'à la première période impériale (27 av. J.-C.–284 apr. J.-C.), qui vit l'armée se transformer en un instrument impérial au service de l'expansion territoriale et de l'affirmation du pouvoir central. La recherche revient également sur les principales étapes des réformes militaires, des réformes de Caius Marius aux ajustements opérés par les grandes dynasties impériales (antonine, julio-claudienne, sévérienne), pour aboutir aux réformes de Dioclétien, lesquelles marquèrent un tournant structurel dans l'organisation et le financement de l'armée, ainsi que dans sa répartition territoriale. Ces mesures visaient à rééquilibrer le rapport entre sécurité militaire et société civile à travers une nouvelle organisation des unités militaires et des prélèvements fiscaux destinés à la défense.

Sur cette base, l'étude s'est concentrée sur la spécificité du Maghreb dans le dispositif défensif romain durant la seconde période impériale, en tant que région frontalière dotée d'une géographie complexe et peuplée de tribus conservant une relative autonomie. Cette configuration a conféré aux défis militaires de cette zone un caractère singulier par rapport aux autres provinces de l'Empire. La recherche retrace l'évolution de la situation sécuritaire à travers les grandes insurrections qui secouèrent la région, telles que celles survenues sous les règnes de Dioclétien et Maximien, les révoltes de Firmus et de Gildon, ainsi que les luttes intestines entre généraux comme Héraclien. La plupart de ces soulèvements apparaissent comme les conséquences directes de l'affaiblissement du contrôle central et de l'absence de solutions structurelles aux crises récurrentes.

L'étude met également en évidence l'impact de la diversité géographique du Maghreb (montagnes, steppes, déserts, vallées) sur l'efficacité opérationnelle de l'armée romaine, qui fut contrainte d'adopter des stratégies défensives adaptées, comme le recours aux positions élevées fortifiées. Ces contraintes ont freiné l'expansion romaine vers l'intérieur, maintenant de vastes espaces en dehors de l'autorité effective de l'Empire.

Par ailleurs, l'étude analyse la nature fluctuante des relations entre l'armée et les populations locales, marquées tour à tour par des phases de résistance puis par une intégration progressive via le recrutement ou des alliances, notamment dans le cadre de la politique romaine dite de « gouvernement indirect », qui utilisait les chefs locaux comme relais militaires. Cette relation n'était cependant pas exempte de tensions et s'est parfois révélée être un facteur aggravant des crises politiques et sociales.

Sur le plan économique, l'étude démontre que, loin d'être un facteur de stabilisation, l'armée romaine se transforma progressivement durant la seconde période impériale en un fardeau financier pesant lourdement sur le trésor public. L'inflation, le déclin de la production agricole, la dépréciation monétaire et l'effondrement de l'agriculture paysanne entraînèrent

des déplacements de population, la paupérisation croissante des classes rurales, l'aggravation des inégalités sociales, et contribuèrent à faire de l'armée une institution de plus en plus consommatrice de ressources sans véritable rentabilité. Pire encore, l'armée finit par se muer en instrument de prédation, multipliant abus, corruption et violences à l'encontre des populations locales.

Face à cette situation, l'étude souligne que l'institution militaire romaine connut un processus d'effritement progressif, résultant d'un enchaînement de facteurs interconnectés : l'échec des réformes centrales, la pénurie de financements, l'instabilité politique, la multiplication des divisions internes et la montée en puissance des menaces extérieures, en particulier celles émanant des tribus berbères du Sud. Ce processus aboutit finalement à l'invasion vandale, qui porta le coup de grâce à la présence militaire romaine au Maghreb, après la chute de Carthage en 439 et la signature du traité de 442 reconnaissant aux Vandales le contrôle de la majeure partie de l'Afrique du Nord.

À travers ce parcours historique, l'étude révèle que la fin de l'armée romaine au Maghreb ne fut pas le fruit d'une défaite militaire soudaine, mais bien le résultat d'un effondrement progressif du système impérial sur les plans politique, économique et social. Le sort de l'armée romaine reflète ainsi les transformations structurelles de l'Empire tout entier et constitue un symptôme éclatant de la mutation de Rome, passée du statut de puissance dominante à celui d'entité fragile, incapable d'assurer la cohésion et la maîtrise de ses périphéries.